



السَّعِيرُ

للمبادئ العشرة في علم التفسير



التَّقْرِيرُ

للمبادئ العشرة في علم التفسير

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى ١٤٣٨هـ - ٢٠١٧ م

دار الكتب المصرية
فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشؤون الفنية

إبراهيم، محمد يسري
التقرير للمبادئ العشرة في علم التفسير
تأليف محمد يسري إبراهيم حسين
القاهرة، دار اليسر ٢٠١٦ م.
١٣٦ ص، ١٧ × ٢٤ سم.
تدمك ٩٧٨٩٧٧٧٩٤٠١٨٤
١- علم التفسير
أ- العنوان

٢٤٥

دار اليسر للنشر والتوزيع غير مسئولة عن آراء المؤلف وأفكاره وإنما يعتبر الكتاب عن آراء مؤلفه.

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة تصويرية، أو إلكترونية، أو ميكانيكية، ويشمل ذلك: التصوير الفوتوغرافي، والتسجيل على أشرطة، أو أقراص مضغوطة، أو استخدام أية وسيلة نشر أخرى. بما في ذلك: حفظ المعلومات واسترجاعها. دون إذن خطي من الناشر.

٢٠ ش عبد العزيز عيسى، المنطقة التاسعة، الحي الثامن
مدينة نصر، القاهرة، جمهورية مصر العربية
تليفون: ٠٢ ٢٤٧٠٩٢٦٩ محمول: ٠١٠٦٢٢٧٦٢٠٨
فاكس: ٠٢ ٢٤٧١٤٨٠١ خدمة عملاء: ٠١١١٨٠٠٦٠٦٠

www.dar-alyousr.com
Email: alyousr@gmail.com
info@dar-alyousr.com



عضو اتحاد
الناشرين
المصريين

رقم الإيداع

٢٠١٦/١٦١٩٥

ترقيم دولي

978-977-794-018-4

التقرير

للمبادئ العشرة في علم التفسير

التقرير

للمبادئ العشرة في علم التفسير

تأليف

د. محمد يسري إبراهيم





مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله رب العالمين، أنزل القرآن بلسان عربي مبين، ويسره للذاكرين والمتدبرين، وأقام القرآن على القرآن دليلاً، وجعل السنة للقرآن برهاناً تصدق محكماته، وتشرح بيناته، وتدلل على كمال معانيه، وجلالة مبانيه، وخص الراسخين من الصحابة والتابعين بالاطلاع على ذخائر دلالاته ودقيق استنباطاته ولطيف إشاراتِه! وفَضَّلَ أهله المعلِّمين والمتعلمين لحروفه وبيناته، العاملين المتبعين لمحكم آياته.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وآله، خير من ترجم القرآن بقاله وحاله وفعاله، ورضي الله عن الصحابة الذين حملوا القرآن بحقه، وأدوه إلى مستحقه، وجاهدوا في سبيل الله حق جهاده! وسلكننا وجميع المسلمين في عداد أهل القرآن العاملين، آمين.

أما بعد:

فإن القرآن الكريم كلام الله العظيم، وديوان الحق المستقيم، أوجب الله على الأمة تلاوته، وأمر الكافة بتدبره وتفهمه، وألزم بالعمل بأحكامه وشرائعه، وجعله مورداً عذباً لل العامة والعلماء، ومعيناً سلسلاً للبسطاء والكبراء، فكل أحد ينهل من منهلِهِ ويصدر عن حكمته!

وَلَكِنْ تَأْخُذُ الْأَذْهَانَ مِنْهُ عَلَى قَدْرِ الْقَرَائِحِ وَالْفُهْمِ^(١)

(١) حجج القرآن، لبدر الدين الرازي الحنفي (ص ٤).

ومن أجل ذلك غني العلماء بتفسيره، وعدوا علمه مفتاح كنوزه، يتلونه ويتدارسونه ويفسرونه، ويرون الغائب عن معانيه كالمغيّب في غياهب الصحراء أو كالأعمى في الظلمات!

قال ابن جبير رَحِمَهُ اللهُ: «من قرأ القرآن ثم لم يفصره كان كالأعمى أو كالأعرابي»^(١).

وَمَنْ عَلِمَ التفسير كان جديرًا من الله تعالى بالقرب بعد الحب!

قال مجاهد رَحِمَهُ اللهُ: «أحب الخلق إلى الله تعالى أعلمهم بها أنزل»^(٢).

فمن كان بكتاب الله أعلم، ولمعانيه أحكم؛ فهو أولى بأن يكون بأمر الإسلام أقوم!

ولأجل هذا قال عبد العزيز الديريني رَحِمَهُ اللهُ (٦٩٤هـ):

وَعِلْمُ تَفْسِيرِ الْكِتَابِ أَغْلَى مَا يَعْتَنِي بِهِ الْمَرْءُ وَأَجْلَى

لِأَنَّهُ فَهْمُ خِطَابِ الْمُؤَلَّى فَكَانَ أَوْفَى مَطْلَبٍ وَأَوْلَى^(٣)

ولقد عني العلماء قديمًا وحديثًا بالتفسير علمًا وفنًا، وأعطوه من جليل الأوقات وشريف الأعمار ما ملأ سمع الدنيا وبصرها هدىً وبيانًا، ودوّنت في هذا العلم الشريف مصنفات وجمعت له المرويات، وولّى كل مفسّر وجهه شطر منهج به فسّر القرآن، معتمدًا أصوله وقواعده في التفسير، فتعددت ألوان التفسير، وتنوعت مناهج المفسرين، وتباينت تلك المصنفات في مواقفها ومسالكها، وعُرفت تفاسير متخصصة في جوانب من العلوم؛ كالعربية والبيان، وكالفقه والأحكام، وكالفلسفة وعلم الكلام! ولكل وجهة هو موليتها! واشتغل بالتفسير السني والبدعي! والسلفي والرافضي! والنصي والعقلاني!

(١) تفسير الطبري (١/ ٨١).

(٢) تفسير القرطبي (١/ ٢٦).

(٣) منظومة التيسير في علم التفسير، لعبد العزيز الديريني (ص ٢).

فإذا تصفح الباحث كتب التفسير المأثور والمعقول ليقف على معنى لعلم التفسير لم يجد معنى محرراً متفقاً عليه، مع تفاوت كبير بين تعريفاته، فبعضها يوسع معناه جداً فيدخل فيه علوم القرآن والقراءات وخط المصحف وغيرها، وبعض آخر يقيّد نطاقه بمعرفة المعاني لآيات القرآن الكريم فحسب!

وبناء على الاختلاف في تعريف علم التفسير تتفرع مسائل خلافية حول موضوعه واستمداده ومقدماته التي تحدده منهجياً، ويسعى للممايزة العلمية بينه وبين غيره من العلوم المرتبطة بالقرآن عامة، كعلوم القرآن وأصول التفسير وغيرها. ولقد كان من دأب العلماء التمهيد قبل دراسة علم من العلوم بمقدمة تفتح للطالب أسباب الرغبة في تحصيل العلم، وتقيه من الخلل في معرفة مسائله واشتباهاها عليه بغيرها من مسائل العلوم الأخرى، فدوّنت لذلك المبادئ العشرة التي نظمها بعضهم، فقال:

إِنَّ مَبَادِي كُلِّ فَنٍّ عَشْرَةٌ الْحَدُّ وَالْمَوْضُوعُ ثُمَّ الثَّمَرَةُ
فَضْلُهُ وَنَسَبُهُ وَالْوَاضِعُ الْأِسْمُ الْأَسْتِمْدَادُ حُكْمُ الشَّارِعِ
مَسَائِلُ وَالْبَعْضُ بِالْبَعْضِ اكْتَفَى وَمَنْ دَرَى الْجَمِيعَ حَازَ الشَّرَفَ^(١)

فها هي المبادئ العشرة في مباحث عشرة تجمعها رسالة «التقرير للمبادئ العشرة في علم التفسير».

وعلى قلة المكتوب في هذا المجال إلا أنه غلب على معظمه قلة التحرير، وتداخله مع أصول التفسير وغيره من العلوم القرآنية.

(١) شرح السلم في المنطق، للصبان (ص ٣٣).

ولا يخفى أن محاولة إحصاء المبادئ العشرة التي جرى العلماء المتأخرون على تحريرها وتقريرها لتكون بمثابة المقدمة التي يتوقف الشروع في علم التفسير على معرفتها تبدو على هذا النحو ميداناً شائكاً، وعر المسالك، فالله أسأل أن يجنب الزلل، وأن يفتح باب التوفيق في العلم والعمل، وأن يكتب هذه الكلمات في موازين الحسنات، وأن ينفع بها من اطلع عليها ناقدًا وناصحًا، وأن يثيب جامعه وقارئه وناظره؛ إنه سبحانه حسبنا ونعم الوكيل، وهو بكل جميل كفيل، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وكتبه
أبو عبد الله
محمد بن عبد الله
الدوحة ٢٧ ذي الحجة ١٤٣٧ هـ
٢٨/٩/٢٠١٦ م



حد علم تفسير القرآن الكريم

الحدُّ - لغةً -: المنع، ومنه: الحدود؛ لأنها تمنع من العود إلى الموبقات.
وسُمي التعريف حدًّا؛ لمنعه الداخل فيه من الخروج، والخارج من الدخول^(١).
والحدُّ - اصطلاحًا -: اللفظ المفسَّر لمعناه، على وجه يجمع ويمنع^(٢)، وهو الوصف المحيط بمعناه، المميِّز له عن غيره^(٣).
وقد درج العلماء عند تعريف ما تركَّب من كلمتين أو أكثر في مُركَّبٍ إضافيٍّ - كعلم التفسير - أن يبدأوا بتعريف مفرداته أولاً، ثم تعريفه باعتباره لقبًا على فنٍّ معينٍ ثانيًا.
وفائدةُ حدِّ العلم: التمييزُ بينه وبين غيره من العلوم، وإن لم يُفَضَّ إلى بيان حقيقة العلم على وجه التمام والكمال في بعض الأحيان.

تعريف العلم:

هو إدراك الشيء على ما هو به في الواقع، ويمكن تعريفه بتمثيل؛ كأن يقال: هو إدراك البصيرة المشابه لإدراك الباصرة^(٤).
والإدراك منه: صحيح، وفاسد.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ (ت ٧٥١هـ): «العلم: نقل صورة العلوم من الخارج، وإثباتها في النفس؛ فإن كان الثابت في النفس مطابقًا للحقيقة في نفسها فهو علم صحيح»^(٥).

(١) المصباح المنير، للفيومي (٢/ ٤٥١)، القاموس المحيط، للفيروز آبادي (ص ٢٧٦).

(٢) المستقصى، للغزالي (ص ٦١).

(٣) المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني (ص ٢٢١).

(٤) شرح الكوكب المنير، لابن النجار (١/ ٦٠)، إرشاد الفحول، للشوكاني (ص ١٨).

(٥) الفوائد، لابن القيم (ص ٨٤).

وقد يُطلَق العلم على الظَّنِّ الغالب بظهور الأمارات، كما في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾ [المتحنة: ١٠]. والمقصود: غلب على ظنكم.

فالعلم: الإدراك الحاصل بالدليل، الشامل لليقين الجازم والظن الغالب، وما بينهما من درجات ومراتب، وقد يُطلَق ويُرادُّ به:

١ - قواعد العلم ومسائله.

٢ - إدراك هذه المسائل.

٣ - ملكة إدراك المسائل^(١).

كما عرَّف علماء التدوين العلم بقولهم: «المعلومات المنضبطة بجهة واحدة، سواء أكانت وحدة الموضوع، أم وحدة الغاية»^(٢).

تعريف التفسير:

التفسير - لغة - : مصدرٌ على وزن تَفَعِيل - للمبالغة - كما هو مذهب جمهرة اللغويين، وهو من: فَسَّرَ، أو فَسَّرَ، وكلاهما مُتَعَدٍّ؛ الأولُ مُخَفَّفٌ، والثاني مُضَعَّفٌ.

واخْتُلِفَ في معنى الفُسْر، والراجح - وهو مذهب الأكثر - : أنه بمعنى: الإظهار، والإبانة، والإيضاح^(٣)، والكشف، المأخوذ من التفسرة، وهي قليل الماء الذي ينظر فيه الأطباء للكشف عن علة المريض^(٤)، فكأن مادته تدور حول معنى الكشف مطلقاً^(٥).

(١) أبجد العلوم، لصديق حسن خان (ص ٢٤).

(٢) مناهل العرفان، للزرقاني (١/ ١٣).

(٣) مقاييس اللغة، لابن فارس (٤/ ٥٠٤)، لسان العرب، لابن منظور (٥/ ٥٥)، القاموس المحيط، للفيروز آبادي (ص ٤٥٦).

(٤) المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني (ص ٣٣٦).

(٥) الموسوعة الإسلامية العامة، مصطلح التفسير (ص ٤٠١)، تحرير د. إبراهيم خليفة.

وقد قيل: إن التفسيرَ تفعيلُ فَسَّرَ، التي هي مقلوبُ سَفَرَ، يقال: أسفر الصبح إذا أضاء إضاءةً لا شبهةً فيها، وسُمِّيَ السَّفَرُ سفرًا؛ لأنه يكشفُ ويُسفرُ عن أخلاق الرجال^(١)، وضعَّفَ الألوسي هذا القول بقوله: «والقول بأنه مقلوب السَّفَر مما لا يُسفرُ له وجه!»^(٢).

والفسرُ والسفرُ يتقاربُ معناهما؛ لتقاربِ لفظيهما، لكن جُعِلَ الفسرُ لإظهارِ المعنى المعقول، والسفرُ لإبرازِ الأعيانِ للأبصارِ، فيقال: سَفَرَتِ المرأةُ عن وجهها، وأسفر الصبحُ، وقيل: إنَّ فَسَّرَ يختصُّ بإبانةِ المعقولاتِ، وَفَسَّرَ يختصُّ بإبانةِ المحسوساتِ^(٣).
والتفسير -اصطلاحًا-: له معانٍ متعددة، منها: ما هو شاملٌ عامٌّ، ومنها: ما هو دون ذلك، وأقربُها أنه: بيانُ معاني القرآن العظيم.

يقول أبو الثناء الأصفهاني رَحِمَهُ اللهُ (ت ٧٤٩هـ): «التفسير -في عرف العلماء- هو: كشفُ معاني القرآن، وبيانُ المراد»^(٤).

وقال ابن جُزَي رَحِمَهُ اللهُ (ت ٧٤١هـ): «التفسيرُ: شرحُ القرآن وبيانُ معناه، والإفصاحُ بما يقتضيه بنصّه، أو إشارته، أو فحواه»^(٥).

إلا أن عددًا من العلماء المتقدمين والمتأخرين قد ضمَّ إلى هذا التعريف الاصطلاحيَّ زياداتٍ؛ بعضها يتعلَّقُ بما اصطلح على أنه من علوم القرآن، ومن ذلك: قال الثعلبي رَحِمَهُ اللهُ (ت ٤٢٧هـ): «قالت العلماء: التفسيرُ: علمُ نزولِ الآية، وشأُها وقصَّتُها،

(١) المجموع المغيث في غريب القرآن والحديث، لأبي موسى المديني (٢/ ٩٥).

(٢) روح المعاني، للألوسي (١/ ٥).

(٣) المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني (ص ٦٣٦).

(٤) مقدمة في أصول التفسير، لابن تيمية (ص ٩).

(٥) تفسير ابن جزي (١/ ١٥).

والأسباب التي نزلت فيها»^(١).

والتفسير على هذا المعنى الاصطلاحي هو: كشف معاني القرآن وبيان المراد والمقصود منه، وهو أعم من أن يكون متعلقاً باللفظ المشكل وغيره، وبالمعنى الظاهر وغيره.

وربما توسع التعريف إلى إدخال استنباط الأحكام الشرعية وغيرها من الآيات القرآنية! قال الزركشي رَحِمَهُ اللهُ (ت ٧٩٤هـ): «التفسير - في الاصطلاح - هو: علمُ نزولِ الآية وسورتها، وأقاصيصها، والأساليب النازلة فيها، ثم ترتيب مكيِّها ومدنيِّها، ومحكمها ومتشابهها، وناسخها ومنسوخها، وخاصها وعامها، ومطلقها ومقيدها، ومجملها ومفسرها، وزاد قوم: علمُ حلالها وحرامها، ووعداها ووعداها، وأمرها ونهيها، وعبرها وأمثالها»^(٢). وبسبب من هذا الاختلاف وعدم الاتفاق - على معنى اصطلاحِي للتفسير - اختلف النظر في حدِّ علم التفسير أولاً، ثم جرى الاختلاف واسعاً في موضوع علم التفسير، وفيما يُستمدُّ منه علمُ التفسير، والعلوم التي يحتاجها المفسِّر، والأدوات التي تلزمه، وما قد يُعبَّرُ عنه بشروط المفسِّر.

كما جرى شيء من التداخل بين علم التفسير، وعلم أصوله وقواعده، بعد التداخل بينه وبين علوم القرآن.

وإذا كان العصر السابق يتميز بالسَّعة والإحاطة والشمول العلمي، فإن العصر الحاضر يتميز بتدقيق التخصصات، وتشعيب العلوم، ومحاولة التفريق التخصصي بينها.

معنى المركب الإضافي (علم التفسير):

بإضافة كلمة العلم إلى كلمة التفسير صار المعنى اللغوي لهذا التركيب الإضافي: الإدراك الجازم المطابق للواقع عن الأدلة بمعاني القرآن العظيم.

(١) تفسير الثعلبي (١/ ٨٧).

(٢) البرهان في علوم القرآن، للزركشي (٢/ ١٤٨).

علم التفسير باعتباره اللقبى:

حدّ الزركشي (٧٩٤ هـ) علم التفسير - باعتباره لقباً على فنٍّ معين - بقوله: «علمٌ يُعرَفُ به فَهْمُ كتابِ الله المنزَّلِ على نبيِّه محمدٍ ﷺ وبيان معانيه واستخراج أحكامه وحِكَمِهِ»^(١).

وقال أبو حيان رَحِمَهُ اللهُ (٧٤٥ هـ): «التفسير: علم يُبحثُ فيه عن كيفية النطقِ بألفاظِ القرآن، ومدلولاتها، وأحكامها الإفرادية والتركيبية، ومعانيها التي تُحمَلُ عليها حالة التركيب، وتتمت لذلك»^(٢).

وهذا التعريف اختاره السيوطي (٩١١ هـ) في «التحبير في علم التفسير»، ويؤخذ عليه: إدخال علم التجويد والأداء في علم التفسير^(٣).

وأما أشيع هذه التعاريف فهو تعريفُ الزُّرقاني (١٣٦٧ هـ) الذي عرَّف علم التفسير بأنه: «علمٌ يُبحثُ فيه عن أحوال القرآن العزيز من حيث دلالته على مرادِ الله - تعالى - بقدر الطاقة البشرية»^(٤).

وتعريف الزرقاني نحو من قولِ صديق حسن خان رَحِمَهُ اللهُ (ت ١٣٠٧ هـ) عن علم التفسير بأنه: «علمٌ باحثٌ عن معنى نظم القرآن بحسب الطاقة البشرية، وبحسب ما تقتضيه قواعدُ العربية»^(٥)، وكلا التعريفين متزع من تعريف الكافيجي (٨٧٩ هـ) في كتابه التيسير.

(١) المصدر السابق (١/ ١٣).

(٢) البحر المحيط، لأبي حيان (١/ ٢٦).

(٣) التحبير في علم التفسير، للسيوطي (ص ٣١).

(٤) مناهل العرفان، للزرقاني (٢/ ٤)، وتبعه عليه كثير من الباحثين المعاصرين.

(٥) أبجد العلوم، لصديق حسن خان (ص ٣٣٥).

وقال الطاهر ابن عاشور رَحِمَهُ اللهُ (ت ١٣٩٣ هـ): «هو اسمٌ للعلم الباحث عن بيان معاني ألفاظ القرآن الكريم، وما يُستفاد منها باختصارٍ، أم بتوسُّعٍ»^(١).
ويلاحظ أن المتأخرين من المفسرين يميزون بين التفسير بالمعنى العام، وبين «علم» التفسير كلقب خاص لهذا العلم.

والتعريف المختار:

أنه: علم بيان معاني مفردات القرآن العظيم وتراكيبه:
أما ما زاد على المعنى من استنباط أحكام، أو فوائد، أو علومٍ فهي خارجة عن موضوع علم التفسير، داخلية في مقاصد علومٍ أخرى.
وليس لأحد من المتأخرين أن يحاكم المتقدمين على صنيعهم في تفاسيرهم؛ إذ حوى بعضها من علوم اللغة ألواناً، ومن علوم الأحكام أفناناً، ومن مسائل علوم الأصول والفروع والغايات والآليات عجباً عجائباً! فهذا من تفنن المفسرين تارةً، ومن تباين مناهج التدوين تارةً أخرى.
وللحق فإن من المفسرين من حدَّ علم التفسير بذات الحدِّ المختار، لكنه عند عمل التفسير خرج به من طور التفسير إلى أطوار علمية أخرى!
قال الفناري رَحِمَهُ اللهُ (٨٣٤ هـ) - في تفسير الفاتحة -:
«قال قطب الدين الرازي - في شرحه للكشاف -: هو ما يُبحث فيه عن مراد الله سبحانه وتعالى من قرآنه المجيد»^(٢) ا.هـ.

ثم أورد عليه إيراداً، ثم نقل كلام التفتازاني - في تعريف التفسير - وهو: «العلم الباحث عن أحوال ألفاظ كلام الله سبحانه وتعالى من حيث الدلالة على مراد الله»^(٣) ا.هـ.

(١) التحرير والتنوير، لابن عاشور (١/ ١١).

(٢) أبجد العلوم، لصديق حسن خان (ص ٣٣٧).

(٣) كشف الظنون، لحاجي خليفة (١/ ٤٢٧).

ثم ارتضى الفناري تعريفاً لعلم التفسير هو: «علم معرفة أحوال كلام الله سبحانه وتعالى من حيث القرآنيّة، ومن حيث دلّالته على ما يُعلّم أو يُظنُّ أنه مرادُّ الله سبحانه وتعالى بقدر الطاقة الإنسانيّة» ١.هـ^(١).

ومن هنا تنبغي الممايزة بين بيان معنى آيات القرآن الكريم، وبين تحديد المراد بأدلّته وبيّناته!

فذلك يتشعب ويتطرق إلى مقاصد الإسلام بأسرها وإلى علومه الشرعيّة كافّة! وقد أشار عددٌ من المفسرين المتقدّمين والمتأخرين إشاراتٍ دالّة على أن التطرّق إلى الأحكام أو علوم القرآن ونحوها خروجٌ عن مقصود التفسير وموضوع علمه، ومن ذلك: قولُ ابن عطية الأندلسيّ رَحِمَهُ اللهُ (٥٤٢هـ): «وطلاق النساء حلٌّ عصمتهنّ، وصورُ ذلك وتنويعه مما لا يختصُّ بالتفسير»^(٢).

وقال الطاهر ابن عاشور رَحِمَهُ اللهُ (١٣٩٣هـ) - في سياق تفسير آية الظّهارة -: «والصور عديدة، وليست الإحاطة بها مفيدة، وذلك من مجال الفتوى، وليس من مهيع التفسير»^(٣).

وغير خفيٍّ على باحثٍ أن عامّة كتب المتقدّمين والمتأخرين فيها هذا الخروج عن المعنى الاصطلاحي، حتى يكاد يعسر استخراج عددٍ من كتب التفسير القاصرة على بيان المعنى المراد من أي الكتاب فحسب!

ولقائل أن يقول: فما فائدة هذا الحدّ؟ والجواب: لهذا فوائد، منها:

(١) أبجد العلوم، لصديق حسن خان (ص ٣٣٨).

(٢) تفسير ابن عطية (٦/٣٦٨).

(٣) التحرير والتنوير، لابن عاشور (١٢/٢٨).

- ١- معرفة أول ما يجب أن يعرفه مَنْ قرأ في التفسير، وهو بيان المعنى الجملي؛ لأنه إذا صحَّ له المعنى صار أصلاً صحيحاً يُعتمدُ عليه في الاستنباط وغيره.
- ٢- معرفة علاقة المعلومات التي يذكرها المفسِّرون في كتبهم بمفهوم التفسير، وبهذا يُستخلصُ الأصلُ الأولُ الذي سبق ذكرُهُ في الفائدة الأولى.
- ٣- معرفة العلوم التي يجب على المفسِّر معرفتها ومعرفة العلوم التي يحتاجها مَنْ أراد الزيادة على التفسير^(١).

ولا يفوت -أخيراً- أنَّ من العلماء مَنْ رأى التفسير من العلوم التي لا يُتكلَّف لها الحد والتعريف؛ لأنه ليس له قواعد، أو ملكات ناشئة عن مزاوله القواعد كغيره من العلوم، ويكتفي في إيضاح معنى التفسير بأنه: بيان كلام الله، أو أنه المبيِّنُ لألفاظ القرآن ومفهوماتها^(٢).

حتى قال الطاهر ابن عاشور رَحِمَهُ اللهُ (١٣٩٣هـ): «وفي عَدِّ التفسيرِ علماً تسامُحٌ»^(٣). ولولا أنه عاد فنقَضَ رأيه -من وجوه ستّة- لكان في عِدَادِ مَنْ نحى هذا المنحى الخاصَّ في تركِ تعريفِ علمِ التفسير بطريق التعريف اللقبِيّ؛ اكتفاءً بالمعنى اللغويِّ لكلمة التفسير!^(٤) والخطب يسير؛ إذ الكلُّ متفق على تفسير القرآن الكريم وفق شروطٍ وضوابطٍ ومعاييرٍ لا يمكن تجاوزها.

ومما تجدر ملاحظته أنه لا يلزم لدى التفسير والبيان لمعاني مفردات القرآن وتركيباته القطعُ بالمعنى المراد، إذ من الألفاظ ما هو نص قاطع في المعنى ومنها ما ليس

(١) مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتدبر والمفسر، لمساعد الطيار (ص ٨٥-٨٦).

(٢) التفسير والمفسرون، لمحمد حسين الذهبي (١/١٢).

(٣) التحرير والتنوير، لابن عاشور (١/١٢).

(٤) وعلى هذا جمع من الباحثين المعاصرين.

كذلك، وما نقل عن النبي ﷺ من تفسير قد يكون بألفاظ قاطعة وقد لا يكون! فيتحقق التفسير بالقطع وبغلبة الظن بالمعنى المراد، وفي الحال الثانية على المفسر ألا يقطع بأن المعنى الذي غلب على الظن هو مراد الله من كلامه^(١).

علوم التفسير:

مصطلح علوم التفسير يطلق في الأعصر الأخيرة وقد يراد به أنواع في علم التفسير، أو أساليب ومناج في التفسير، ومن أمثلة ذلك:

- ١- التفسير الموضوعي.
- ٢- التفسير اللغوي.
- ٣- التفسير الإجمالي.
- ٤- التفسير التحليلي.
- ٥- التفسير المقارن.
- ٦- التفسير الأثري.
- ٧- التفسير الفقهي.
- ٨- التفسير العقلي.
- ٩- التفسير البياني.
- ١٠- التفسير الإشاري.

وفيما يلي نبذة تعريفية مختصرة لهذه الألوان التفسيرية:

١- التفسير الموضوعي:

هو لون تفسيري يتتبع موضوعاً أو مفردة موضوعية قرآنية من خلال سورة، أو من خلال القرآن كله؛ بغية الوقوف على النظرية القرآنية في المجالات العقيدية والفكرية والثقافية والتشريعية والسلوكية من خلال جمع الآيات في الموضوع الواحد ودراستها، ومقابلة بعضها ببعض، وتفسير ما جاء مجملاً بما جاء مسهباً، وما جاء مطلقاً يُحمَل على ما جاء مقيداً، وما كان عاماً يُحمَل على ما جاء خاصاً، وليس في هذا جديد في منهج التفسير، وإنما الجديد في اكتشاف فوائده ومقاصده واستنباطات قرآنية^(٢).

(١) الموسوعة الإسلامية العامة، (ص ٤٠١).

(٢) مفاتيح التفسير، لأحمد سعد الخطيب (١/٣٦٣-٣٦٥).

٢- التفسير اللغوي:

هو بيان لمعاني القرآن ومراميه بما ورد في لغة العرب وفق القوانين المستفادة منها^(١)؛ فهو تفسير للقرآن الكريم بما تعرفه العرب من لغاتها، وهذا المنهج منسوب لابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومن رؤوس مَنْ صنف فيه:

الفرّاء (ت ٢٠٧هـ) في كتابه: «معاني القرآن»، وأبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢٠٩هـ) في كتابه: «مجاز القرآن»، وأبو اسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ) في كتابه: «معاني القرآن». وينقسم التفسير اللغوي إلى تفسير للمفردات، وآخر للأساليب القرآنية^(٢).

٣- التفسير الإجمالي:

ويُقصدُ به بيان مجمل معنى الآية أو الآيات، دون الخوض في تحليل مفردات الآية وتراكيبها، وهو منهج الكتب المختصرة التي لا تدخل في علوم أخرى غير التفسير، مثل: تفسير السعدي، والمراغي، وغيرهما. وقد يقال عنه: «التفسير الجملي»^(٣).

٤- التفسير التحليلي:

ويُقصدُ به دراسة مفردات كل آية وتركيباتها، مع بيان المعاني اللغوية، والوجوه الإعرابية، والبلاغية، وذكر القراءات القرآنية واستنباط الأحكام الشرعية والهدايات القرآنية، وهو أغلب التفاسير القديمة، وجزء كبير مما هو في الحديث -أيضاً- من كتب التفسير، وقد يُسمّى الترتيبي، أو التجزيئي^(٤).

(١) مفاتيح التفسير، لأحمد سعد الخطيب (١/ ٣٦٢).

(٢) التفسير اللغوي، لمساعد الطيار (ص ٣٩).

(٣) معجم مصطلحات علوم القرآن، لمحمد الشايع (ص ٦١).

(٤) مفاتيح التفسير، لأحمد سعد الخطيب (١/ ٣٥٢).

٥- التفسير المقارن:

ويُقصدُ به التفسير الموازن، أو ما يتضمَّنُ مقارَنَةً أو موازنةً تُظهر أَرْجَحَ الأقوال في التفسير، وينتهي باختيار أحد الأقوال من خلال منهج الموازنة، وعليه فليس تفسيرًا جديدًا بقدر ما هو أسلوبٌ في الترجيح عند التعارض بين الأقوال، ومن تلك الكتب التي عُنيَتْ بهذا اللون: «روح المعاني» للألوسي^(١).

٦- التفسير الأثري:

ويُسمَّى التفسير بالمأثور، أو بالمنقول، أو بالرواية، وهو بيان لمعاني القرآن الكريم بالاستناد إلى ما في القرآن، أو السنة، أو كلام الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ من بيان المعنى المراد، ومن العلماء مَنْ يُدخلُ تفسيرَ التابعيِّ، ومنهم مَنْ يُدخلُ تابعَ التابعي -أيضًا- ممن عُرِفَ بالتفسير واشتُهِرَ عنه، والمأثورُ يتضمَّنُ الرأيَ الصادرَ عن الصحابة، ومن بعدهم، ومن أشهر المؤلفات في هذا النوع: تفسير الطبري^(٢).

٧- التفسير الفقهي:

وهو تفسير يعتني بالأحكام العملية، وآيات الأحكام في القرآن الكريم خاصة، وقد ذهب بعض العلماء إلى أن آيات الأحكام محصورةٌ بمائة وخمسين آيةً، زادها بعضهم إلى خمسمائة، والصواب: عدمُ انحصارها، وأن أحكام القرآن مبثوثةٌ في آياته، ومن أهم تلك الكتب التي عُنيَتْ بهذا اللون: «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي^(٣).

(١) مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير، لمساعد الطيار (ص ٩٧-٩٨).

(٢) معجم مصطلحات علوم القرآن، لمحمد الشايع (ص ٦٠).

(٣) المصدر السابق (ص ٦٦).

٨- التفسير العقلي:

ويُسمَّى التفسير بالمعقول، أو بالرأي، وهو لونٌ يقوم في مقابلة التفسير بالمأثور، ويكون بمعانٍ تقتضيها العلوم التي يُستمدُّ منها علمُ التفسير كالعربية والأصول وغيرها، وما ورد من ذمِّ القول في القرآن بالرأي فينصرفُ إلى من قال برأيٍ مجردٍ من غيرِ استنادٍ إلى أدلة اللغة، أو قواعد الاستنباط، أو مقاصد الشريعة ومهمّات الدين^(١)، وكتبُ التفسير بالرأي قد تتضمّن النقل - أيضًا - كالبحر المحيط، لأبي حيان، وغيره.

٩- التفسير البياني:

وهو تفسير يتخذ من دراسة بلاغة النظم القرآنيّ طريقةً له، وهو بحثٌ أصيلٌ في جوهر الإعجاز القرآنيّ، ومؤشّرٌ دقيقٌ في استكناه البلاغة القرآنية، ويُعتبرُ كشفُ الزمخشريّ (ت ٥٣٨هـ) من كتب التفسير البيانيّ والبلاغيّ للقرآن الكريم، ويُلْتَحَقُ به «التحريُّ والتنوير» لمحمد الطاهر ابن عاشور (ت ١٣٩٣هـ)^(٢).

١٠- التفسير الإشاري:

وهو تفسير القرآن على غير ظاهره؛ لإشارة خفيّة، ونكاتٍ لطيفةٍ تظهُرُ لأهل التأمل والتدبّر، كفهمِ عمرَ وابنِ عباسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا من سورة النصر أنها إشارةٌ لقربِ أجلِ نبيِّنا ﷺ؛ ولئلاَّ يُفْتَحَ البابُ للتفسيرات الباطنية، فقد وضع العلماء لصحته شروطًا، منها: عدمُ مناقضته لظاهر نصّ القرآن، وأن يكون له شاهدٌ شرعيّ، وألاَّ يدّعى أنه المراد وحده دون المعنى الظاهر، وألاَّ يُعارضه معارضٌ شرعيّ أو عقليّ، ومن التفاسير التي عرضت للتفسير الإشاري: «روح المعاني» للألوسي^(٣).

(١) معجم علوم القرآن، لإبراهيم الجرمي (ص ٩٩-١٠١).

(٢) مفاتيح التفسير، لأحمد سعد الخطيب (١/٣٤٧-٣٤٩).

(٣) معجم مصطلحات علوم القرآن، لمحمد الشايع (ص ٦٢).

ولا مانع أن تُوجَد ألوانٌ أخرى من أساليب التفسير؛ كالتفسير الاجتماعي، أو التربوي، وغير ذلك.

أنواع التفسير:

يتنوع التفسير وينقسم باعتبارات متعددة؛ فبحسب إمكان تحصيله هو أقسام أربعة:

- ١- تفسير يعلمه كل أحد ولا يعذر عربي بجهالته.
- ٢- تفسير يعرفه العالم باللسان العربي ودلالات ألفاظه وتراكيبه.
- ٣- تفسير يعلمه العلماء بكتاب الله تعالى.
- ٤- تفسير اختص الله نفسه بعلمه.

وهذه الأصناف والأنواع مستفادة من كلام ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

كما يتنوع علم التفسير بحسب طريقة تناوله إلى قسمين:

- ١- تفسير إجمالي لمعنى الآية أو الجملة منها من غير تفصيل.
- ٢- تفسير تحليلي يتناول المفردات والتراكيب من جهات اللغة والدلالة والاستنباط تفصيلاً.

كما قد يتنوع علم التفسير بحسب خصوص عنايته بموضوع ما في القرآن إلى قسمين:

- ١- تفسير موضوعي يعتني بجمع الآيات في موضوع معين من كل سياقاتها والنظر فيها وتفسيرها مجتمعة ومرتبة.
- ٢- تفسير موضعي أو عام يشرح الآية بحسب ترتيبها ضمن السورة من غير تعرض لجميع أطراف موضوعها.





موضوع علم التفسير

موضوع أي علم هو ذلك المعنى العام الذي يشتمل على كل مسائله التي يتخذها دائرة لبحثه دون غيره من العلوم، وذكر موضوع العلم بعد تعريفه يزيده وضوحًا وتحديدًا وتمييزًا عن غيره، كما يشير إلى طبيعة منهج البحث فيه.

وموضوع العلم -اصطلاحًا- هو: «ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية»^(١).

فإذا قيل: إن موضوع علم الطب هو بدن الإنسان؛ فإنه يبحث عما يعرض لذات البدن من صحة ومرض، وإذا كان موضوع علم الفقه أفعال المكلفين فإنه يبحث عما يعرض لها من الأحكام التكليفية، كالإيجاب والحرمة والندب والإباحة والكراهة، وموضوع علم العقيدة هو ذات الله تعالى؛ من حيث ما يجب له تعالى، وما يجوز، وما يمتنع. وعليه فإن موضوع علم التفسير هو كلام الله تعالى، من حيث إنه يدل على المعنى المراد^(٢).

أو هو كلام الله تعالى من حيث دلالته على مراد الله تعالى، وفهم معانيه. واعتبار حيثية دلالة كلام الله تعالى على مراده تُخرج العلوم المتعلقة بالقرآن من حيثيات أخرى تخالف موضوع الدلالة، كعلم رسم القرآن، فهو يبحث في القرآن من حيث رسمه وكتابته، وعلم القراءات فهو يبحث في القرآن من حيث ضبط ألفاظه وكيفية أدائها.

(١) أبجد العلوم، لصديق حسن خان (ص ٣٩).

(٢) التيسير في قواعد علم التفسير، للكافجي (ص ١٥٧).

قال الشيخ الطاهر ابن عاشور رَحِمَهُ اللهُ: «موضوع علم التفسير: ألفاظ القرآن من حيث البحث عن معانيه، وما يستنبط منه، وبهذه الحثية خالف علم القراءات؛ لأن تمايز العلوم بتمايز الموضوعات، وحيثيات الموضوعات»^(١).

كما خرج -أيضاً- البحث عن حاله من حيث إنه مخلوق، أم غير مخلوق؛ فإنه يُبحث في علم العقيدة، وعن أحكام قراءته من المحدث والجنب؛ فإنه يُبحث في علم الفقه. وقد عبّر صديق حسن خان رَحِمَهُ اللهُ عن موضوع علم التفسير بأنه: «كلام الله سبحانه وتعالى، الذي هو منبع كل حكمة ومعدن كل فضيلة»^(٢).

ولم يذكر حثية لهذا الموضوع، حتى إذا انتهى إلى الغاية عدّها بقوله: «التوصل إلى فهم معاني القرآن واستنباط حكمه، ليفاز به إلى السعادة الدنيوية والأخروية»^(٣)، وفي هذا دمج بين حثية الموضوع والغاية من علم التفسير. وبعبارة أخرى عبّر ابن الحاج عن موضوع التفسير، فقال: «والأولى أن يقال: إن موضوعه مجموع السور، ويبحث فيه عن أحوال أجزائه باعتبار أن البحث عنها يؤول إلى البحث عنه، كما لا يخفى على المتفطن»^(٤).



(١) التحرير والتنوير، لابن عاشور (١٢/١).

(٢) أبجد العلوم، لصديق حسن خان (ص ٣٣٥).

(٣) المصدر السابق (ص ٣٣٥).

(٤) الأزهار الطيبة، لابن الحاج الفاسي (ص ٢٣٠).



الاسم: ما دل على مسمى؛ كزيد، وعمرو، وهو مشتق إما من السمة وهي العلامة؛ لأن الاسم علامة على مسماه، أو مشتق من السمو؛ لأنه يعلو مسماه^(١).
وأسماء العلم هي ما يطلق عليه من أسماء معتبرة ومشروعة عند أهل العلم، سواء أكانت مركبة أو مفردة، وكثرة الأسماء تدل على شرف المسمى غالباً.
وفى يأتي ذكر لأهم الأسماء والألقاب التي أطلقت على علم التفسير.

أولاً: علم التأويل:

معنى التأويل-لغة:-

تشتق كلمة التأويل من الأول، وتدور مادة الكلمة على معنى: الرجوع^(٢)، ومن جملة تلك المعاني التي يمكن ردها إلى معنى الرجوع ما يلي:

١ - التفسير:

قال الجوهري: «التأويل: تفسير ما يؤول إليه الشيء، وقد أولته وتأولته بمعنى»^(٣).
وقال الراغب الأصفهاني: «والتفسير قد يقال فيما يختص بمفردات الألفاظ وغريبها، وفيما يختص بالتأويل؛ ولهذا يقال: تفسير الرؤيا: تأويلها»^(٤).

(١) اللوحة في شرح الملحة، لمحمد بن الحسن الصايغ (١/ ١١١).

(٢) لسان العرب، لابن منظور (١١/ ٣٣).

(٣) الصحاح، للجوهري (٤/ ١٦٢٧).

(٤) مفردات ألفاظ القرآن، للراغب الأصفهاني (ص ٦٣٦).

وقال ابن جرير الطبري رَحِمَهُ اللهُ: «وأما معنى التأويل في كلام العرب فإنه التفسير، والمرجع والمصير»^(١).

٢- الإصلاح:

قال أبو العباس المبرد رَحِمَهُ اللهُ: «أصله من الإصلاح، يقال: آله يؤوله أولاً، إذا أصلحه»^(٢)، ووافقه الجوهري اللغوي، والأزهري^(٣).

٣- الخُثُور:

نقل ابن فارس عن الخليل قوله: «آل اللبن يؤول أولاً، وأولاً: إذا خثر»^(٤). وقال الراغب رَحِمَهُ اللهُ: «وآل اللبن يؤول إذا خثر، كأنه رجوع إلى نقصان؛ كقولهم في الشيء الناقص: راجع»^(٥).

معنى التأويل - اصطلاحاً:-

يطلق مصطلح التأويل على معنيين عند المتقدمين من السلف الصالحين، وذلك بالاستناد إلى الكتاب والسنة، وبيانها كالتالي:

١ - تفسير اللفظ وبيان معناه:

قال تعالى: ﴿سَأُنَبِّتُكَ بِنَاوِيلٍ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٧٨].

قال ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ: «بتفسير ما لم تستطع عليه صبراً»^(٦).

(١) تفسير ابن جرير (٥/ ٢٢٠).

(٢) الكامل في اللغة والأدب، للمبرد (٣/ ١٢٩).

(٣) الصحاح، للجوهري (٤/ ١٦٢٨)، وتهذيب اللغة، للأزهري (١٥/ ٣١٤).

(٤) مقاييس اللغة، لابن فارس (١/ ١٦٠).

(٥) مفردات ألفاظ القرآن، للراغب الأصفهاني (ص ٩٩).

(٦) تفسير ابن كثير (٥/ ١٨٤).

وفي الحديث: «... ورسول الله ﷺ بين أظهرنا وعليه ينزل القرآن، وهو يعرف تأويله، وما عمل به من شيء عملنا به»^(١).

وفيه -أيضا-: «اللهم فقهه في الدين، وعلمه التأويل»^(٢).

قال الطبري رحمه الله: «أي: ما يؤول إليه معنى ما أنزل الله تعالى ذكره على نبيه ﷺ من التنزيل وآي الفرقان»^(٣).

وقال ابن الأعرابي: «التفسير والتأويل والمعنى واحد»^(٤).

٢ - بيان الحقيقة والعاقبة:

بمعنى: وقوع الخبر المخبر به في وقته الخاص إذا كان الكلام خبراً، ومنه: قوله تعالى:

﴿يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ، يَقُولُ الَّذِينَ كَسَبُوا مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٥٣].

وإذا كان الكلام طلباً فإن معناه امتثال ما دل عليه وإيقاعه في الوجود، ومن ذلك قول

عائشة رضي الله عنها: «كان رسول الله ﷺ يكثر أن يقول -في ركوعه وسجوده-: سبحانك اللهم ربنا وبحمدك، اللهم اغفر لي -يتأول القرآن»^(٥)، أي: يعمل بما أمر به ويمثله.

وعن سعيد بن جبير عن ابن عمر رضي الله عنهما: «أنه كان يصلي حيث توجهت به

راحلته، ويذكر أن رسول الله كان يفعل ذلك، ويتأول هذه الآية: ﴿فَأَيْنَمَا تُولُو فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]»^(٦).

(١) أخرجه مسلم (١٢١٨).

(٢) أخرجه أحمد (٢٣٩٧).

(٣) تهذيب الآثار، لابن جرير (١/ ١٨٣).

(٤) تهذيب اللغة، للأزهري (٢٨٣/ ١٢).

(٥) أخرجه البخاري (٨١٧)، ومسلم (٤٨٤).

(٦) أخرجه مسلم (٧٠٠).

وأما التأويل عند المتأخرين فقد أطلقوه على ما لا عهد للسالفين به!
قال ابن حزم رَحِمَهُ اللهُ (٤٥٦هـ): «التأويل: نقل اللفظ عما اقتضاه ظاهره، وعما وضع له في اللغة إلى معنى آخر»^(١).
وقال الآمدي رَحِمَهُ اللهُ: «التأويل هو: حمل اللفظ على غير مدلوله الظاهر منه، مع احتمال له»^(٢).

وقال ابن الجوزي رَحِمَهُ اللهُ (٥٩٧هـ): «التأويل: العدول عن ظاهر اللفظ إلى معنى لا يقتضيه، لدليل عليه»^(٣).
وهذا المعنى المحدث للتأويل إنما هو ثمرة القول بالمجاز والتوسع فيه، حتى لكان المراد بالتأويل - عند المتأخرين - هو المجاز!!

وتحت اسم التأويل جاءت كتب ومصنفات في القديم والحديث في تفسير القرآن الكريم، فمن أشهر الكتب في القديم، وأقدمها كتاب: «جامع البيان عن تأويل آي القرآن»، لابن جرير الطبري رَحِمَهُ اللهُ (ت ٣١٠هـ)، ومن أشهر الكتب في الحديث: «محاسن التأويل»، لجمال الدين القاسمي رَحِمَهُ اللهُ (ت ١٣٣٢هـ).

ثانياً: علم التفسير؛

وقد بينا أنفاً معنى التفسير لغة واصطلاحاً، وقد صُنفت تحت اسم التفسير كتب كثيرة، منها:

«الكشف والبيان عن تفسير القرآن»، للثعلبي (ت ٤٢٧هـ).

(١) الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم (١/ ٤٢).

(٢) الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي (٣/ ٥٣).

(٣) نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر، لابن الجوزي (ص ٢١٦).

و«المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز»، لابن عطية (ت ٥٤٢هـ).
و«تفسير القرآن العظيم»، لابن كثير (ت ٧٧٤هـ).
«تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان»، للسعدي (ت ١٣٧٦هـ).
وقد يُفَرِّغُ بعضهم على اسم التفسير ما هو أشبه بالأقسام؛ كقولهم: التفسير رواية (المأثور)، وهو: ما كان من طريق النقل عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين، والتفسير دراية (المعقول)، وهو: ما استنبطه المفسرون من معاني بالنظر والتدبر.
ومن أمثلة الأول: «الدر المثور في التفسير بالمأثور» للسيوطي، ومن أمثلة الثاني: «مفاتيح الغيب» أو «التفسير الكبير» للرازي.
وأما «التدبر» و«الاستنباط» فلم يتحددا كعلمين مستقلين، وإنما هما عملان فنيان مهاريان ينبنيان على إدراك معنى الآية أو الآيات محل الاستنباط والتدبر، ويرتبطان بآلة علمية وقدرة أصولية، وأفهام ربانية، وينتج عنهما من الفوائد والنكات واللطائف في مختلف العلوم والمجالات العلمية والعملية شيء ليس بالقليل!





حكم علم التفسير

كل علم شرعي فهو محمود ممدوح، وفي الذروة من علوم الشرع علم تفسير كلام الله تعالى، وأما حكمه التكليفي فهو حكم معلومه، فإن كان المعلوم فرضاً أو سنة فعلمه كذلك - إذا توقف حصول المعلوم على تعلم ذلك العلم^(١).

وبالجملة؛ فإن العلوم الشرعية فيها ما يتعين، وفيها ما هو فرض كفاية. قال ابن عبد البر رَحِمَهُ اللهُ (٤٦٣ هـ): «أجمع العلماء أن من العلم: ما هو فرض متعين على كل امرئ في خاصته بنفسه، ومنه: ما هو فرض على الكفاية، إذا قام به قائم سقط فرضه عن أهل ذلك الموضع»^(٢).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ (٧٢٨ هـ): «وطلب العلم الشرعي فرض على الكفاية إلا فيما يتعين؛ مثل: طلب كل واحد علم ما أمره الله به وما نهاه عنه؛ فإن هذا فرض على الأعيان»^(٣).

فالأصل في حكم تعلم علم التفسير أنه: فرض كفاية، فلا يجوز أن تخلو الأمة من عالم بكتاب الله، ومعاني آياته وبيناته على وجه التفصيل والإتقان.

قال السيوطي رَحِمَهُ اللهُ (٩١١ هـ): «وقد أجمع العلماء أن التفسير فرض من فروض الكفايات، وأصل من العلوم الشرعية الثلاثة»^(٤)، والعلوم الشرعية الثلاثة هي:

(١) ترتيب العلوم، للمرعشي (ص ٩٠).

(٢) جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر (٢٩/١).

(٣) مجموع الفتاوي، لابن تيمية (٨٠/٢٨).

(٤) الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي (١٩٩/٤).

التفسير، والحديث، والفقه.

وقال الكافيجي (٨٧٩ هـ) رَحِمَهُ اللهُ: «تعلم علم التفسير واجب، كوجوب تعلم سائر العلوم الإسلامية بالإجماع، ولأن تعلم الشرائع واجب مطلق لا يتم إلا به، وما لا يتم الواجب المطلق إلا به - وكان مقدورًا للمكلف - فهو واجب، وإن تعلمه فرض من فروض الكفايات، كتعلم علمي الحديث والفقه؛ لجواز الاكتفاء بتعلم بعض المكلفين عن البعض الآخر منهم، ولأن وجوبه على كل أحد - بحيث لا يجوز تركه - يوجب الحرج، ويشوش المعاش»^(١).

وقال ابن قاسم رَحِمَهُ اللهُ (١٣٩٢ هـ): «معرفة معنى كل آية فرض على الكفاية، ويجب على كل مسلم معرفة ما لا بد منه»^(٢).

ومن أدلة هذا الحكم: أدلة إيجاب طلب العلم عامة، ومن الأدلة الخاصة: قوله تعالى: ﴿كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرُوا أَلَّا يُغْلَبُوا﴾ [ص: ٢٩].

وإذا كان من علم التفسير ما يجب على الأعيان؛ فإن كل ما يعين على الوصول إليه وتحصيله فهو واجب مثله! قال ابن عبد البر رَحِمَهُ اللهُ: «فأول العلم: حفظ كتاب الله ﷻ، وتفهمه، وكل ما يعين على فهمه فواجب طلبه معه»^(٣).

ولا يتأتى تدبر الآيات على الوجه الصحيح إلا بمعرفة معناها، كما لا يتأتى امتثال للشرعيات واجتناب للمنهيئات إلا بمعرفة معاني الآيات، ولا تغني الكتب والمصنفات في التفسير عن وجود أهله المتهمرين به الناهين فيه.

وقد كان من هدي الصحابة رَحِمَهُمُ اللهُ أَنَّهُمْ إِذَا سَمِعُوا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ عَشْرَ آيَاتٍ لَمْ

(١) التيسير في قواعد التفسير، للكافيجي (ص ١٥١).

(٢) حاشية ابن قاسم على مقدمة في أصول التفسير (ص ١٤٢).

(٣) جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر (٢/ ٣٢١).

يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل^(١).

حكم الخوض في التفسير:

مما يتفرّع على الحكم التكليفي لعلم التفسير: حكم الخوض في التفسير، ومن الذي يجوز له أن يخوض في تفسير القرآن؟ وبعبارة أخرى من هو المفسر؟ وقد يقال: فالمفسر هو من حاز الأهلية التي تمكنه من الكشف والبيان عن معاني القرآن، فليس كل أحد يملك تلك المقدرة، ولا تحقق بتلك الملكة^(٢).

وعلم التفسير لجلالته وإحاطته يعتبره العلماء أشرف علوم الغايات، ويقدمونه على الحديث والفقه، ويرون المفسر العامل بكتاب الله أحقّ الناس بشرف قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ [فاطر: ٣٢]، وأول الناس استحقاقاً لخيرية قول المصطفى ﷺ: «خيرُكم من تعلّم القرآن وعلمه»^(٣).

وكل فضل ورد لحملة القرآن فالمفسرون به أولى، قال ابن عبد البر رَحِمَهُ اللهُ: «وحملة القرآن هم العالمون بأحكامه، وحلاله، وحرامه، والعاملون بما فيه»^(٤).

ولأجل ما للتفسير من جلاله ومهابة جعل العلماء للمفسر شروطاً أهلية وشروطاً كمال، وآخر بعضهم طلبه ليكون من آخر ما يفتح عليه الطالب بعد اكتمال آله اللغوية، والاستنباطية، واستيفاء موارد التفسير وروافده، ومعرفة قواعده وأصوله ومقدماته، وذلك على نحو ما سيأتي قريباً.

وكل ما اشترط من شروط إنما هو حذر من الدخول تحت وعيد قوله تعالى: ﴿وَأَنْ

(١) تفسير ابن جرير (١/ ٧٤).

(٢) مناهج المفسرين (القسم الأول) التفسير في عصر الصحابة، د. مصطفى مسلم (ص ١٥).

(٣) أخرجه البخاري (٥٠٢٧).

(٤) تفسير القرطبي (١/ ٢٦).

تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ ﴿البقرة: ١٦٩﴾، أو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، أو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا نَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِنُفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾ [النحل: ١١٦].

وإذا كانت شهادة الإنسان على مثله لها شروط حتى تعتبر، فكذلك شهادة المفسر على مراد الله من كلامه لها شروط من باب أولى.

واشترط في المفسر من الشروط الذاتية الشخصية: صحة العقيدة، والإخلاص لله، والورع، والتجرد عن الهوى وأسباب الفسق. وطُلب فيه من الشروط العقلية: قوة العقل، ودقة الفهم، وحسن الاستدلال، والقدرة على الجمع والترجيح ^(١).

وإذا كان المفسر متصدياً للتفسير رواية فلا بد من الضبط والعدالة بعد الإسلام والعقل ^(٢)، وإن كان التفسير رواية قد انقضى عصره بتدوين مروياته، فلا علاقة لعصرنا بهذا الضرب من التفسير.

وإن كان متصدياً للتفسير بالرأي، فلا بد له من علوم متعددة في فنون متنوعة، حصرها بعضهم في خمسة عشر علماً، كالشمس الأصفهاني في مقدمة تفسيره، والسيوطي في «الإتقان»، وجعلها بعضهم عشرة علوم اختصاراً! وبالغ أبو حيان في الاختصار، فقال: «النظر في كتاب الله يكون من سبعة وجوه» ^(٣)، نوردتها مختصرة -أيضاً-:

الوجه الأول:

علم اللغة: اسماً، وفِعْلاً، وحرْفاً.

(١) المفسر.. شروطه، آدابه، مصادره، لأحمد قشيري سهيل (ص ١١١-١٤٠).

(٢) التيسير في أصول التفسير، للكافيحي (ص ٢٥٥).

(٣) البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان (١/ ١٤).

الوجه الثاني:

معرفة الأحكام التي للكلمة العربية: من جهة أفرادها، ومن جهة تركيبها، ويؤخذ ذلك من علم النحو.

الوجه الثالث:

كون اللفظ أو التركيب أحسنَ وأفصحَ، ويؤخذ ذلك من علم البيان، وعلم البديع.

الوجه الرابع:

تعيين مبهم، وتبيين مجمل، وسبب نزول، ونسخ، ويؤخذ ذلك من النقل الصحيح عن النبي ﷺ، وذلك من علم الحديث والكتاب والسنة، ويطلق عليها الآن: (علوم القرآن؛ لانفصالها عن علم الحديث).

الوجه الخامس:

معرفة الإجمال والتبيين، والعموم والخصوص، والإطلاق والتقييد، ودلالة الأمر والنهي، وما أشبه ذلك، ويختص أكثر هذا الوجه بجزء الأحكام من القرآن، ويؤخذ هذا من أصول الفقه.

الوجه السادس:

الكلام فيما يجوز على الله تعالى وما يجب له، وما يستحيل عليه، والنظر في النبوة، ويؤخذ هذا من علم الكلام، وقد صنف علماء الإسلام فيه من سائر الطوائف كتباً كثيرة، وهو علم صعب؛ إذ المزلة فيه - والعياذ بالله - مفضية إلى الخسران الممين في الدنيا والآخرة.

الوجه السابع:

اختلاف الألفاظ بزيادة، أو نقص، أو تغيير حركة، أو إتيان حركة بلفظ بدل لفظ متواتر أو آحاد.

ويؤخذ هذا الوجه من علم القراءات.

ثم قال: فهذه سبعة وجوه لا ينبغي أن يُقدم على تفسير كتاب الله تعالى إلا من أحاط بجملة من كل وجه، وقد تواتر تحذير العلماء من التجرؤ على التفسير برأي مجرد، وفي الحديث عن ابن عباس -مرفوعاً-: «مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِغَيْرِ عِلْمٍ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»^(١).

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «أما تفسير القرآن بمجرد الرأي فحرام»^(٢).
وقال -أيضاً- رَحِمَهُ اللهُ: «العلم إما قول مصدق عن معصوم، وإما قول عليه دليل معلوم، وما سوى ذلك فإما زيف مردود، وإما موقوف لا يعلم أنه بهرج ولا منقود»^(٣).
وعليه؛ فإن مجرد اطلاع من لا تمييز له على بعض التفاسير لا يكفي في التصدي لتفسير القرآن الكريم.

يقول الحافظ العراقي رَحِمَهُ اللهُ: «ولو نظر أحدهم في بعض التفاسير المصنفة لا يحل له النقل منها؛ لأن كتب التفسير فيها الأقوال المنكرة والصحيحة، ومن لا يميز صحيحها من منكرها لا يحل له الاعتماد على الكتب، وأيضاً فكثير من المفسرين ضعفاء النقل كمقاتل بن سليمان، والكلبي، والضحاك بن مزاحم، وكذا كثير من التفاسير المنقولة عن ابن عباس لا تصح عنه؛ لضعف روايتها، وليت شعري كيف يقدم من هذه حاله على تفسير كتاب الله؟! وأحسن أحواله: أن لا يعرف سقيمه من صحيحه»^(٤).



(١) أخرجه أحمد (٢٠٦٩)، والترمذي (٢٩٥٠).

(٢) مقدمة في أصول التفسير، لابن تيمية (ص ٤٦).

(٣) المصدر السابق (ص ٤٦).

(٤) الباعث على الخلاص، للحافظ العراقي (ص ١٤٨).



واضعه

لا يُقصد بالواضع أول مَنْ فُسِّرَ القرآن الكريم، وإلا فإن القرآن الكريم هو أول ما يفسَّر به القرآن، ثم إن النبي ﷺ فُسِّرَ القرآن لأصحابه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وعنايته ببيان معانيه أعظم من عنايته بحروفه ومبانيه، فمن تمام بلاغه الرسالة البلاغ المبين: تبليغ مبانيه ومعانيه على حد سواء.

ثم إن كثيراً من علوم الإسلام مرت بطورين في سيرتها التاريخية - والتفسير من ضمنها -: طور الرواية والنقل بالمشافهة، وطور التدوين وكتابة المصنفات الجامعة للعلم. ومقصود المصنفين في مبادئ العلوم من ذكر واضع العلم: الوقوف على أول مصنف مكتوب جامع لأصول ومسائل العلم، أو معظمها.

وتوقَّف كثير من الباحثين في هذا الشأن ينبغي أن يزول إن كان الواضع المقصود هو شخصاً دون النبي ﷺ ابتداءً التصنيف في علم التفسير بشكل متكامل، غير أن طائفة أخرى توقفت في ذكر واضع لعلم التفسير؛ للتردد في كونه علماً منضبطاً بقواعده وأصوله المستقلة، ولأنه شيء يختلج بالنفوس، ويغلب عليه العمل والتطبيق، فهو إلى الفن المهاري أقرب منه إلى العلم القواعدي!

فهو إلى المهارات والملكات في استخدام القواعد والقوانين أقرب من كونه علماً مستقلاً! وهذا أشبه بالقضاء - الذي هو فن - منه بالعلم.

وفي قوله ﷺ: «... وَأَقْضَى أُمَّتِي: عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَأَعْلَمُهَا بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ: مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ؛ يَحْيَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَمَامَ الْعُلَمَاءِ بِرَتْوَةٍ»^(١) إشارة إلى أن القضاء فن تطبيقي عملي، بخلاف علم الحلال والحرام؛ فإنه نظري تعديدي- في الأغلب الأعم-، والتفسير إلى القضاء أقرب من هذه الجهة، فممارسة ومزاولة قواعد التفسير في الكشف عن معاني القرآن هو مهارة التفسير التي مَنْ حَصَلَ بها الدُّربة والخبرة صار مفسراً بعد استجماع الشروط.

وعلى التسليم الجدلي بما سبق فإنه لا يمتنع على الباحث المتأمل أن يتتبع مسيرة التفسير في رواياته، ثم في مدوناته؛ ليقف على نتائج تزيد طالب علم التفسير همّة وشوقاً لمكابدة مشقاته؛ بل للالتذاذ بمحاولاته!

وفي هذا السياق حسبنا المحاولة، ثم الباب من بعد مفتوح لمن وفقه الله وأعانه.

طور الرواية:

أعظم ما عُنيَت به الصحابة: بيان معاني القرآن، وعنايتهم العظيمة به متواترة مشهورة، ومفسرو الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ معروفون معدودون، وهم في هذا التفسير بين أن يكونوا نَقْلَةً للتفسير عن نبيهم ﷺ الذي يَنْ لَهم معاني القرآن بمقاله وحاله، كما قال الله تعالى: ﴿لَتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، وقال: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَنْفَكُّوْنَ﴾ [النحل: ٤٤].

وقد يكونون في بعض التفسير مجتهدين، وقد كان من دأبهم في تلقي كتاب الله:

(١) أخرجه الطبراني في الأوسط (٥٥٦)، والخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه (٢/ ٢٩١).

ترك الاستكثار من التحمل والأداء؛ حتى يتعلموا العلم ويعملوا به، فتعلموا معاني القرآن وعملوا بها في آن!

والخلاصة: أن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أخذوا معاني القرآن من لسان نبيهم فرووها للتابعين، ولا يمنع أن يكونوا علموا بعض معانيه على ما تعرفه وتألفه العرب من لغاتها، وهم أهل اللسان والبيان، كما لا يمتنع أن يجتهدوا في بيان ما يخفى على العامة، ويعلمه العلماء من كتاب ربهم، وقد قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «ما أخذت من تفسير القرآن فعن علي بن أبي طالب»^(١).

وأمثله الأنواع الثلاثة السابقة كثيرة مشهورة، فإذا كان أكثر ما بينوه مما سمعوه منه ﷺ، فإن بعضه مما عرفوه من لغة العرب، قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «كنت لا أدري ما فاطر السماوات حتى أتاني أعرابيان يختصمان في بئر، فقال أحدهما: أنا فطرتها، يقول: أنا ابتدأتها»^(٢).

وقد خفي على عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ معنى: الأب، في قوله تعالى: ﴿وَفَكَهَةً وَأَبًّا﴾ [عبس: ٣١]، وأهل الماشية والزرع يعرفونه، كما خفي عليه معنى التخوف في قوله تعالى: ﴿أَوْ يَأْخُذْهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ﴾ [النحل: ٤٧]، حتى قال له رجل من هذيل: «التخوف عندنا: التنقص»^(٣). وربما اجتهدوا في بيان المعنى فاختلفوا، كما في لفظ القرء، فهو الحيض عند طائفة، والطهر عند أخرى^(٤).

(١) تفسير القرطبي (١/ ٣٥).

(٢) الإتيان في علوم القرآن، للسيوطي (٢/ ٤).

(٣) الموافقات، للشاطبي (٢/ ١٣٩).

(٤) تفسير ابن كثير (١/ ٦٠٩).

وهذا الاجتهاد منهم إنما يتأتى بعد استنطاق آي الكتاب، وأحاديث السنة لبيان المعنى، فإذا لم يتبين بهما، ولا بالنظر في لغة العرب وعاداتهم وأعرافهم اجتهدوا بما آتاهم الله من موفور العلم والعقل والفهم، ثم هم متفاوتون في ذلك، فلا بن مسعود بالعراق مدرسته وتلامذته، ولا بن عباس بمكة مدرسة وتلاميذ-أيضاً- ولأبي بن كعب مثل ذلك بالمدينة.

وعن الصحابة تلقى التابعون، وبرز منهم: مجاهد بن جبر، وسعيد بن جبير، والحسن البصري، وزيد بن أسلم، وعامر الشعبي رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وغيرهم كثير.

وسبيل معرفة آراء الصحابة في التفسير هو الرواية التي عُني التابعون بها، ولم تعرف مدونة تفسيرية لصحابي، وإنما دون بعض التابعين كمجاهد تفسير ابن عباس رَحِمَهُمُ اللَّهُ عَنَّمَا في عصر صغار الصحابة متزامناً هذا التدوين مع تدوين الحديث النبوي الشريف في مثل صحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص رَحِمَهُمُ اللَّهُ عَنَّمَا.

ومن غير شك فإن أولى طبقات المفسرين هي طبقة الصحابة رَحِمَهُمُ اللَّهُ عَنَّمَا، ثم طبقة التابعين.

طور التدوين:

علم التفسير علم مستقل من بدايته فقد بدأ تدوينه في النصف الثاني من القرن الأول الهجري، حيث قام بعض التابعين بتدوين مروياتهم عن الصحابة في معاني آيات القرآن الكريم.

ولعل أقدم ما وصل إلينا من تلك المدونات، تفسير مجاهد بن جبر المكي

(ت ١٠٤هـ)، الذي رواه عنه عبد الله ابن أبي نجيح (ت ١٣١هـ)، وعنه ورقاء بن عمر حتى ينتهي إلى آدم بن أبي إياس، وهذا التفسير الذي قال عنه ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «ليس بأيدي أهل التفسير كتاب في التفسير أصح من تفسير ابن أبي نجيح عن مجاهد، إلا أن يكون نظيره في الصحة»^(١)، وقد نقل ابن جرير عن هذا التفسير نحو سبعمائة مرة^(٢). وقد وصل هذا التفسير في خمس وتسعين ورقة، وطبع^(٣)، فإن كانت نسبته إلى مجاهد صحيحة فهو أقدم ما بأيدينا من الروايات التي تأخر تدوينها حتى جمعها آدم بن أبي إياس (٢٢٠هـ)، ولأجل هذا فقد ذهب ابن تيمية^(٤)، وابن خلكان^(٥)، إلى أن أول من صنف بالتفسير هو عبد الملك بن جريج (١٥٠هـ).

وفي نفس التاريخ كتب مقاتل بن سليمان (١٥٠هـ) وقد طبع محققاً، ومن بعده سفيان الثوري (١٦١هـ)، وقد طبع محققاً، ونقل أن مالك بن أنس (١٧٩هـ)، أول من

(١) مجموع الفتاوي، لابن تيمية (٤٠٩/١٧).

(٢) تاريخ التراث العربي (١/٧١).

(٣) وقد شكك بعض الباحثين في صحة نسبته لمجاهد، واستظهر أنه لأدم ابن أبي إياس العسقلاني، (ت ٢٢٠هـ)، وانظر: استدراكات على كتاب تاريخ التراث الإسلامي في كتب التفسير والقراءات، د. حكمت بشير ياسين، سلسلة بحوث نشرت في الأعداد (من ٨٥ إلى ١٠٠) من مجلة الجامعة الإسلامية، ولعل الصواب أن الروايات لمجاهد، والتدوين لأدم بن أبي إياس العسقلاني، ولا يمنع أن يكون الأمر كما مال إليه بعضهم من وجود روايات قليلة نادرة عن غير مجاهد في هذا التفسير.

(٤) مجموع الفتاوي، لابن تيمية (٣٢٢/٢٠).

(٥) وفيات الأعيان، لابن خلكان (٣٣٨/٢).

صنف في التفسير المسند^(١).

وَعُلِّلَ ذلك بأن ما نقل عن الصحابة والتابعين لم يكن على سبيل التدوين والإحاطة بجميع ذلك الفن^(٢).

وليس كتاب مالك رَحِمَهُ اللهُ بأيدينا!

لكن أشهر التفاسير الشاملة التي وصلتنا من غير تردد في نسبتها تفسير يحيى ابن سلام البصري (٢٠٠هـ)، وقد وصل مع مختصره لابن أبي زمنين (٣٩٩هـ)، وقد طبع جزء منه محققاً.

وقد اتجه بعض العلماء إلى اعتبار جماعة التابعين: كمجاهد، والحسن، وسعيد، وعطاء، وعكرمة، وقتادة، بالإضافة إلى مالك بن أنس رَحِمَهُمُ اللهُ هم واضعو الأساس لما يسمى «علم التفسير»^(٣).

ثم تتابعت بعد ذلك المصنفات وتنوعت في عصر تابعي التابعين ومن بعدهم، غير أن أعظمها شهرة، وأكملها صنعة تفسير ابن جرير الطبري (٣١٠هـ)، الذي طبقت شهرته الآفاق من زمن مؤلفه إلى يوم الناس هذا.

قال أبو بكر ابن كامل رَحِمَهُ اللهُ (٣٥٠هـ): «حمل هذا الكتاب مشرقاً ومغرباً، وقرأه كل من كان في وقته من العلماء، وكلُّ فضَّله وقَدَّمه»^(٤).

(١) طبقات المفسرين، للدواودي (٣/ ٣٠٠).

(٢) اللؤلؤ المنظوم في مبادئ العلوم، لمحمد أبي عليان الأزهرى (ص ١٦٧).

(٣) مناهل العرفان، للزرقاني (١/ ٢٣).

(٤) تاريخ بغداد (٢/ ٥٤٨).

وقد صار معيارًا توزن به التفاسير بعده!

يقول ابن حزم رَحِمَهُ اللهُ (٤٥٦هـ): «من مصنفات بقي بن مخلد: كتاب تفسير القرآن، وهو الكتاب الذي أقطع قطعًا لا أستثني فيه، أنه لم يؤلف في الإسلام مثله، ولا تصنيف محمد بن جرير الطبري، ولا غيره»^(١).

وقال ابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ (٣١١هـ): «نظرت فيه من أوله إلى آخره، وما أعلم على أديم الأرض أعلم من ابن جرير»^(٢).

وقال السيوطي رَحِمَهُ اللهُ (٩١١هـ): «وهو أجلُّ التفاسير وأعظمها»^(٣).

وقال -أيضًا-: «فإن قلت: فأبي التفاسير ترشد إليه؟ وتأمر الناظر أن يعول عليه؟ قلت: تفسير الإمام أبي جعفر ابن جرير الطبري، الذي أجمع العلماء المعتبرون على أنه لم يؤلف في التفسير مثله»^(٤).

واسمه: «جامع البيان في تفسير القرآن».

وعلى ما سبق: فلو قيل: إن أول مدونة للمرويات في التفسير وصولًا إلينا هي مدونة مجاهد (ت ١٠٤هـ)، لم يكن هذا بعيدًا، ويكون هذا التفسير المتلقى عن ابن عباس باكورة مصنفات العلم ومروياته.

على أن اكتمال صناعة التفسير قد بلغت تمامها - بما لا امتراء فيه - على يد ابن جرير

(١) رسائل ابن حزم (٢/ ١٧٨).

(٢) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٢/ ٥٤٨).

(٣) الإتيان في علوم القرآن، للسيوطي (٤/ ٢٠٧).

(٤) المصدر السابق (٤/ ٢٤٤).

الطبري في تفسيره الذي يعدّ أجَلَّ كتب المتقدمين بلا منازع.
ولصعوبة الجزم بوضعه فإن الشيخ الهرري عبّر عن واضعه بقوله: «ووضعه
الراسخون في العلم من عهد النبي ﷺ إلى الآن على التحقيق، كما شهد الله بذلك بقوله:
﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧]»^(١).



(١) حدائق المروج والريحان، لمحمد أمين الهرري (١ / ١١).



غاية علم التفسير وثمرته

لعلم التفسير غايات غالية، وثمرات دانية، وما ذاك إلا لأن الهدى والنور، والسعادة والحبور - في الدنيا والآخرة - متوقفة على إدراك معاني كلام الباري الذي قال سبحانه: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩].

فروح العالم وحياته ونوره وهده متعلق بمعرفة معاني كلام الله! قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَٰكِن جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِّنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدَىٰ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]. ولتحصيل تلك الغايات أفنى العلماء شريف الأعمار والأوقات، وأَجَرُوا خيول التحقيق في ميادين الاجتهاد، يبذلون النفس والنفيس في تحصيل علوم آية، ويقتحمون الغربة، ويقاسون الكربة في أسفار ورحلات؛ لإدراك مكنون أسرار الآيات! قال الشعبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «رحل مسروق إلى البصرة في تفسير آية! ف قيل له: إن الذي يفسرها رحل إلى الشام، فتجهز ورحل إلى الشام حتى علم تفسيرها»^(١). وارتحل سعيد بن جبير رَحِمَهُ اللَّهُ من الكوفة إلى مكة لسؤال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن آية من كتاب الله.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «آية اختلف فيها أهل الكوفة، فرحلت فيها إلى ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فسألته عنها»^(٢).

(١) تفسير القرطبي (١/٢٦).

(٢) أخرجه البخاري (٤٥٩٠)، ومسلم (٣٠٢٣).

وما استعذب العلماء من المشاق في سبيل تحصيل بعض ثمرات علم التفسير كثير وجليل، ثم إنهم عُنوا بما حَصَلَّوه شرحاً، وتدويناً، وتأصيلاً وتقعيداً، ومضت على ذلك سنتهم قديماً وحديثاً.

ولما كانت ثمرات معرفة معاني كلام الله تعالى تربو على الحصر، وتجلُّ عن الوصف، فلا مناص -إذن- من ذكر جهاتٍ أساسية، ومناحٍ أصلية تندرج تحتها أنواع وتقسيمات فرعية.

حيث يمكن تقسيم جهات تلك الفوائد والأغراض إلى ما يعود إلى القرآن نفسه، والإنسان، وعلوم الإسلام، والحياة والعمران.

وفيما يلي بيان مختصر لأصول الثمرات موزعة على تلك الجهات:

أولاً: ثمرات تتعلق بالقرآن:

قد أمر الله بتدبر القرآن وحثَّ عليه، وحذَّر من تركه، فقال سبحانه: ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾ [محمد: ٤]، وقال تعالى: ﴿ أَفَلَمْ يَذْكُرُوا الْقَوْلَ ﴾ [المؤمنون: ٦٨].

وتدبَّر القرآن على وجه الصواب والكمال إنما يتأتى بعد معرفة معاني ألفاظه ومحكم آياته، ومدلول خطابه وكلماته، والتدبر من أعظم غايات إنزال القرآن، قال تعالى: ﴿ كَذَّبَ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَذَّبَرُواْ بِآيَاتِهِ وَلِيَسْتَذْكُرُواْ أَنُلَآءِ الْبَيِّنَاتِ ﴾ [ص: ٢٩].

ولا يتأتى تدبر كامل، وانتفاع تام بالقرآن بمجرد التلاوة، وإنما بإدراكٍ لمعانيه ومراميها، يحمل على الرسوخ في العلم، والانتفاع بالفهم.

قال ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إن أقواماً يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم، ولكن إذا

وقع في القلب فرسخ فيه نفع»^(١).

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: «فليس أنفع للعبد في معاشه ومعاده، وأقرب إلى نجاته من تدبر القرآن، وإطالة التأمل وجمع الفكر على معاني آياته؛ فإنها تُطْلِعُ العبد على معالم الخير والشر، وتثبت قواعد الإيمان في قلبه، وتشيد بنيانه، وتوطد أركانه، وتعطيه قوة في قلبه وحياته، وسعةً وانسراحًا، وبهجةً وسرورًا، فيصير في شأن والناس في شأن آخر... فلا تزال معانيه تنهض بالعبد إلى ربه... وتثبت قلبه عن الزيغ والميل عن الحق... وفي تأمل القرآن وتدبره أضعاف أضعاف ما ذكرنا من الحكم والفوائد»^(٢).

«فإذا عُلِمَ هذا عُلِمَ افتقار كل مكلف لمعرفة معاني القرآن والاهتداء بها، وكان حقيقًا بالعبد أن يبذل جهده، ويستفرغ وسعه في تعلمه وتفهمه بأقرب الطرق الموصلة إلى ذلك»^(٣).

ومتى وقع التدبر المتوقف على الفهم لمعاني كلام الرحمن تعاضم أجرُ التلاوة، قال النووي رَحِمَهُ اللهُ: «اعلم أن التلاوة أفضل الأذكار، والمطلوب القراءة بفهم»^(٤).

وقال السيوطي رَحِمَهُ اللهُ: «المراد بإعرابه: معرفة معاني ألفاظه، وليس المراد الإعراب المصطلح عليه عند النحاة، وهو ما يقابل اللحن؛ لأن القراءة مع فقدته ليست قراءة، ولا ثواب فيها!»^(٥).

ومما لا امتراء فيه أن من القرآن ما يُفْهَم بمجرد سماعه، إلا أنه - وبنفس الدرجة من

(١) أخرجه مسلم (٨٢٢).

(٢) مدارج السالكين، لابن القيم (١/ ٤٥١ - ٤٥٣) باختصار.

(٣) تفسير السعدي (ص ٢٩).

(٤) الأذكار، للنووي (ص ١٨٧).

(٥) الإتيان في علوم القرآن، للسيوطي (٣/ ٢).

القطع - منه ما لا يفهم إلا بتعلم البيان لما أجمل، أو أشكل، أو توضيح ما اعتراه تخصيص، أو نسخ، ونحو ذلك.

وإذا احتاج بعض الصحابة - مع أنهم عرب أقحاح - إلى السؤال عن معاني القرآن فلأن يحتاج المتأخرون إلى التفسير لتمام تدبر القرآن أخرى وأولى!

ولقد كان من مهمة الرسول ﷺ ما سطره القرآن الكريم: ﴿لَتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

وهكذا فإن علم التفسير بالمأثور يقوم بمهمة بيان ما نزل من الكتاب، وبلاغ الرسالة؛ ليتحقق تمام التدبر للقرآن.

وقد قال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أما بعد؛ فتفقهوا في السنة، وتفقهوا في العربية، وأعربوا القرآن؛ فإنه عربي»^(١).

وبالجملة فإن معرفة تفسير القرآن مما يزيد التذكر والاعتبار عند تلاوة القرآن^(٢). وما أعجب قول الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ: «إني لأعجب ممن قرأ القرآن ولم يعلم تأويله كيف يلتذ بقراءته؟!»^(٣).

ثانيًا: ثمرات تتعلق بالإنسان؛

للإنسان قوتان بهما يدرك الحق ويؤثره، ويعمل به ويقدمه، ويجاهد في سبيل إحقاقه، وهما: بصيرة في الحق، وقوة يقتدر بها على تنفيذه في الخلق.

قال تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُولَى الْأَيْدَى وَالْأَبْصَارِ﴾ [ص: ٤٥].

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢٥٦٥١).

(٢) اللؤلؤ المنظوم في مبادئ العلوم (ص ١٦٧).

(٣) معجم الأدباء (١٨/ ٦٣).

فالأبصار هي: البصائر الكاملة في إدراك الدين الحق.
والأيدي هي: القوة النافذة في إدراك وإمضاء الحق.
ومن اجتمعت فيه القوتان كان أكمل الخلق.

والناس بحسب هاتين القوتين أربعة أقسام:

القسم الأول: أولو الأيدي والأبصار:

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: «كمال الإنسان مداره على أصلين: معرفة الحق من الباطل، وإيثار الحق على الباطل، وما تفاوتت منازل الخلق عند الله تعالى في الدنيا والآخرة، إلا بقدر تفاوت منازلهم في هذين الأمرين، وهما اللذان أثنى الله سبحانه على أنبيائه عليهم الصلاة والسلام في قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُولَى الْأَيْدَى وَالْأَبْصَارِ﴾ [ص: ٤٥].

فالأيدي: القوة في تنفيذ الحق، والأبصار: البصائر في الدين، فوصفهم بكمال إدراك الحق، وكمال تنفيذه... فهو لاء أشرف الأقسام من الخلق، وأكرمهم على الله تعالى.

القسم الثاني: عكس هؤلاء: مَنْ لا بصيرة له في الدين، ولا قوة على تنفيذ الحق، وهم أكثر هذا الخلق، وهم الذين رؤيتهم قذى العيون، وُحِمَى الأرواح، وسقم القلوب، يُضَيِّقُونَ الديار، وَيُغْلُونَ الأسعار، ولا يستفاد من صحبتهم إلا العار والشنار.

القسم الثالث: من له بصيرة في الهدى ومعرفة به، ولكنه ضعيف لا قوة له على تنفيذه، ولا الدعوة إليه، وهذا حال المؤمن الضعيف، والمؤمن القوي خير وأحب إلى الله منه، وقال: «فهو فقيه ما لم يحضر العمل، فإذا حضر العمل شارك الجهال في التخلف وفارقهم في العلم»^(١).

(١) طريق المهجرتين، لابن القيم (ص ١٨٤).

القسم الرابع: من له قوة وهمة وعزيمة، لكنه ضعيف البصيرة في الدين، لا يكاد يميز أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، بل يحسب كل سوداء تمر، وكل بيضاء شحمة، يحسب الورم شحمًا، والدواء النافع سُماً، وقال: «فيكون عنده الرغبة في العمل للآخرة، والزهد في الدنيا، لكنه أعمى البصر عند ورود الشبهات في العقائد والانحرافات في الأقوال والأعمال والمقامات، كحال أرباب التصوف والبدع والفرق الضالة»^(١).

وليس في هؤلاء من يصلح للإمامة في الدين، ولا هو موضع لها سوى القسم الأول، قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ٢٤].

فأخبر سبحانه أنهم بالصبر واليقين بآيات الله نالوا الإمامة في الدين، وهؤلاء هم الذين استثناهم الله سبحانه من جملة الخاسرين، وأقسم بالعصر - الذي هو زمن سعي الخاسرين والرابحين - على أن من عداهم فهو من الخاسرين، فقال تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ ١ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكُفْرٌ ٢ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصُوا بِالحَقِّ وَتَوَّصُوا بِالصَّبْرِ﴾ [العصر: ١-٣]^(٢).

وإدراك معاني القرآن الكريم مما يؤثر في قوة العبد العلمية والعملية على حد سواء، وذلك على نحو ما يأتي:

أ- علم التفسير يصحح قوة الإنسان العلمية:

وذلك أن القرآن هو الحق بألفاظه ومعانيه، بحروفه وحدوده، وهو منزل بالحق من عند الحق تعالى، قال سبحانه: ﴿وَالْحَقُّ أَنزَلْنَاهُ بِالْحَقِّ نَزْلًا﴾ [الإسراء: ١٠٥].

(١) طريق المهجرتين، لابن القيم (ص ١٨٤).

(٢) الجواب الكافي، لابن القيم (ص ٩٣).

فمن اطلع على معانيه فقد اطلع على البصيرة في أكمل صورها وأجلى معانيها، قال تعالى: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا﴾ [الأنعام: ١٠٤].
فمن طلب الحق المعصوم مفصلاً فليطلبه في القرآن، قال تعالى: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢]، وقال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا﴾ [الأنعام: ١١٤].

ومن بحث عن البيان الهادي والجواب الكافي والرحمة الواسعة فإنه واجد ذلك كله في القرآن، قال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩].

وقال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ جِئْنَاهُمْ بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَىٰ عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ٥٢].

وتصحيح قوة الإنسان العلمية يتناول مهمات العلم والمعرفة التي يحتاجها كل إنسان مكلف في هذه الحياة، وقد عبر بعض العلماء عن تلك الثمرة المهمة بأنها تحصيل قدرة على استنباط الأحكام الشرعية على وجه الصحة^(١).

ويمكن تفصيل هذا الإجمال على النحو التالي:

أولاً: تصحيح العلم والمعتقد:

وأول إصلاح وتصحيح علمي يبدأ من الإجابة المستقيمة على أسئلة الفطرة التي يسألها كل إنسان ويحجب عنها، إما إجابة صحيحة، أو فاسدة باطلة؛ ومن هنا يأتي العلم بالله ومعرفة أسمائه، وصفاته، وأفعاله، ومعرفة حقيقة الإنسان وواجبه في هذه الحياة، وما يؤول إليه أمره بعد الممات. فمعرفة تفسير آيات العقيدة والتوحيد - بما تتضمنه من مهمات الإيثار - هو أعظم

(١) فتح البيان في مقاصد القرآن، لصديق حسن خان (١/٧).

هداية وأرجى نجاة للإنسان في حياته الأولى والآخرة، قال سبحانه: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، وقال جلّ وعلا: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

ثانياً: تصحيح العبادة والعمل:

يتبع تصحيح العلم بالله وأسمائه وصفاته تصحيح العمل والعبادة التي هي الغاية من وراء خلق الإنسان وإيجاده في هذه الحياة.

قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦].

فعبادة الله بالقلب والقالب لها شروط وأركان، وواجبات مبثوثة في آي القرآن، ولها محاذير ومنهيات ومبطلات، يطلع على تفاصيل أحكامها من وعى تفسير آيات الأحكام، فالعلم بأعمال القلوب والجوارح مقيّد في القرآن إما على وجه الإجمال، أو التفصيل، وكل ذلك من النور والبيان المبين ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ ١٥﴾ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [المائدة: ١٥-١٦].

فالعبادة عمل، والعمل عبادة في كتاب الله، وكل ذلك يتوجه به العبد إلى الله، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ١١٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢-١٦٣].

وتصحيح العمل يشمل ما يتعلق بالدعوة إلى الله، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والجهاد، وكل ما يخص الفرد، والمجتمع، والدولة من التكاليف الشرعية،

والواجبات الأخلاقية والسلوكية، وما يتناول الحقوق والواجبات.

والخلاصة: أن تصحيح قوة المسلم العلمية في عقيدته وتصوراته عن الله والكون والإنسان والحياة، وعن واجب المسلم نحو ربه ونفسه وخلق الله، هو المدد الصحيح الذي يحمله على الطاعة، ويوجه عمله وتعاملاته مع غيره.

ب- علم التفسير يقوي قوة الإنسان العملية:

إن إدراك معاني القرآن له أثره البالغ في حمل النفس على الاهتداء والافتداء والعمل، بدليل قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ۝٢﴾ [الجمعة: ٢-٣].

ففي هذه الآية امتنَّ سبحانه وتعالى على المؤمنين بأن أرسل فيهم رسولاً يتلو عليهم آياته، ويزكيهم، أي: يطهرهم من خبائث العقائد والأعمال.

وترتَّبُ التزكية على التلاوة قد تعني أحد أمرين:

إما أن مجرد التلاوة بالتدبر والفهم الإجمالي لمعاني آيات القرآن له أثر في تزكية النفس وترغيبها في الخير، ومنعها عن الشر، أي: تقوية القوة العملية، كما قال الشيخ محمد رشيد رضا رَحِمَهُ اللهُ: «للتفسير مراتب أدناها أن يبين بالإجمال ما يُشربُّ القلب عظمة الله وتنزيهه، ويصرف النفس عن الشر ويجذبها إلى الخير»^(١).

الثاني: أن التزكية هي التي تحصل بعد تصحيح القول والعمل معاً وبعد التعليم، قال تعالى: ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ ۝﴾ فيكون علم التفسير الموضح للمعاني التفصيلية لازماً أيضاً لتلك التزكية.

(١) تفسير المنار، لرشيد رضا (١/١٩).

فيكون الترتيب في هذه الآية لم يراعى فيه ترتيب الوجود كما روعي في آية سورة البقرة لحكمة.

ووضح الألوسي هذا المعنى بقوله: «وإنما وسط بينهم التزكية التي هي عبارة عن تكميل النفس بحسب قوتها العملية وتهذيبها المتفرع على تكميلها بحسب القوة النظرية الحاصلة بالتعليم المترتب على التلاوة للامتنان بأن كلا من الأمور المترتبة نعمة جليلة على حيالها تستوجب الشكر؛ ولو روعي الترتيب لربما يتبادر إلى الذهن أن الجميع نعمة واحدة كما مر في سورة البقرة»^(١) اهـ.

وأياً ما كان الأمر فإن معاني القرآن الكريم تصوغ الشخصية الإسلامية المتكاملة المتوازنة المدركة للحق والخير العاملة بهما، الداعية إليهما في كمال خلق وحسن أدب، والقدوة الكاملة رسول الله ﷺ الذي لما سئلت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عن خلقه قالت - فأوجزت وأعجزت -: «فإن خلق نبي الله ﷺ كان القرآن»^(٢).

ثالثاً: ثمرات تتعلق بعلوم الإسلام:

القرآن مصدر الإسلام الأول، ومَعِينُهُ الأعظم، وهو أُسُّ العلوم الشرعية وأساسها، ومادة تأصيلها وبنائها، فللعلماء في كل فن شرعي بالقرآن تعلُّق، من آياته يستنبطون، وعليها يعتمدون ويعولون، فأدلة الأصول من العقائد في القرآن مبثوثة، ونظام التشريع ومعاهد الأحكام في القرآن منصوطة، دَلٌّ بحسن بيانه على الأصول والفروع، ونوع أدلة المناظرة والعقل، ووضع قواعد سياسة الخلق وإصلاح الراعي والرعية، وإقامة الدولة الإسلامية، ولم تخلُ آياته من إشارات فائقة، وتنبهات رائقة

(١) روح المعاني، للألوسي (٩٣/٢٨).

(٢) أخرجه مسلم (٧٤٦).

أفادت في استنباط أحكام النوازل المعاصرة، ومهدت سبيل الإفادة من سنن الله في المجتمعات الغابرة، وبقيت مواعظه ونذاراته، وتحذيره وتبشيراته ترسم منهاج الدعوة والموعظة الحسنة ترغيباً وترهيباً.

فالمفسر -إذن- يفتح الباب لعلماء الإسلام العقديين، والفقهاء الفرضيين، والسياسيين، والاقتصاديين، والتربويين، والاجتماعيين، والمؤرخين، لينهلوا من معين لا ينضب عطاؤه، ولا ينقضي رواؤه، ولا تنفذ بركاته، فيحفظ تفسير القرآن وبيان معانيه تُحفظ سائر علوم الإسلام في أصلها وأساسها.

وعلى المتصدي لتفسير كتاب الله أن يكون غرضه بيان ما يصل إليه، أو ما يقصده من مراد الله تعالى في كتابه العزيز بأكمل بيان يحتمله المعنى ولا يأباه اللفظ، من كل ما يوضح المراد من أهداف القرآن، أو ما يتوقف عليه فهمه أتم فهم، أو يخدم الهدف تفصيلاً وتفریعاً، مع إقامة الحجة على ذلك إن كان به خفاء، أو لتوقع مكابرة من معانيد أو جاهل، فرائد المفسر في ذلك أن يعرف -على الإجمال- أهداف القرآن مما جاء لأجله، ويعرف اصطلاحه في إطلاق اللفظ، وللتنزيل اصطلاح وعادات^(١).

وبالجملة فإن الأمر كما قال الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ: «... فالقرآن على اختصاره جامع، ولا يكون جامعاً إلا والمجموع فيه أمور كليات؛ لأن الشريعة تمت بتمام نزوله»^(٢).

وهذا معنى كون القرآن الكريم ﴿تَبَيَّنَّا لَكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]، وإكمال الدين حقيقته بإكمال الكليات الجامعة والتي عليها المعول في الاستنباط، وإليها المرجع في القياس والاجتهاد في كل علوم الشريعة الغراء.

(١) يراجع: التحرير والتنوير، لابن عاشور (١/ ٤١-٤٢).

(٢) الموافقات، للشاطبي (١/ ١٨١).

رابعاً: ثمرات تتعلق بالحياة والعمران:

للقرآن غايات جامعة تتعلق بالحياة والأحياء، فهو كتاب الهداية الشاملة الذي جمع الخير لأولي الأبواب في كل باب ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩].
«وهذه الآية الكريمة أجمل الله فيها جميع ما في القرآن من الهدى إلى خير الطرق وأعدلها وأصوبها، فلو تتبعنا تفصيلها - على وجه الكمال - لأتينا على جميع القرآن العظيم؛ لشمولها لجميع ما فيه من الهدى إلى خيري الدنيا والآخرة»^(١).
وفي الحديث: «وقد تركتُ فيكم ما لَنْ تَضِلُّوا بعده إنْ اعتَصَمْتُمْ به، كتاب الله»^(٢).
فقد أرسى القرآن الكريم نظاماً قيماً يعرفه المفسر لآياته، والمتبع لتشريعاته، والواقف على خصائص بيانه!

فقيمة العلم وتعظيم أمره بها بدئت أي القرآن، قال تعالى: ﴿اقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١]، وقال تعالى: ﴿تَوَالَّفَ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ [القلم: ١].
وارتفع أهل العلم بقيمة ما علموه وحصلوه، قال تعالى: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة: ١١].

وللعلوم الكونية والمادية حظها من احتفاء الوحي بها والإشارة والتنويه إليها.
والعمل في عمارة الأرض فرض في أي القرآن، ومقتضى استخلاف الإنسان على وجه الإحسان، وكما أن العبادة تتناول شعائر النسك فإنها تشمل كل نشاط صالح توجه به العبد إلى الرحمن، ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(١١٦) لَا شَرِيكَ لَهُ، وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢-١٦٣].

(١) أضواء البيان، للشنقيطي (١٧/٣).

(٢) أخرجه مسلم (١٢١٨).

ولقد نص القرآن على أعمال كثيرة لأهميتها، فالرعي والزراعة والصيد والتجارة كل ذلك في القرآن، قال تعالى: ﴿وَارْعَوْا أَنْعَمَكُمْ﴾ [طه: ٥٤].

وقال سبحانه: ﴿يُعْجِبُ الزَّرَّاعَ﴾ [الفتح: ٢٩].

وقال سبحانه: ﴿أَحَلَّ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ مَتَعَ لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ﴾ [المائدة: ٩٦].

وقال سبحانه: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

وقال سبحانه: ﴿أَنْ أَعْمَلَ سَدِغَتٍ وَقَدَّرَ فِي السَّرْدِ وَأَعْمَلُوا صَالِحًا﴾ [سبا: ١١].

وأقام القرآن بنیان الحضارة على التوحيد لله تعالى، ثم بين مقاصد متعددة، منها التعارف والتآلف، ووجهه إلى أصل البشرية الواحد، فقال تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ [الحجرات: ١٣].

وجعل التعاون بين البشر مبدءاً حضارياً في الحياة: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢].

وأمر باحترام الآخرين، وعدم بخس الناس جهودهم، قال تعالى: ﴿وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْنُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [هود: ٨٥].

وأمر باحترام العقود والمواثيق، ونهى عن نقضها: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١]، ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ [النحل: ٩١].

وأقام القرآن دولة ذات حضارة وسيادة، وملك بلغ المشارق والمغارب، سادت فيها الشريعة فحكمت، وكان السلطان للأمة فملك، وأقامت شريعة العدل فقادت، واعتمدت الشورى فصانت وحدة الأمة والدولة، وضمت إليها حضارات، واستوعبت ثقافات، وضمنت الحقوق والحريات، وجمعت بين عمارة الأرض والقيام بالفرض على وجه الإحسان: ﴿وَابْتَغِ فِيمَا ءَاتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا

وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ ^ط [القصص: ٧٧]، فهي حضارة تسامح وعدل وقسط: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الممتحنة: ٨].

وإسهامات المسلمين في الحضارة العالمية أشهر من أن تُذكر أو يذكر بها، قال جورج سارتون البلجيكي: «نحن اليوم نستطيع أن نجزم بلا تردد بأن العلوم الغربية قد ولدت في بلاد العرب» ^(١)، ويكفي ذكر مقولة جوستاف لوبون الفرنسي: «إن العرب هم الذين علّموا العالم كيف تتفق حرية الفكر مع استقامة الدين» ^(٢). وقال جوته الألماني: «إذا كان هذا هو الإسلام أفلا نكون جميعاً مسلمين» ^(٣). وأخيراً؛ فإن غاية غاياته ومنتهاى أغراضه تحقيق سعادة الدنيا والآخرة، باتباع القرآن عن فهم وإيمان وعلم وعمل وإحسان، والانتساب إلى تعلم القرآن وتعليمه انتساب إلى الخير والكمال، «خيركم من تعلم القرآن وعلمه» ^(٤).



(١) الإسلام في عيون غربية (ص ٢٢٣).

(٢) حضارة العرب، جوستاف لوبون (ص ٢٢٦).

(٣) قالوا عن الإسلام، عماد الدين خليل (ص ٤٤٣).

(٤) أخرجه البخاري (٥٠٢٧).



فضل علم التفسير وأهله

أولاً: فضل علم التفسير:

«أجمع العلماء على أن علم التفسير هو أعظم العلوم وأشرفها»^(١)، وذلك أن علم التفسير هو رأس العلوم الشرعية وأساسها، فكل العلوم منه تُستمد، وعليه تقوم، ومنه تُستقى وتُستنبط؛ لأنه بيان لكلام الله ﷻ، ومن ثمَّ كان أرسخ العلوم أصلاً، وأسبقها فرعاً وفضلاً، وأكرمها إنتاجاً، وأنورها سراجاً، فلا شرف إلا وهو السبيل إليه، ولا خير إلا وهو الدال عليه، فهو الباحث عن مراد الله تعالى بكلامه المجيد، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيل من حكيم حميد.

وشرف العلم يتحقق بأمر، هي: شرف موضوعه، وشرف معلومه، وشرف غايته وغرضه، وشدة الاحتياج إليه، وكل ذلك متحقق في علم التفسير، وقد دل على ذلك ما توارد وتكاثر من آثار وأقوال، ففي قوله تعالى: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦٩]، قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في تفسير الحكمة: «المعرفة بالقرآن ناسخه ومنسوخه، ومحكمه ومتشابهه، ومقدمه ومؤخره، وحلاله وحرامه، وأمثاله»^(٢).

وعن الحسن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «ما أنزل الله آية إلا وهو يُحب أن يعلم فيها أنزلت وما أراد بها»^(٣).
وعن عمر بن مرة قال: «أكره أن أمر بمثل في القرآن فلا أعرفه؛ لأني سمعت الله يقول: ﴿وَلَيْكَ الْأَمْثَلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٣]»^(٤).

(١) علم القرآن من خلال مقدمات التفاسير بداية من القرن التاسع حتى العصر الحالي، د. نادية النفيسة (ص ٦٠٩).

(٢) تفسير ابن جرير (٨/٥).

(٣) الإتيان في علوم القرآن، للسيوطي (٤/١٩٨).

(٤) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٥/٩٥).

ومن طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: «الذي يقرأ القرآن ولا يحسن تفسيره كالأعرابي يهْدُ الشعر هَدْماً»^(١).

وأخرج ابن الأنباري عن أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: «لأن أعراب آية من القرآن أحبُّ إلي من أن أحفظ آية»^(٢).

يقول السيوطي -بعد استعراضه لكثير من هذه الروايات والآثار-: «قلت: معنى هذه الآثار عندي: إرادة البيان والتفسير؛ لأن إطلاق الإعراب على الحكم النحوي اصطلاح حادث، ولأنه كان في سليقتهم لا يحتاجون إلى تعلمه»^(٣).

ومما يقرر ذلك أيضاً ويؤكدده: ما روي: «أن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذكر جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما ووصفه بالعلم، فقال له رجل: جُعِلْتُ فداك! تصف جابراً بالعلم وأنت أنت؟! فقال: إنه كان يعرف تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَادُّكَ إِلَيْنَا﴾ [القصص: ٨٥]»^(٤).

وكان عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يسأل ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما عن الشيء من القرآن، ثم يقول: «غُصْ غَوَاصُ»^(٥).

وقال مجاهد: «أحبُّ الخلق إلى الله تعالى: أعلمهم بما أنزل»^(٦)، وغير ذلك مما يدل على شرف علم التفسير، وسمو مكانته، وعلو منزلته، ومكانة متعاطيه، والقائمين به. فلا عجب أن تكون أشرف صناعة يتعاطاها الإنسان هي تفسير القرآن؛ ذلك أن

(١) الإتيان في علوم القرآن، للسيوطي (١٩٨/٤).

(٢) المصدر السابق (١٩٨/٤).

(٣) المصدر السابق (١٩٨/٤).

(٤) تفسير القرطبي (٢٦/١).

(٥) أخرجه أحمد في فضائل الصحابة (١٩٤٠).

(٦) تفسير القرطبي (٢٦/١).

شرف الصناعة يكون بأمور:

١ - بشرف موضوعها، مثل: الصياغة؛ فإنها أشرف من الدباغة؛ لأن موضوع الصياغة الذهب والفضة، وهما أشرف من موضوع الدباغة الذي هو جلد الميتة وغيرها،

وموضوع التفسير كلام الله تعالى.

٢ - بشرف معلومها: ومعلوم علم التفسير هو مراد الله تعالى المستفاد من كلامه، وقد

قدمه بعض العلماء على معلوم علم التوحيد من حيثية أن علم التفسير معلومه أعم

من حيث يشمل معاني آيات التوحيد والإيمان وغيرها من آيات الأحكام.

قال ابن الجوزي رَحِمَهُ اللهُ: «لما كان القرآن العزيز أشرف العلوم، كان الفهم لمعانيه أوفى

الفهوم؛ لأن شرف العلم بشرف المعلوم»^(١).

وقال ابن عطية رَحِمَهُ اللهُ: «فلما أردت أن اختار لنفسي وأنظر في علمٍ أُعِدُّ أنواره لظلم

رمسي، سبرتها بالتنويع والتقسيم، وعلمت أن شرف العلم على قدر شرف المعلوم، فوجدت

أمتنها حباً، وأرسخها حباً، وأجملها آثاراً، وأسطعها أنواراً: علم كتاب الله جلَّت قدرته

وتقدست أسماؤه، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد،

الذي استقل بالسنة والفرض، ونزل به أمين السماء إلى أمين الأرض، هو العلم الذي جعل

للسَّعْيِ قِوَامًا، واستعمل سائر المعارف خُدَامًا»^(٢).

٣ - بشرف غرضها وغايتها، مثل: صناعة الطب؛ فإنها أشرف من صناعة الكناسة؛

لأن غرض الطب إفادة الصحة، وغرض الكناسة تنظيف المستراح، وغاية علم

التفسير القصوى إدراك سعادة الآخرة والأولى^(٣).

(١) زاد المسير، لابن الجوزي (١/ ١١).

(٢) المحرر الوجيز، لابن عطية (١/ ٣٤).

(٣) روح المعاني، للألوسي (١/ ٥).

٤ - بشدة الحاجة إليها: والحاجة إلى علم التفسير أشد من الحاجة إلى علم الطب؛ إذ ما من واقعة في الكون لأحد من الخلق إلا وهو مفتقر فيها إلى التفقه في علوم الدين، وهي متوقفة بأسرها على العلم بكتاب الله وبيان معناه؛ لأن انتظام شأن الدنيا وصلاح أحوال أهلها متوقف عليه، بخلاف الطب فإنه يحتاج إليه بعض الناس في بعض الأوقات^(١).

«وكل كمال ديني أو دنيوي عاجلي أو آجلي مفتقر إلى العلوم الشرعية، ومدارها على العلم بكتاب الله تعالى الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه»^(٢).
قال الإمام الطبري: «اعلموا عباد الله أن أحق ما صُرفت إلى علمه العناية، وبلغت في معرفته الغاية: ما كان لله في العلم به رضا، وللعالم به إلى سبيل الرشدهدى، وأن أجمع ذلك لباغيه كتاب الله الذي لا ريب فيه، وتنزيله الذي لا مزية فيه، الفائز بجزيل الذخر، وسنيّ الأجر تاليه، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد»^(٣).
«إن العادة تمنع قوما أن يقرؤوا كتابا ولا يستفسروه، فكيف بالقرآن كتاب الله الذي به نجاتهم وسعادتهم في الدنيا والآخرة»^(٤).

وقال إياس بن معاوية: «مثل الذين يقرأون القرآن وهم لا يعلمون تفسيره كمثل قوم جاءهم كتاب من ملكهم ليلاً، وليس عندهم مصباح، فأخذتهم روعة، ولا يدرون ما في الكتاب، ومثل الذي يعرف تفسيره كمثل رجل جاءهم بمصباح فقرأوا ما في الكتاب»^(٥).

(١) التيسير في قواعد علم التفسير (ص ١١٦، ١٥٨)، تفسير القرطبي (١ / ٢٦)، علوم القرآن من خلال مقدمات التفاسير، د. نادية النفيسة (ص ٦٠٩).

(٢) حاشية محيي الدين زاده على البيضاوي (١ / ١٩)، محاسن التأويل، للقاسمي (١ / ٣٤٩).

(٣) تفسير ابن جرير (١ / ٧).

(٤) المحرر الوجيز، لابن عطية (١ / ٩).

(٥) المصدر السابق (١ / ٤٠).

وإذا مسّت الحاجة إلى علم التفسير من قديم فهي في الحديث أشدّ وأمسّ، حيث امتدت عجمة اللسان من العجم للعرب، وأشدّ من ذلك انتشار عجمة الأفهام والأذهان بين أكثر بني الإنسان.

وإذا احتاج الصحابة - مع علمهم بلسان العرب ومراد الله - أن يسألوا عن بعض ما لم يفهموه؛ فحاجة المتأخرين إلى ذلك أعظم، وافتقارهم إلى البيان أظهر.

ثانياً: فضل علماء التفسير؛

ولما كان علم تفسير كلام الباري المنان بهذه المكانة من الفضل والشرف - شَرَفَ بشرفه أهله القائمون بحقه، المتمهّرون بعلمه، ومن لدن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وإلى يوم الناس هذا والأمة تعرف لهم قدرهم وتشهد لهم بفضلهم.

وإذا كان كل تالٍ لكتاب الله مأجوراً فإن منزلة من يتلو القرآن ويتفهم معناه فوق كل منزلة!

وما تجدر الإشارة إليه: أن مَنْ تجاسر على الفتيا من أهل الورع كان لا يجسر - غالباً - على التفسير ولا يتجرأ عليه، وهذا يدل على منزلة التفسير من جهة، وفضل أهله من جهة أخرى!

فعن يزيد بن أبي يزيد رَحِمَهُ اللَّهُ قال: «كنا نسأل سعيد بن المسيب عن الحلال والحرام، وكان أعلم الناس، فإذا سألناه عن تفسير آية من القرآن سكت كأن لم يسمع!»^(١).

وعن الشعبي رَحِمَهُ اللَّهُ أنه قال: «لأن أكذب مائة كذبة على محمد ﷺ أحبُّ إليّ من أن أكذب في القرآن كذبة، إنما يفضي الكاذب في القرآن إلى الله»^(٢).

وعن ابن جريج رَحِمَهُ اللَّهُ قال: «كنت أسأل عطاء عن كل شيء يعجبني، فلما سألته

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٨٠ / ١).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (٢٥٣ / ١).

عن البقرة وآل عمران، أو عن البقرة قال: اعفني عن هذا، اعفني من هذا»^(١).
وقال إبراهيم النخعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «كان أصحابنا يتقون التفسير ويهابونه»^(٢).
ولم يكن هذا من العي، وإنما من الورع والتعظيم لمقام القرآن والقول فيه.
قال مسروق رَحِمَهُ اللَّهُ: «اتقوا التفسير، فإنما هو الرواية عن الله»^(٣).
ولم يكن ورعهم - في نفس الوقت - ليقعدهم عن طلب علمه والرحلة في إدراك
تفسير آية فما فوقها! وقد مرَّ طَرَفٌ من ذلك.
وقد كان الصحابة والتابعون يعظمون مفسريهم جدًا.
قال ابن عباس رَحِمَهُمَا اللَّهُ: «لو أن أهل البصرة نزلوا عند قول جابر بن زيد - من
تلامذة ابن عباس - لأوسعهم عما في كتاب الله علمًا»^(٤).
ولما سأل رجل ابن عمر رَحِمَهُمَا اللَّهُ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصِّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَابِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ
الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٥٨]،
قال له: «انطلق إلى ابن عباس فاسأله، فإنه أعلم من بقي بما أنزل على محمد ﷺ»^(٥).
وقد قال ابن مسعود رَحِمَهُ اللَّهُ: «نعم تُرْجَمَانُ الْقُرْآنِ ابْنُ عَبَّاسٍ»^(٦).
وقال الشعبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «ما بقي أحد أعلم بكتاب الله من عكرمة»^(٧).
وقال قتادة رَحِمَهُ اللَّهُ: «أعلم من بقي بالتفسير مجاهد»^(٨).

(١) فتح الباري، لابن حجر (١/٣٧٦).

(٢) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٦٩٦).

(٣) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٦٩٦).

(٤) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٣/٨٥).

(٥) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٢/٧١٥).

(٦) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١/٨٤).

(٧) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٣/٣٢٦).

(٨) التفسير والمفسرون، لمحمد حسين الذهبي (ص ٧٩).



لكل علم روافده التي تمد نهره الجاري، وتصبُّ في معينه الساري، ولما كان علم التفسير بتلك المنزلة العالية، والدرجة السامية، كانت روافده من العلوم الشرعية كثيرة متعددة، متنوعة ونافعة، وبعض العلماء المتأخرين يشير إلى أن الاستمداد العلمي يعبر عنه بمصادر التفسير وموارده، ومنهم من يدرجه تحت أصول التفسير ومناهجه، وآخرون ينظرون فيه من خلال آلة المفسر وأدواته وشروطه، وهكذا تتعدد العبارات بتعدد الاعتبارات.

وعادة الأقدمين ذكر العلوم والفنون التي تعين على التفسير، كقول الزركشي فيما نقله السيوطي رَحِمَهُمُ اللَّهُ: «هو مستمد من علوم اللغة، والنحو، والتصريف، وعلم البيان، وأصول الفقه، والقراءات، ويحتاج لمعرفة أسباب النزول، والناسخ والمنسوخ»^(١)، وقد يعبر عنها ابن تيمية رَحِمَهُمُ اللَّهُ بمصطلح «طرق التفسير»^(٢)، وقد نسج بعض المتأخرين على نفس المنوال، فصاحب «اللؤلؤ المنظوم» محمد أبو عليان يقول: «واستمداده من علوم العربية، ومن الأصول ومن الكتاب والسنة والإجماع، بل والقياس، كتفسير آية بمعنى لم يرد فيها عن الشارع قياساً على تفسير آية أخرى وارد عن الشارع»^(٣).

أما المعاصرون فتوسعوا وأصلوا وفرَّعوا، بل وتجاوزوا - أحياناً - فخرجوا عن

(١) الإتيان في علوم القرآن، للسيوطي (٤/ ١٩٥).

(٢) مقدمة في أصول التفسير، لابن تيمية (ص ٧٩)، مع ملاحظة أن التسمية بـ «أصول التفسير» ليست من

عمل ابن تيمية، وإنما هي من عمل ووضع محمد جميل الشطي رَحِمَهُمُ اللَّهُ (١٣٧٩ هـ).

(٣) اللؤلؤ المنظوم، لأبي عليان (ص ١٦٧).

الاستمداد الذي يشار فيه إلى علوم داعمة ومساندة ورافدة لعلم التفسير إلى تفاصيل تتعلق بمنهج التفسير وقواعده، وأساليبه وطرائقه!

ومنهم من تناول المصادر والموارد، باعتبار المراحل التاريخية، فيذكر المصادر في عهده ﷺ، ثم في عهود الصحابة والتابعين وتابعي التابعين، ثم في سائر الأعصر والعصر الحديث. وربما جرى التطرق لمباحث تفصيلية في تلك العلوم الرافدة، مما قد يكون له تعلق - ولو بعيد - بعلم التفسير، ومن الملاحظات جديرة الاعتبار أن أصول التفسير كعلم مستقل قد تداخل عند كثيرين مع التفسير في استمداده؛ مما أورث اضطراباً في مفهوم أصول التفسير وقواعده وموضوعه واستمداده!

والمنهج السلوك في هذا البحث هو توسط واقتصاد بين إسهاب ممل، واقتضاب مخل، وبين تجريد يفتقر للإيضاح بالمثال، واستطراد بذكر المسائل، واشتغال بتحرير الآراء، والأقوال فيها، فإلى ذكر المصادر مجردة عن العصور التاريخية، ومحركة من ذكر البحوث التفصيلية، ومحلاة بالأمثلة التوضيحية، ومع ذكر المصدر العام يذكر ما يندرج تحته من علوم وفنون ذات صلة باستمداد التفسير، على أن المصادر التي تذكر هنا ضمن حديث الاستمداد يخرج عنها ما اصطلاح المعاصرون على تسميته بكتب المصادر لعلم التفسير، والتي هي كتب التفسير المعروفة.

المصدر الأول: القرآن الكريم:

أول مصادر وموارد علم التفسير وأولها القرآن نفسه، وأول من فسر القرآن بالقرآن هو النبي العدنان ﷺ، فعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «لما نزلت هذه الآية: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢]، شق ذلك على أصحاب رسول الله ﷺ، وقالوا: أينما لم يلبس إيمانه بظلم؟! قال رسول الله ﷺ: «إنه ليس بذاك، ألا تسمعون إلى

قول لقمان: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]»^(١).

وشواهد التفسير النبوي للقرآن بالقرآن كثيرة، والرد في بيان معنى القرآن إلى الله تعالى يكون بالرد إلى كتابه العزيز، فحملُ آيةٍ غَمُضَ معناها على أخرى تفسرها هو في حقيقته امتثالٌ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ نُنْزِعْنَهُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء: ٥٩].

وقد اتفق علماء التفسير على تقديم هذا المسلك في بيان معاني كلام الله، قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإن قال قائل: فما أحسنُ طرق التفسير؟ فالجواب: إن أصح الطرق في ذلك: أن يفسر القرآن بالقرآن»^(٢).

وعلى إثره الشنقيطي رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن العلماء أجمعوا أن أشرف أنواع التفسير وأجلها قدرًا: تفسير القرآن بالقرآن، فأولى من يبين القرآن من تكلم به وتكفل ببيانه سبحانه»^(٣).
قال تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ [القيامة: ١٩]، وقال سبحانه: ﴿كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ [البقرة: ٢١٩].

وقد عني مفسرو الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بهذا المصدر عناية عظيمة، وهكذا عامة من سلك جادة التفسير المأثور، فإنه يقدم بيان القرآن للقرآن على بيان السنة إلى يوم الناس هذا! وقد خص بعض المفسرين هذا المنحى بتأليف، كالصنعاني في كتابه «فتح الرحمن في تفسير القرآن بالقرآن»، والشنقيطي في «أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن»، ومن المعاصرين عبد الكريم الخطيب في «التفسير القرآني للقرآن» على وجود مآخذ على

(١) أخرجه البخاري (٤٧٧٦)، ومسلم (١٢٤).

(٢) مقدمة في أصول التفسير، لابن تيمية (ص ٣٩).

(٣) أضواء البيان، للشنقيطي (١/ ٥).

الكتاب الأخير في منهجيته، ثم إنه لا يخلو تفسير معتبر لا ينحى هذا المنحى في التعامل مع معاني كتاب الله.

يقول الزمخشري: «أسدُّ المعاني ما دل عليه القرآن»^(١).

وحري بالتنبيه أن خلافاً جرى بين العلماء في ترتيب تلك الموارد؛ فقدّم أكثرهم القرآن، ومنهم من قدّم السنة كالزركشي في ترتيبه للمصادر، حيث قال: «لطالب التفسير مأخذ كثيرة، أمهاتها أربع، الأول: النقل عن رسول الله ﷺ، وهذا هو الطراز الأول»^(٢).

وثمة من رأى أن القرآن والسنة وآثار الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ليست من استمداد علم التفسير، بل هي منه أصالة! وفي هذا المعنى يقول الطاهر بن عاشور رَحِمَهُ اللَّهُ: -في بيان رأيه الخاص-: «اعلم أنه لا يُعَدُّ من استمداد علم التفسير الآثار المروية عن النبي ﷺ في تفسير آيات، ولا ما يروى عن الصحابة في ذلك؛ لأن ذلك من التفسير لا من مدده! ولا يعد من استمداد التفسير ما في بعض أي القرآن من معنٍ يفسر بعضاً آخر منها؛ لأن ذلك من قبيل حمل بعض الكلام على بعض»^(٣).

وكلام ابن عاشور له وجهته، لولا أن التفسير حقيقته بيان المعنى، فإذا حصل البيان من القرآن نفسه بنوع اجتهاد ونظر من المفسّر فهذا هو التفسير المستمد من القرآن.

ومن العلماء المعاصرين من يرى أنه ليس هناك ضابط يضبط هذا المصطلح بكتب خاصة، وإنما قد تدخل كتب (النظائر) وكتب (متشابه القرآن)^(٤).

وتفسير آيات القرآن بمثلها قد يكون قطعياً في دلالته على المعنى المراد، وقد يكون ظنيّاً

(١) الكشف، للزمخشري (٣/٤٧٣).

(٢) البرهان في علوم القرآن، للزركشي (٢/١٥٦).

(٣) التحرير والتنوير، لابن عاشور (١/٢٧).

(٤) مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير، لمساعد الطيار (ص ١٦٩).

اجتهادياً، خلافاً لمن اعتقد القطعية أو الظنية مطلقاً^(١).

فإن كان من تفسير النبي ﷺ أو وقع عليه إجماع الصحابة والسلف، أو قال به صحابي لا يُعلم له مخالف كان إلى القطعية أقرب، وما كان دون ذلك فهو إلى الظنية والاجتهاد أقرب^(٢).

أما أوجه بيان القرآن لمعاني القرآن فكثيرة متنوعة، لكنها قد ترجع إلى ضربين^(٣):

الضرب الأول: ما ورد فيه البيان لآية بآية أخرى.

الضرب الثاني: ما لم يرد فيه بيان آية بأخرى.

ومن أمثلة الضرب الأول ما يلي:

١ - آية تبين معنى آية مجملة:

الآية المجملة: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ١].

الآية المبينة لإجمال ﴿إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ١] هي: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنزِيرِ وَمَا أُهِلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْنَقْسِمُوا بِالْأَزْلَمِ ذَلِكُمْ فِسْقٌ الْيَوْمَ يَبْسُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَحْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخَبَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣].

٢ - آية تقيّد آية مطلقة:

الآية المطلقة: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ

(١) المعجزة الكبرى، لأبي زهرة (٥٧)، التفسير والمفسرون، لمحمد حسين الذهبي (٤١ / ١).

(٢) قواعد التفسير، لخالد السبت (١٠٩ / ١).

(٣) يراجع: التفسير والمفسرون، للذهبي، ومقدمة أضواء البيان، للشنقيطي، وغيرها.

يَتَمَّاسَا ﴿ [المجادلة: ٣].

والآية المقيّدة لمطلق قوله: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ هي قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [النساء: ٩٢].

على خلاف بين العلماء في هذا المثال؛ لاختلاف السبب؛ إذ هو في الآية الأولى الظهار وفي الثانية: القتل الخطأ.

الآية المطلقة: ﴿وَأَمَّا لَكُمْ فُتُورٌ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ فَبِغَضَبٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَيَسْخَرُونَ مِنْكُمْ يَوْمَ الْبَعْثِ﴾ [الشورى: ٥].

والآية المقيّدة لمطلق قوله: ﴿لِمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾، هي قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ [غافر: ٧].

٣- آية تخصص عموم آية:

الآية العامة: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

والآيات المخصصة: قوله تعالى: ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعُدُّوهنَّ﴾ [الأحزاب: ٤٩]، وقوله تعالى: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤].

٤- تفسير لفظة بلفظة أوضح منها:

لفظة «سَجِيل» في قوله تعالى: ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ حِجَابًا مِنْ سِجِّيلٍ﴾ [الحجر: ٧٤].

فسرتها آية ﴿لَنُرْسِلَ عَلَيْهِمْ حِجَابًا مِنْ طِينٍ﴾ [الذاريات: ٣٣].

والآيتان واردتان في قصة قوم لوط عَلَيْهِ السَّلَام.

٥- تفسير لفظة بسياق في آية أخرى:

لفظة «رَتَقًا» في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرِ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا﴾ [الأنبياء: ٣٠]، فسرت بسياق آيتين، قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ ذَاتِ الْجُجَعِ ۝﴾ [١١] وَالْأَرْضَ

ذَاتِ الصَّلَاحِ ﴿ الطارق: ١١-١٢.﴾

وقوله تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ﴾ (٢٤) أَنَا صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا ﴿٢٥﴾ ثُمَّ شَقَقْنَا الْأَرْضَ شَقًّا ﴿ عبس: ٢٤-٢٦.﴾

٦- تعيين مبهم بموضح:

آية فيها إبهام، مثل: قوله تعالى: ﴿وَأَخْرُوجْ مُرْجُونَ لَأْمُرِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١٠٦].
وآية فيها إيضاح الإبهام، وهي قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَفُوا حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنَّهُ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [التوبة: ١١٨].
فالمرجون في الأولى هم الثلاثة في الثانية.

٧- تفسير معنى آية بأخرى:

تفسير قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ الْأَرْضُ﴾ [النساء: ٤٢]، بقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الْكَافِرُ يَلَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا﴾ [النبأ: ٤٠].
وتفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا﴾ [المعارج: ١٩]. بقوله تعالى: ﴿إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا﴾ (٢٠) وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا ﴿ [المعارج: ٢٠-٢١].

ومن أمثلة الضرب الثاني -وهو ما لم يرد فيه بيان آية بأخرى- ما يلي:

١- الاستعانة بما جاء مُسَهَّبًا في بيان ما جاء موجزًا:

وأمثلة ذلك مبثوثة في قصص القرآن الكريم، كقصة آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ مع إبليس، وقصة موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ مع فرعون، حيث يكتمل السياق وتتم القصة بضم ما أُوجِزَ إلى ما فُصِّلَ.

٢- الجمع بين ما يتوهم تخالفه:

ففي مراحل خلق آدم ومبدأ البشرية قال تعالى: ﴿أَكْفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ﴾ [الكهف: ٣٧]، كما ورد: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ﴾ [الأنعام: ٢]، وورد قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ مِنْ حَمَلٍ مَسْنُونٍ﴾ [الحجر: ٢٦].

فالجمع: أن المبدأ تراب، ثم خلط بالماء فكان طيناً، ثم كان الطين على صفة معينة.
 ٣- تقديم المعنى الذي له شاهد قرآني:
 ففي قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَكُ صَادِقًا يُصِيبْكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ﴾ [غافر: ٢٨]، هو العذاب المعجل في الدنيا، بدلالة قوله تعالى في آخر السورة: ﴿فَكَيْفَ تَأْخُذُكَ بَعْضُ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ تَتُوفِّيَنَّكَ فَلَئِنْ نَارِجَعُونَ﴾ [غافر: ٧٧].

٤- حمل المفهوم من آية على آية أخرى:
 فمفهوم قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥] يدل على أن المتقين عن ربهم يوم القيامة لا يحجبون، وهذا ما دل عليه قوله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ﴾  إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣].

٥- جمع الآيات المتشابهة موضوعاً:
 وهذا يمهد لصحة الفهم، وسداد الحكم في المسألة، فجمع آيات القضاء والقدر والنظر فيها -معاً- يقرر عقيدة القرآن بأكمل بيان، وجمع آيات إرث المرأة والنظر فيها -معاً- يقرر حقها، وأنها قد تعطى أكثر أو أقل من الذكر؛ مما يدفع فرية أن القرآن لم يعطها إلا نصف الرجل فحسب!

٦- جمع موارد اللفظة القرآنية:
 وذلك باستيفاء مواضعها واستعمالاتها في القرآن الكريم، كلفظ المعية، أو الاتباع، أو البركة ونحوها، مع بيان المعنى في كل سياق.

وأخيراً فإن للقراءات القرآنية مشاركة جليلة في تفسير القرآن بالقرآن؛ إذ «لم تزل العلماء تستنبط من كل حرف يقرأ به قارئ معنى لا يوجد في قراءة الآخر ذلك المعنى، فالقراءات حجة الفقهاء في الاستنباط ومحجتهم في الاهتداء إلى سواء الصراط»^(١).

(١) مقدمة تحقيق إبراز المعاني من حرز الأمان، لأبي شامة (ص ١٢)، لطائف الإشارات لفنون القراءات، للقسطلاني (١/ ١٧١).

ويقول الطاهر بن عاشور رَحِمَهُ اللهُ: «وأنا أرى على المفسر أن يبين اختلاف القراءات المتواترة؛ لأن في اختلافها توفيراً لمعاني الآية غالباً، فيقوم تعدد القراءات مقام تعدد كلمات القرآن»^(١).

وقد روي عن مجاهد رَحِمَهُ اللهُ: قوله: «لو كنت قرأت قراءة ابن مسعود لم أحتج أن أسأل ابن عباس عن كثير من القرآن مما سألت»^(٢).

ولهذا ساغ قول بعض المعاصرين: «ومن تفسير القرآن بالقرآن حمل بعض القراءات على غيرها»^(٣).

وينبغي أن تقيد القراءات بكونها متواترة؛ حتى تكون من بيان القرآن بالقرآن، يقول الشنقيطي رَحِمَهُ اللهُ: «وقد التزمنا ألا نبين القرآن إلا بقراءات سبعة، سواء كانت قراءة أخرى في الآية المبينة نفسها أو آية أخرى غيرها، ولا نعتمد على البيان بالقراءات الشاذة»^(٤).

ومن أمثلة الاستعانة بالقراءات في بيان معاني الآيات ما يلي:

- ١- في قوله تعالى ﴿لَقَالُوا إِنَّمَا سُكِّرَتْ أَبْصَرُنَا بَلْ نَحْنُ قَوْمٌ مَسْحُورُونَ﴾ [الحجر: ١٥].
قال قتادة: «من قرأ مشددة (سُكِّرَتْ) يعني: سُدَّتْ، ومن قرأ: (سُكِّرَتْ) مخففة فإنه يعني: سُحِرَتْ»^(٥)، والقراءة بالتخفيف لابن كثير، والقراءة بالتشديد للباقيين^(٦).
- ٢- وقد حمل قوله تعالى: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ﴾ [النساء: ٤٣] على قوله تعالى في القراءات الأخرى: «أَوْ لَمَسْتُمُ» في نقض الوضوء عند المس بشهوة فحسب عند بعض الفقهاء^(٧).

(١) التحرير والتنوير، لابن عاشور (١/ ٥٦).

(٢) سير أعلام النبلاء، للذهبي (٤/ ٤٥٤).

(٣) التفسير والمفسرون، لمحمد حسين الذهبي (ص ٣٢).

(٤) أضواء البيان، للشنقيطي (٥/ ٥٣٢).

(٥) أخرجه ابن جرير في التفسير (١٤/ ٢٨).

(٦) النشر في القراءات العشر، لابن الجزري (٢/ ٣٠١)، والسبعة في القراءات، لأحمد بن موسى (ص ٣٦٦).

(٧) تفسير ابن جرير (٧/ ٧٠)، وتفسير القرطبي (٥/ ٢٢٣).

وبالجملة فإذا ثبتت القراءة القرآنية وتواترت فلا يجوز ردها أو إهدارها لدى بيان المعنى؛ وإذا تعارض معنى القراءتين في آية واحدة وكلتاها متواترة فلهما حكم الآيتين في إفادة المعنى، ويصير هذا من قبيل اختلاف التنوع.

يقول ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «إن القراءتين كالأيتين، فزيادة القراءات كزيادة الآيات، لكن إذا كان الخطُّ واحدًا، واللفظ محتملاً كان ذلك أخصر في الرسم»^(١).

واستطراداً فإنه مما يعين في بيان معنى الآية وصلتها بغيرها: معرفة أسباب النزول؛ إذ قد يتعذر تفسير بعض الآيات دون اطلاع على سبب ورودها وحادثة نزولها، فقوله تعالى: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ وَاللَّهُ أَرْكَسَهُم بِمَا كَسَبُوا أَتُرِيدُونَ أَنْ تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ؟﴾ [النساء: ٨٨] لا يتضح معناها إلا بحديث زيد بن ثابت رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال: «رجع ناس من أصحاب النبي ﷺ من أحد، وكان الناس منهم فرقتان: فريق يقول: اقتلهم، وفريق يقول: لا، فنزلت ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ وَاللَّهُ أَرْكَسَهُم بِمَا كَسَبُوا﴾» [النساء: ٨٨]^(٢)^(٣).

قال ابن دقيق العيد رَحِمَهُ اللهُ: «بيان سبب النزول طريق قوي في فهم معنى القرآن»^(٤). وقد أفرد في أسباب النزول مصنفات قديماً وحديثاً.

وبالجملة فقد ذكر تحت الضربين الأول والثاني ثلاثة عشر نوعاً من البيان للقرآن بالقرآن، ومن العلماء من يزيد عدة هذه الأنواع بمزيد تقسيم وتفصيل، ومنهم من يختصر، وهو أمر يسوغ فيه التنوع، وتتعدد فيه الآراء.

(١) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (١٣/ ٤٠٠).

(٢) أخرجه أحمد (٢١٦٣٦).

(٣) وقال رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «إنها طيبة تنفي الذنوب كما تنفي النار خبث الفضة» أخرجه البخاري (٤٠٥٠)، ومسلم (١٣٨٤).

(٤) الإتيان في علوم القرآن، للسيوطي (١/ ١٠٨).

المصدر الثاني: السنة المطهرة:

بالإجماع اتفق العلماء على أن السنة من مصادر التفسير وموارده، وإن اختلفوا في تقديمها على القرآن في البيان، والاحتجاج لمصدريتها بقوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]، وبقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

والذكر هنا سنة النبي ﷺ.

قال ابن الوزير رَحِمَهُ اللَّهُ: «النَّوعُ الثَّالِثُ التَّفْسِيرُ النَّبَوِيُّ وَهُوَ مَقْبُولٌ بِالنَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ»^(١).
وقال أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِنْ السَّنَةُ تَفْسِرُ الْكِتَابَ وَتُبَيِّنُهُ»^(٢).

وقال الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «كُلُّ مَا حَكَمَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَهُوَ مِمَّا فَهَمَهُ مِنَ الْقُرْآنِ»^(٣).

وقال الشافعي - أيضًا - رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَسَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَ كِتَابِ اللَّهِ وَجِهَانِ:

أحدهما: نص كتاب فاتبعه رسول الله كما أنزل الله، والآخر: جملة بين رسول الله فيها عن الله معنى ما أراد بالجملة، وأوضح كيف فرضها عامًا أو خاصًا، وكيف أراد أن يأتي به العباد، وكلاهما اتبع فيه كتاب الله»^(٤).

وقال ابن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ: «جاء النص، ثم لم يختلف فيه مسلمان في أن ما صح عن رسول الله ﷺ أنه قاله ففرض اتباعه، وأنه تفسير لمراد الله تعالى في القرآن، وبيان لمجمله»^(٥).

وبعد الاتفاق على مصدرية السنة فقد جرى الخلاف - سائغًا - بين المفسرين وغيرهم

(١) إيثار الحق على الخلق، لابن الوزير (ص ١٥٢).

(٢) تفسير القرطبي (١/ ٣٩).

(٣) الإتيان في علوم القرآن، للسيوطي (٤/ ٢٨).

(٤) الرسالة، للشافعي (ص ٩٠).

(٥) الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم (١/ ١٠٤).

في مقدار ما فسرہ النبي ﷺ إما ابتداءً أو سؤالاً أو إقراراً.

والذي يظهر بعد التأمل: أن القول بأنه نزر يسير يخالف الكثير من الدلائل، وأن القول بأنه كل معانيه على وجه التفصيل لا تساعد عليه الدلائل، ومما لا شك فيه أنه قد فهم الصحابة من القرآن ما يفهمه كل أحد، وليس هذا بالضرورة موضع بيانه لهم؛ لأنهم عرب أقحاح لا يحتاجون في ذلك بياناً، فقد جمعوا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بين قسمين من أقسام التفسير، وهما: «وجه تعرف العرب من كلامها، وتفسير لا يعذر أحد بجهالته»^(١)، واطلع علماءهم على تفسير مهمات القرآن مما بينه النبي العدنان ﷺ، ولم يبين لهم النبي ﷺ ما استأثر الله بعلمه ضرورة أنه لا يعلمه، وعليه فالراجح: أنه علّمهم وبيّن لهم مهمات القرآن، مما يحتاج الصحابة فيه إلى بيان، وسألوه عن بعض ذلك، فأجاب، ونفذ أمام أعينهم أوامر ونواهي القرآن، فاتضح بفعله وتركه البيان، وذلك في غير ما علّم أنه من خصوصياته ﷺ.

كما قد ورد في السنة ما يصلح أن يكون بياناً للقرآن - وإن لم يُنص على ذلك، أو يساق للبيان قصداً-، وقد عني بعض المحدثين بذلك في كتبهم.

وبناءً على ما سبق؛ فإن ما فسرہ النبي ﷺ بوجوه التفسير القولي والفعلي والإقرارى أكثر مما ترك تفسيره، ويدخل في هذا الكثير: كلُّ مهمات الدين، وما تمس إليه حاجة المسلمين، وعلى وجهٍ أخص جيل الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أجمعين، ومما يشهد لهذا المعنى ما روي عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: «من آخر ما نزل آية الربا، وإن كان رسول الله ﷺ قبض قبل أن يفسرها»^(٢) فالغالب عليه التفسير، وإن وقع ترك لبعض ذلك فهو يسير.

(١) تفسير ابن جرير (١/٧٣).

(٢) أخرجه أحمد (٣٥٠)، وابن ماجه (٢٢٧٦)، وابن جرير في تفسيره (٥/٦٦).

وفيما يلي وجوه وأنواع تفسير النبي ﷺ للقرآن:

١ - بيان المعنى ابتداءً:

وذلك يمثل له بابتداء البيان من غير سؤال أحد من الصحابة، مثاله: تفسيره ﷺ لقوله تعالى: ﴿وَادْخُلُوا آلَ بَابِ سَجْدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٨].
فدخلوا يزحفون على أستاههم، وقالوا: حبة في شعرة^(١)، وقد يرد بيان النبي ﷺ لمعنى بعظة أو متعلقها.

٢ - أن يسأل عن المعنى فيجيب:

مثاله: أن أبا الدرداء سأل النبي ﷺ عن البشرى في قوله تعالى: ﴿لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ [يونس: ٦٤].
فقال ﷺ: «هِيَ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ يَرَاهَا الْمُسْلِمُ أَوْ تُرَى لَهُ»^(٢).

٣ - أن يبين بفعله ﷺ:

مثاله: قوله: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي»^(٣) تأولاً للأمر بإقامة الصلاة الواردة في القرآن، ومثله قوله: «لَتَأْخُذُوا عَنِّي مَنَاسِكُكُمْ»^(٤) في بيان قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وقوله - في السجود والركوع - «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، يتأول القرآن»^(٥) أي ينفذ أمره الوارد في سورة النصر ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَأَسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا﴾ [النصر: ٣].

(١) أخرجه البخاري (٣٤٠٣)، ومسلم (٣٠١٥).

(٢) أخرجه أحمد (٢٧٥١٠)، والترمذي (٢٢٧٣).

(٣) أخرجه البخاري (٦٣١).

(٤) أخرجه مسلم (١٢٦٣).

(٥) أخرجه البخاري (٨١٧)، ومسلم (٤٨٤).

٤ - أن يرد في كلامه ﷺ ما يصلح أن يكون تفسيراً لآية:

عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَا مِنْ بَنِي آدَمَ مَوْلُودٌ إِلَّا يَمْسُهُ الشَّيْطَانُ حِينَ يُولَدُ، فَيَسْتَهْلُ صَارِحًا مِنْ مَسِّ الشَّيْطَانِ، غَيْرَ مَرِيَمَ وَابْنَهَا»، ثم يقول أبو هريرة: وقرأوا إن شئتم: ﴿وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [آل عمران: ٣٦] ^(١).

٥ - تخصيص السنة لعام القرآن:

آيات الموارث القاضية بأن الوالدين يرثان الأولاد، والأولاد يرثون الوالدين بصيغ عامة في سياقات متعددة، ثم جاء التخصيص في السنة باتفاق الدين، فقال ﷺ: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ» ^(٢).

فإذا جرى خلاف يسير في إرث المسلم من الكافر فالإجماع أن الكافر لا يرث المسلم.

٦ - إيضاح السنة للمشكل:

سألت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عما أشكل عليها من قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَاءً تَوْأَمًا وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ﴾ [المؤمنون: ٦٠]، هو الذي يسرق ويزني ويشرب الخمر، وهو يخاف الله؟ قال: «لَا يَا بِنْتَ الصَّدِيقِ، وَلَكِنَّهُ الَّذِي يَصَلِّي وَيَصُومُ وَيَتَصَدَّقُ وَيَخَافُ اللَّهَ» ^(٣).

ومثله سؤلها عن قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَحْصِبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٨] مع قوله ﷺ: «من حوسب يوم القيامة، عذب» فقال ﷺ: «ليس ذاك الحساب، إنما ذاك العرض، من نوقش الحساب يوم القيامة عذب» ^(٤).

(١) أخرجه البخاري (٣٤٣١).

(٢) أخرجه البخاري (٦٧٦٤)، ومسلم (١٦١٤).

(٣) أخرجه أحمد (٢٥٢٦٣).

(٤) أخرجه البخاري (١٠٣)، ومسلم (٢٨٧٦).

٧- تقييد السنة للمطلق:

فقد ورد الأمر بقطع يد السارق في قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، فقيدت السنة القطع باليد اليمنى من مفصل الكف^(١).

٨- بيان مبهم:

لما سئل النبي ﷺ عن: أي المسجدين الذي أسس على التقوى؟ أخذ كفًا من حصباء فضرب به الأرض، ثم قال: «هو مسجدكم هذا- لمسجد المدينة»^(٢).

ومما لا يفوت هنا -أيضًا- أن أوجه البيان النبوي وإن بلغت ثمانية إلا أنها قد تبلغ عند بعض العلماء ضعف هذا، بإضافة بيان ما سكت عنه القرآن، وتفسير القرآن بالقرآن من قبله ﷺ، وبيان بعض المقاصد والقواعد، وبيان النسخ، وغير ذلك.

على أنه ينبغي ملاحظة: أن علوم السنة المتعلقة بدراسة الإسناد والحكم على الحديث من الأهمية بمكان في إمداد المفسر بما صح عن النبي ﷺ سندًا وممتنًا، ويطلب في المفسر أن يحيط علمًا بقواعد الترجيح بين الروايات، وسبب ورود الحديث؛ ليستعين بذلك كله على التفسير.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «فالأصل في النقل: أن يُرجع فيه إلى أئمة النقل وعلمائهم، ومن يشركهم في علمهم علم ما يعلمون، وأن يستدل على الصحة والضعف بدليل منفصل عن الرواية، فلا بد من هذا وهذا، وإلا فمجرد قول القائل: رواه فلان، لا يحتج به»^(٣).

(١) تفسير القرطبي (٦/ ١٧١).

(٢) أخرجه مسلم (١٣٩٨).

(٣) منهاج السنة النبوية، لابن تيمية (٧/ ٤٢).

المصدر الثالث: أقوال الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ:

الصحابة أفضل الأمة علمًا وعملاً وفضلاً، وكل من كان لهم تبع ناله من الفضل بقدر متابعتة.

قال تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

وهم في العلم متفاوتون، وفي الإحاطة بمعاني كلام الله تعالى رُتَب ودرجات، ولتفسيرهم مَزِيَّة ليست لتفسير غيرهم، ولهم منزلة ليست لمن بعدهم. فقد خُصُّوا بشهود التنزيل، ومعرفة أسبابه وأحواله وملايساته، مع كمال فهم وحسن عبارة؛ إذ العربية سليقتهم، وطهارة القلب فطرتهم، ولا غرابة! سبق لهم من الله الرضى، وأعطوا خيرية العلم مع التقى.

قال تعالى في أصحاب محمد ﷺ: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ﴾ [سبأ: ٦].

وقال ﷺ عنهم: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي»^(١).

وجمع الخبر عن فضلهم واحد من كبارهم، يقول: «من كان متأسياً فليتأس بأصحاب رسول الله ﷺ؛ فإنهم كانوا أبر هذه الأمة قلوباً، وأعمقها علماً، وأقلها تكلفاً، وأقومها هدياً، وأحسنها حالاً، اختارهم الله لصحبة نبيه وإقامة دينه»^(٢).

وقائل هذه العبارة هو ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال فيه مسروق - من التابعين -: «لقد جالست أصحاب محمد ﷺ فوجدتهم كالإخاذا (الغدير) فالإخاذا يروي الرجل،

(١) أخرجه البخاري (٣٦٥١)، ومسلم (٢٥٣٣).

(٢) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١٨١٠).

والإخاذه يروي الرجلين، والإخاذه يروي العشرة، والإخاذه يروي المائة، والإخاذه لو نزل به أهل الأرض لأصدرهم، فوجدت عبد الله بن مسعود من ذلك الإخاذه^(١).

ثم العلماء من لدن التابعين وإلى يوم الناس هذا موافقون للشافعي رَحِمَهُ اللهُ في قوله عنهم: «وهم فوقنا في كل علم واجتهاد، وورع وعقل، وأمر استدرك به علم، واستنبط به حكم، وآراؤهم أحمد وأولى من آرائنا عندنا لأنفسنا»^(٢).

ورتبة تفسيرهم رَحِمَهُ اللهُ تأتي بعد رتبتي القرآن والسنة عند جماهير العلماء.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «إذا لم تجد التفسير في القرآن، ولا في السنة، ولا وجدته عن الصحابة؛ فقد رجع كثير من الأئمة في ذلك إلى أقوال التابعين «كمجاهد بن جبر» فإنه كان آية في التفسير»^(٣).

وقد عدَّ الزركشي رَحِمَهُ اللهُ الأخذ بقول الصحابي في الرتبة الثانية من مآخذ التفسير، فقال: «الثاني، الأخذ بقول الصحابي»^(٤).

وحكم تفسير الصحابي من حيث الحجية يعود إلى البحث في مصادر التفسير لدى الصحابة، فمتى كان التفسير عائداً إلى ما لا مجال للاجتهاد فيه، ولا يتصور أن يقوله الصحابي من عند نفسه، ولا من عند أهل الكتاب، فهذا مما له حكم الرفع، وهو حجة إذا صح السند إليه؛ لأنه إما يرويه عن رسول الله ﷺ أو عمن سمع من النبي ﷺ من الصحابة رَحِمَهُ اللهُ.

ومثله في القبول والحجية ما رآه بعينه فأخبر به، من سبب نزول آية، وفيمن نزلت،

(١) أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٢/ ٣٤٢).

(٢) إعلام الموقعين، لابن القيم (١/ ٨٠).

(٣) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (١٣/ ٣٦٨).

(٤) البرهان في علوم القرآن، للزركشي (٢/ ١٥٧).

وملايسات نزولها، وكذا ما سمعه من صحابي مثله.

وأما ما فُسِّر به القرآن من أقواله ﷺ مما ليس نصًّا في التفسير فهذا مما يدخله الاجتهاد، ومثله ما بُني على احتمال الآية في سياقها لأكثر من معنى، أو لاحتمال المفردة في الآية لأكثر من معنى، أو كان تفسيرًا للقرآن بالقرآن مما لم يُسمع من النبي ﷺ فهذا كله اجتهاد، إن وقع بحياة النبي ﷺ فعلم به وأقره فهو حجة، أو صححه وبيّن الخطأ فيه فقد بان الصواب، وصار ما صححه النبي ﷺ حجة، وما رَدَّه فليس كذلك.

أما ما كان بعد النبي ﷺ من أقوالهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في التفسير، فإن شاعت وذاعت من غير العلم بمخالف لهم من طبقتهم فهي حجة، وما اختلفوا فيه من الرأي والاجتهاد فليس قول بعضهم حجة على البعض الآخر، مع ترجيح أغلبي لما اتفق عليه الأربعة الخلفاء من الرأي، أو ما اجتمع عليه الشيوخ من الفهم في كتاب الله.

ثم متى جاء التفسير عن شهد لهم النبي ﷺ بالتقدم في كتاب الله منهم فهو أولى من غيره، كابن عباس، وابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وفي هذا يصار إلى قواعد الترجيح بشكل عام. ثم ما عُلِم أنهم رَوَوْه عن أهل الكتاب فالذي يظهر هو وجوب النظر فيه، فما خالف نصًّا أو إجماعًا أو حكمًا مستقرًّا كان مردودًا لا حجة فيه، وما كان لا مخالفة فيه، أو لا يوجد ما يصدِّقه أو يكذبه جاز نقله استثناسًا لا اعتيادًا واعتضادًا لا استشهادًا واستدلالًا، والله أعلم.

ورحم الله من قال: «والعلم إما نقل مصدَّق عن معصوم، وإما قولٌ عليه دليلٌ معلوم، وما سوى ذلك فإنه مزيف مردود، وإما موقوف لا يعلم أنه بهرج ولا منقود»^(١). على أن ما يتصور أنه من مقولات مُسَلِّمة أهل الكتاب على لسان الصحابة أو

(١) مقدمة في أصول التفسير، لابن تيمية (ص ٧).

مروياتهم فهو قليل جداً.

وقد مضى عصر الصحابة معتمداً على التلقي والتلقين، مقتصرًا فيه على بيان وإيضاح المعنى اللغوي بأوضح عبارة وأوجز إشارة، مع قلة الاختلاف، والاكتفاء بالمعنى الإجمالي للآيات، وانعدام الاختلاف المذهبي العقدي الذي يورث اختلافًا في تفسير الآيات وتوجيه دلالاتها.

وما فسرته الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أكثر مما فسرته النبي ﷺ - على كثرة المنقول عنه ﷺ في التفسير.

وينبغي للمفسر أن يطول بآراءه في أخذ التفسير عن الصحابة معتنياً بما صح إسناده عنهم، وما ضُفَّ اعتبره قولاً مجرداً في التفسير لا خصوصية لكونه قول صحابي إلا إذا احتفت به القرائن الدالة على سلامة النقل وصحة التفسير.

وعلى المفسر أن يتعرف إلى الأسانيد السالمة إلى الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فيعتمدها، والأسانيد المظلمة فلا يعول عليها.

وما نُقل عن الصحابي من قولين في تفسير آية ولم يمكن الجمع، فهما قولان مستقلان - إلا إذا دل دليل على رجوعه عن أحدهما.

مع أهمية إدراك أن كثيراً من اختلاف الصحابة هو من اختلاف التنوع لا التضاد، والجمع كثيراً ما يكون ممكناً ولائحاً.

المصدر الرابع: أقوال التابعين؛

تفسير التابعين يشبه تفسير الصحابة، وإن كان دونه في الرتبة؛ ذلك أن التابعين دون الصحابة منزلةً باتفاق، وإن اشتركوا معهم في المعرفة بلسان العرب، وحسن الفهم، وسلامة المقصد.

وفي الحديث: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»^(١).

وقد نشأت للتابعين مدارس تفسيرية بمكة، والمدينة، والعراق، وقد قامت تلك المدارس على تراث الصحابة الذين عُنيوا بالتفسير؛ كابن عباس بمكة، وأبي ابن كعب بالمدينة، وابن مسعود بالعراق.

واشتهر من تلامذتهم جمعٌ من التابعين؛ كسعيد بن جبير ومجاهد وعكرمة وعطاء بمكة، وزيد بن أسلم، وأبي العالية، ومحمد بن كعب القرظي بالمدينة، وعلقمة بن قيس، ومسروق، والحسن البصري، والشعبي بالعراق.

وينقل ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ عن العلماء رجوعهم إلى تفسير التابعين فيقول: «إذا لم تجد التفسير في القرآن، ولا في السنة، ولا وجدته عن الصحابة، فقد رجع كثير من الأئمة في ذلك إلى أقوال التابعين»^(٢).

وقد اعتمد المصنفون في كتب السنة كالبخاري وغيره تفسير التابعين، ونقلوه في كتب التفسير من مصنفاتهم.

ويظهر أن ثمة مناقشة في حجية تفسير التابعين، حيث يقول الزركشي: «وفي الرجوع إلى قول التابعي روايتان عن أحمد، واختار ابن عقيل المنع، وحكوه عن شعبة»^(٣).

وما من شك أن تفسير التابعين منه محض رواية، ومنه رأي، ومحض الرواية شأنها القبول، والرأي يقابله الرأي منهم ومن غيرهم.

وبالجملة فإن عمل المفسرين من قديمٍ وإلى يوم الناس هذا على رواية تفسيرهم ونقله في كتب التفسير.

(١) أخرجه البخاري (٢٦٥٢)، ومسلم (٢٥٣٣).

(٢) مقدمة في أصول التفسير، لابن تيمية (ص ٤٤).

(٣) البرهان في علوم القرآن، للزركشي (١٥٨/٢).

ومع التسليم بتفاوت التابعين في العلم بتفسير القرآن، إلا أن منهم من يُسَلِّم له بالفضل فيه.

قال مجاهد رَحِمَهُ اللهُ: «عرضت المصحف على ابن عباس ثلاث عرضات أقف عند كل آية منه وأسأله عنها فيم نزلت؟ وكيف كانت؟»^(١).

وقد قال الثوري رَحِمَهُ اللهُ: «إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به»^(٢).

وعليه؛ فمتى اتفق التابعون على قولٍ لم يُعرف لهم فيه مخالف فهو حجة على غيرهم ممن خالفهم بعدهم، وإن اختلفوا فليس قول أحدهم حجة على قول صاحبه. وأهم الملحوظات على تفسير التابعين ومنهجيته: أنه امتداد لمدرسة الصحابة في الاحتفاظ بطابع التلقي والرواية المتخصصة مكانياً، حيث نشأت مدارس ثلاث، كما كثر الخلاف بين التابعين في التفسير زيادة على ما كان عليه الحال زمن الصحابة، وازدادت الحاجة إلى تفسير ما لم يفسره الصحابة تفصيلاً، لاتساع رقعة الإسلام، ودخول العجم فيه، وبكثرة دخول أهل الكتاب في الإسلام، والنقل عن علمائهم دخلت الإسرائيليات في كتب التفسير.

وفي طيَّات تفسير التابعين بدأ أثر المذاهب والفرق يظهر على استحياء! ولهذا يحسن بالمفسر أن يعتني بصحة السند إلى التابعي، مع العناية بطرق التفسير عن التابعي وجمعها لتمييز الاختلافات في الروايات، ثم جمعها لدى سائر المفسرين من التابعين؛ ليتضح المعنى المقصود.

المصدر الخامس: التفسير اللغوي:

كانت المصادر الأربعة السابقة من قبيل التفسير بالمأثور، وأما هذا المصدر وما يأتي بعده فمن قبيل التفسير بالرأي والمعقول.

(١) الإتيان في علوم القرآن، للسيوطي (٤/ ٢٤٠).

(٢) مقدمة في أصول التفسير، لابن تيمية (ص ٤٤).

ذلك أن التفسير اللغوي يعني: بيان معاني القرآن بما ورد في لغة العرب، وذلك من حيث معاني الألفاظ، والأساليب، والتراكيب، ونحو هذا.

والقرآن وُصف بأنه عربي، قال تعالى: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الزمر: ٢٨].

وفهمُ الشريعة موقوف على فهم القرآن العربي، وفهمه قائم على فهم اللسان العربي وإدراك قواعده!

قال الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ: «لا بد في فهم الشريعة من اتباع معهود الأئمة، وهم العرب الذين نزل القرآن بلسانهم، فإن كان للعرب في لسانهم عُرف مستمر فلا يصح العدول عنه في فهم الشريعة، وإن لم يكن ثم عُرف فلا يصح أن يجري في فهمها على ما لا تعرفه، وهذا جارٍ في المعاني والألفاظ والأساليب»^(١).

«وَيُعْنَى بقواعد العربية: مجموع علوم اللسان العربي، وهي: متن اللغة، والتصريف، والنحو، والمعاني، والبيان، ومن وراء ذلك: استعمال العرب المتبع من أساليبهم وخطبهم وأشعارهم وتراكيب بلغاتهم، ويدخل في ذلك ما يجري مجرى التمثيل والاستئناس للتفسير، من أفهام أهل اللسان أنفسهم لمعنى آيات غير واضحة الدلالة عن المولدين»^(٢).

وبغفلة عمّا تدل عليه لغة العرب وقع خلقٌ في الزلل، بل ربما ورطوا أنفسهم في بدع اعتقادية، وبيانُ الرد عليهم كان ببيان خطئهم في لغة العرب! كما وقع لعمر بن عبيد المعتزلي، حيث سَوَّى بين خلف الوعد وخلف الوعيد! وأنه يلزم عنهما الكذب في كلام الله تعالى؛ فرد عليه أبو عمرو بن العلاء وقال له: ويحك! إن الرجل العربي إذا

(١) الموافقات، للشاطبي (١٣١/٢).

(٢) التحرير والتنوير، لابن عاشور (١٨/١).

وعد أن يسيء إلى رجلٍ ثم لم يفعل، يقال: عفا وتكرم، ولا يقال: كذب.

وأنشد:

وَإِنِّي إِذَا وَعَدْتُهِ أَوْ أَوْعَدْتُهِ لَمْخُلِفِ إِيْعَادِي وَمُنْجِزُ مَوْعِدِي^(١)

ولأجل أمثال هذا قال الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ: «لَا أُوتَى بِرَجُلٍ غَيْرِ عَالِمٍ بِلُغَاتِ الْعَرَبِ يُفَسِّرُ ذَلِكَ إِلَّا جَعَلَتْهُ نَكَالًا»^(٢).

ورتبة التفسير اللغوي تأتي متأخرة عن التفسير المأثور بالقرآن والسنة، وأقوال الصحابة والتابعين، فهي تابعة ومعضدة، فلا تستقل إلا إذا لم يوجد البيان من المصادر المأثورة؛ وذلك أن المصادر المأثورة تستصحب كلها معاني اللغة العربية، فالقرآن في قمة الفصاحة والبيان، والسنة دونه، وكلام الصحابة والتابعين هو كلام أهل اللسان العربي في عصر الاستشهاد اللغوي.

ولقد عني الصحابة والتابعون بالرجوع إلى كلام العرب وأشعارهم لدى تفسير كلام ربهم، وأشهر من عُرف عنه ذلك هو الخبر ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، حيث كان ممن يكثر من التفسير اللغوي، ويرجع فيه إلى شعر العرب، وشواهد ذلك كثيرة، فمن أمثلة تفسيراته اللغوية: تفسيره في قوله تعالى: ﴿يَعْمَهُونَ﴾ [البقرة: ١٥]، قال: «يتهادون»، وقوله تعالى: ﴿أَمَانِي﴾ [البقرة: ٧٨]، قال: «أحاديث»، وقوله تعالى: ﴿مَا نَنْسَخْ﴾ [البقرة: ١٠٦]. قال: «نبدل»^(٣).

كما عني رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ببيان مفردات قرآنية من غير لغة الحجاز أو قريش، فقال - مثلاً - في قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ سَمِيدُونَ﴾ [النجم: ٦١]، قال: «الغناء»، وهي يمانية، وفي قوله:

(١) التفسير اللغوي، لمساعد الطيار (ص ٤٤).

(٢) أخرجه البيهقي في الشعب (٢٠٩٠).

(٣) الإتيان في علوم القرآن، للسيوطي (٧ / ٢).

﴿أَنْدَعُونَ بَعْلًا﴾ [الصفات: ١٢٥]، قال: «ربًّا» بلغة أهل اليمن^(١).

وأمثلة رجوعه إلى أشعار العرب قد أخرج بعضها ابن الأنباري في كتابه «الوقف»، والطبراني في «معجمه الكبير» وساقها السيوطي في «الإتقان» وبلغ مقدارها مائة وثمانين مسألة^(٢).

وعلى منوال ابن عباس نسج غيره من مفسري الصحابة والتابعين وتابعيهم، فمن مستقلٍّ ومستكثرٍ.

ومع فهم لسان العرب تأتي معرفة أسباب نزول الآيات، وأسباب ورود الحديث وأحوال من نزل لأجلهم الخطاب، بل من مصادر التفسير اللغوي: كتب التفسير الماثورة عن السلف رَحِمَهُمُ اللَّهُ، إضافةً إلى كتب معاني القرآن وغريبه، ثم معاجم اللغة العربية، كما أن كتب غريب الحديث قد تفيد -أيضًا- ككتب علوم القراءات وتوجيهها، مع دواوين الشعر وشروحها، وكتب أدب لغة العرب.

ولأن لغة العرب أوسع اللغات وأثرها والكلمات فيها قد يكون لها أكثر من معنى؛ وذلك بسبب الاشتراك اللفظي، أو التضاد الدلالي، أو بسبب الأصل الاشتقاقي - فإن التفسير اللغوي يعتبر من جنس التفسير بالمعقول أو الرأي.

وقد تقدم أن الاختلاف في التفسير اللغوي، أو الانحراف فيه قد يفضي إلى انحراف في التفسير أو المعتقد!

حتى ولو كان المخالف عليًّا باللسان العربي عليم اللسان الكلامي والمنطقي! ولقد قتل المهديُّ الشاعرَ الفحلَّ صالحَ بن عبد القدوس عام ١٦٧ هـ لزندقته، وكان يلقب بحكيم الشعراء، يقدمه أصحابه في الجدل عن مذاهبهم الباطلة! وهكذا فقد وُجد من رؤوس

(١) الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي (٢/ ١٠٧).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٦٧).

اللغويين والبلاغيين المبتدعة مفسرون كالزخشي المعنزي، وغيره من سائر الفرق. وضبطاً للإفادة من التفسير اللغوي ومنعاً لتطرق الخلل يجب أن يقدم تفسير الصحابة والتابعين لألفاظ القرآن من حيث اللغة على تفسير اللغويين من غيرهم؛ لمزية الأوائل من جهة اللغة ومن جهات أخرى غيرها سبق بيانها، بل لو قُدِّر أن تفسير الصحابة والتابعين لبعض مفردات القرآن جاء في بيانها اللغوي ما لم يأت عن النحاة! ومن ذلك تفسير «التَّثْتِ»، فقد ذكر أبو جعفر النحاس قول ابن عباس: «التَّثْتِ: الحلق والتقصير والرمي والذبح والأخذ من الشارب واللحية، وشف الإبط، وقص الأظافر»^(١)، ثم قال أبو جعفر: «وكذلك هو عند جميع أهل التفسير، أي: الخروج من الإحرام إلى الحل، لا يعرفه أهل اللغة إلا من التفسير!»^(٢).

ولما ذكر ابن جرير الطبري قولاً في التفسير لابن مسعود يخالف ما عليه أهل اللغة قال: «فلا شك أنه كان أعلم من أهل الغريب الذين ذكرت قولهم، وأن الصواب في ذلك قوله دون قولهم»^(٣)، وعليه فقوله -أي: الصحابة والسلف- يُحكم بعربيته، وإن لم يُنقل عن أهل اللغة.

ومن القواعد في هذا الشأن -أيضاً-: أن كل معنى لغوي صحيح تختمله الآية بلا تضاد، فإنه يجوز تفسيرها به على ما صرح به كثير من العلماء بالتفسير^(٤).

وقد قدم الطاهر بن عاشور رَحِمَهُ اللهُ: بهذه المقدمة في تفسيره، فقال: «المقدمة التاسعة: في أن المعاني التي تتحملها جُمَل القرآن تعتبر مراداً بها»^(٥).

(١) معاني القرآن، للنحاس (٤/ ٤٠٠).

(٢) المصدر السابق (٤/ ٤٠٠).

(٣) تفسير ابن جرير (١٥/ ١٢٨).

(٤) التفسير اللغوي، لمساعد الطيار (ص ٥٥٧).

(٥) التحرير والتنوير، لابن عاشور (١/ ٩٣).

وقد عني كثير من اللغويين والمفسرين على حد سواء بالتأليف في غريب القرآن وبيان معاني ألفاظه، ورجعوا في ثنايا كتبهم إلى أقوال العرب، واستشهدوا بأشعارهم، وإن غلب على كتب اللغويين الانحياز إلى مذاهبهم النحوية عند تفسير غريب القرآن ومفرداته!

ومن تلك الكتب المشتهرة: «مفردات ألفاظ القرآن» للراغب الأصفهاني، و«معاني القرآن»، و«إعراب القرآن» لأبي جعفر النحاس، و«غريب القرآن»، و«تأويل مشكل القرآن» لابن قتيبة، وغيرهم.

كما أكثر ابن عطية رَحِمَهُ اللهُ (٥٤٢هـ) في تفسيره «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز» من الاستشهاد بالشعر العربي، والشواهد الأدبية للعبارات، واهتم بترجيحات اللغويين^(١)، ويأتي بعده تفسير ابن جرير (٣١٠هـ) في العناية بالتفسير اللغوي، وإن كان ابن جرير نفسه ممن يأتي بتحريرات لغوية تضارع ما لدى لغويي زمانه.

ومما تجدر ملاحظته عند اعتماد التفسير اللغوي: أن يكون التفسير جاريًا على الكثير الغالب من لغة العرب، وليس على القليل النادر، أو الشاذ المجهول، كما قرره الطبري رَحِمَهُ اللهُ حين قال: «إنما يوجه الكلام إلى الأغلب المعروف في استعمال الناس من معانيه، دون الخفي، حتى تأتي بخلاف ذلك ما يوجب صرفه إلى الخفي من معانيه حجة يجب التسليم لها من كتاب، أو خبر عن الرسول ﷺ، أو إجماع أهل التأويل، وذلك مع مراعاة السياق عند بيان معنى الكلمة»^(٢) لغويًا، فلا يختار إلا ما ناسب السياق، وقد مدح الزركشي رَحِمَهُ اللهُ كتاب الراغب الأصفهاني فقال: «ومن أحسنها: كتاب «المفردات»

(١) التفسير والمفسرون، لمحمد حسين الذهبي (١/١٧٢).

(٢) تفسير ابن جرير (٦/٣٣٥).

للاغلب، وهو يتصيد المعاني من السياق؛ لأن مدلولات الألفاظ خاصة^(١).
وأخيراً: فإن تقديم المعنى الشرعي على اللغوي هو الأصل عند التعارض، إلا إذا
دل دليل على إرادة المعنى اللغوي خاصة، فالأصل إذا ورد لفظ «الصلاة» في القرآن أن
تنصرف إلى العبادة ذات الركوع، والسجود، والأقوال، والأفعال والتسليم، والتكبير،
إلا إذا ورد ما يدل على أن المراد الدعاء، وهو معنى لغوي للصلاة! كما في قوله تعالى:
﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣].

وبناءً على ما سبق فإن علوم اللغة العربية هي من العلوم التي يستمد منها علم
التفسير، وعند التفصيل لتلك العلوم يقال: إن علوم العربية التي تمد علم التفسير هي:

- ١ - علوم الصرف والاشتقاق.
 - ٢ - علوم الدلالة والمفردات اللغوية المعجمية.
 - ٣ - علوم البلاغة من البيان والمعاني والبديع.
 - ٤ - علم النحو والإعراب.
 - ٥ - علم الشعر العربي (الجاهلي وصدر الإسلام).
- وبالجملة فإن اللغة العربية المقصودة في استمداد علم التفسير من القرآن هي اللغة
التي تداول العرب ألفاظها وعهدوها قبل نزول القرآن الكريم، أما ما لم يكن معروفاً
من المعاني وقت نزول القرآن فليس مقصوداً.
- قال الطبري: «وإنما يجوز توجيه معاني ما في كتاب الله الذي أنزله على محمد ﷺ من
الكلام إلى ما كان موجوداً مثله في كلام العرب، دون ما لم يكن موجوداً في كلامها»^(٢).

(١) البرهان في علوم القرآن، للزركشي (١/ ٢٩١).

(٢) تفسير ابن جرير (٢/ ٦٤٤).

المصدر السادس: التفسير بالرأي؛

التفسير بالرأي هو التفسير بالمعقول، ومبناه على إعمال العقل والتفكير والنظر والتدبر، وهذا كما أنه المعنى اللغوي للرأي فإنه المعنى الاصطلاحي له أو يقترب منه. وقد يطلق عليه التفسير الاجتهادي؛ لأن الرأي يطلق بمعنى الاجتهاد، ومنه أطلق على الفقهاء أصحاب الرأي، والقول بالرأي اجتهادٌ ممن تكلم به.

وفي الاستعمال والاصطلاح الشرعي العام فإن الرأي يطلق على: «ما يراه القلب بعد فكرٍ وتأملٍ وطلبٍ لمعرفة وجه الصواب مما تتعارض فيه الأمارات»^(١).

ولذا فإن التفسير بالرأي عبارة عن «تفسير القرآن بالاجتهاد بعد معرفة المفسر لكلام العرب ومناحيهم في القول، ومعرفة للألفاظ العربية ووجوه دلالتها، واستعانته في ذلك بالشعر والمنسوخ من آيات القرآن، وغير ذلك من الأدوات التي يحتاجها المفسر»^(٢).

واختصاراً فهو: تفسير القرآن بالاجتهاد بعد استيفاء شرائطه.

وقد ورد عن السلف ما يدل على ذم الرأي، كما ورد ما يدل على جوازه وقبوله! والتوفيق بين الرأيين يقتضي أن من الرأي ما يُذم، ومنه ما لا يُذم، فالمذموم من الرأي هو: ما تضمن أمراً أو أكثر من مخالفة النص الثابت في دلالة القطعية، أو الرأي الذي هو مجرد تخمين أو ظن أو تحرُّص بغير علم أو فهم، أو آلة للاجتهاد، أو الرأي المبني على أصول بدعية في النظر والاستنباط كأصول المعتزلة، أو الجهمية، أو الرافضة، ونحو ذلك، أو الرأي الذي لا يعدو أن يكون اشتغالاً بالأغاليط والمسائل المعضلة، وافترض المسائل المستبعدة الوقوع والبحث عنها!

(١) إعلام الموقعين، لابن القيم (١/٦٦).

(٢) التفسير والمفسرون، لمحمد حسين الذهبي (١/١٨٣).

وهذا الرأي المذموم يتنزل عليه -مثلاً- قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «اتقوا الرأي في دينكم»^(١). وقوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إياكم وأصحاب الرأي، فإنهم أعداء السنن، أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها، فقالوا برأيهم، فضلوا وأضلوا»^(٢).

وحيث أطلق الرأي في علوم العقيدة، ومسائلها فهو المذموم؛ لأنه في علم التوحيد والإيمان هوَى وبدعة!

وأما الرأي المحمود والذي لا يُذَمُّ فهو ما خلا عن المحاذير السابقة، وهو ما يتنزل عليه قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لقاضيه شريح: «انظر ما تبين لك في كتاب الله، فلا تسأل عنه أحداً، وما لم يتبين لك، فاتبع فيه سنة رسول الله ﷺ، وما لم يتبين لك فيه سنة؛ فاجتهد رأيك»^(٣).

والرأي إذا دخل في علم الفقه فمنه مذموم، وهو: ما تعلق بالأسباب الآنفة الذكر، ومنه ما لا يُذَمُّ، وعندئذ يسمى اجتهداً أو قياساً أو استنباطاً، ونحو ذلك.

وإذا تعلّق الرأي بعلم التفسير فمنه المذموم وهو: تأوّل القرآن على وفق الهوى وخلاف الهدى، سواء أكان معه علم أم جهل، أو تفسير القرآن بظاهر اللغة العربية من غير استظهار بالسمع والنقل فيما يتعلق بغرائب القرآن، وما فيه من الألفاظ المبهمة، والمبدلة، وما فيه من الاختصار، ونحو ذلك، كمن فهم من قوله تعالى: ﴿وَأَنبَأْنَا ثَمُودَ أَنِ اتَّقِ اللَّهَ مُبْصِرَةً فَلَطَمُوا بِهَا﴾ [الإسراء: ٥٩]، أي: الناقة هي المبصرة، وليس هذا المعنى، بل المعنى: أن الناقة آية مبصرة، فظلموا أنفسهم بقتلها^(٤).

فهذا كله من الرأي المذموم في كتاب الله.

وبالجملة؛ فإن كل تفسير خالف أصولاً، أو شروطاً، أو قواعد منهجية متفقاً عليها لدى

(١) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢٠٩٠).

(٢) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢٠٠٤).

(٣) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١٥٩٨).

(٤) إحياء علوم الدين، للغزالي (٢٩١ / ١) باختصار، ونصرف.

أهل السنة والجماعة في الاستدلال أو الاستنباط أو الاستشهاد باللغة العربية، أو كان جاريًا على أصول بدعية في تفسير النصوص وبيانها، أو كان مفتقرًا إلى بعض أدلة دون بعض، أو من غير نظر في خاص وعام، وناسخ ومنسوخ، ومطلق ومقيد، ونحو ذلك القياس على غير أصل، وقياس الفروع على الفروع - فإنه يدخل في مفهوم الرأي المذموم في كتاب الله، ويتبدى هذا كثيرًا في كتب تفسير ذات نزعة مذهبية أو كلامية أو مسلكية مخالفة لمنهج أهل السنة والجماعة، وهذا الرأي المذموم لا يكون مشروعًا بحال، وهو داخل في القول على الله بغير علم، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُزَلِّ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

وما روي عنه عليه السلام من قوله: «مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بَرَأِيهِ فَأَصَابَ فَقَدْ أَخْطَأَ»^(١) ونحوه: «مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بَغَيْرِ عِلْمٍ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»^(٢).

مع ما ثبت من حديث البخاري الذي أورده تحت باب: ما يُذكر من ذم الرأي وتكلف القياس، وفيه: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَتَزَعُّهُ مِنَ النَّاسِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعُلَمَاءَ فَيَقْبِضُ الْعِلْمَ، حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ عَالِمٌ، اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُسَاءَ جُهَالًا، فَافْتَنُوا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا»^(٣).

ومن أجل ذلك حُفِظَ عن السلف الصالح تورعهم عن القول في التفسير بالرأي، واحتاطوا لذلك كثيرًا، وقد قال صديق الأمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَيُّ سَاءٍ تَظْلَنِي وَأَيُّ أَرْضٍ تَقْلَنِي إِنْ قُلْتُ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا لَمْ أَعْلَمْ»^(٤).

وكان ابن المسيب إذا سئل عن تفسير آية من القرآن قال: «أنا لا أقول في القرآن

(١) أخرجه أبو داود (٣٦٥٢)، والترمذي (٢٩٥٢).

(٢) أخرجه أحمد (٢٠٦٩)، والترمذي (٢٩٥١).

(٣) أخرجه البخاري (١٠٠)، ومسلم (٢٦٧٣).

(٤) أخرجه ابن جرير في التفسير (٧٢ / ١).

شيئاً»^(١)، وكان مسروق يقول: «اتقوا التفسير؛ فإنها هو الرواية عن الله ﷻ»^(٢).

ومع هذا فقد ثبت عن السلف من الصحابة ومن بعدهم استعمال الرأي في التفسير والاجتهاد في ذلك، كعمر، وابن مسعود، وعلي بن أبي طالب، وابن عباس في آخرين، ثم من التابعين وتابعيهم طبقة بعد طبقة؛ مستدلين على مشروعية ذلك بكل آية أمرت بالتدبر، كقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ [محمد: ٢٤]، وقوله تعالى: ﴿كَتَبُ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ [ص: ٢٩]. والتدبر عمل عقلي اجتهادي غير معصوم.

وقد استعمل الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ هذا النوع من التفسير بالرأي في زمنه ﷺ فأقرهم عليه، كما فعل عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حين احتلم في ليلة باردة شديدة البرد، فأشفق على نفسه الهلكة، وتناول قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء: ٢٩] فتيمم ثم صلى، فضحك النبي ﷺ حين أخبره ولم يقل شيئاً^(٣).

وقد قال صديق الأمة في آية الكلاله: «أقول فيها برأبي، فإن كان صواباً فمن الله، وإن كان خطأ فمني ومن الشيطان»^(٤).

وقد عدَّ العلماء شروطاً، وضوابط لصحة التفسير بالرأي منها:

١ - العناية بالمأثور أولاً.

٢ - السلامة من المذاهب والأهواء البدعية.

٣ - معرفة قواعد وضوابط التفسير عند الصحابة والتابعين.

٤ - إدراك قواعد الترجيح عن المفسرين خاصة.

(١) أخرجه ابن جرير في التفسير (١/ ٧٩).

(٢) مقدمة في أصول التفسير، لابن تيمية (ص ٥٠).

(٣) أخرجه أحمد (١٧٨١٢)، وأبو داود (٣٣٤).

(٤) أخرجه ابن جرير في التفسير (٦/ ٤٧٥).

- ٥- الاعتماد على النقل الصحيح وتحري الصدق والضبط عند النقل.
 - ٦- تطويل الباع في علوم اللغة العربية وتأخير الاعتماد عليها بعد النقل.
 - ٧- العلم بعلوم القرآن المتصلة به وبتفسيره.
 - ٨- تجنب الضعيف والواهي من الروايات.
 - ٩- ترك التكلف في التفسير العلمي.
 - ١٠- تجنب الروايات الإسرائيلية الباطلة والدخيلة على التفسير.
- وأما من حيث تفصيل العلوم التي تمد التفسير من جهة التفسير بالرأي أو بالاجتهاد فهي كثيرة جداً، حتى ذهب بعضهم إلى أنها علوم الاجتهاد وأدواته، حتى عدها الراغب عشرة علوم هي:
- اللغة، والاشتقاق، والنحو، وقد تقدم الحديث عنها.
- والقراءات، وتقدم ذكرها ضمن التفسير المأثور بالقرآن.
- والسير، والحديث، وتقدم ذكرها ضمن التفسير المأثور بالسنة.
- وأصول الفقه، وعلم الأحكام، وهذا يشمل الفقه وأصوله لمعرفة قوانين الاستنباط.
- وعلم الكلام وعلم الموهبة، ويقصد بعلم الكلام: التوحيد وصحة المعتقد.
- وقد تقدم طلب تلك العلوم في المصادر الأخرى باستثناء علم الفقه وأصوله، وعلم الكلام، فإذا أريد بعلم الكلام: صحة المعتقد والبراءة من البدع فمسلّم، وإن أريد كلام المتكلمين وبدع المتهوكين فلا! وعليه فلا يبقى إلا علم الكلام وعلم أصول الاستنباط، وله أهميته القصوى في بيان دلالات الألفاظ من حيث القطعية والظنية، ومسالك وقواعد الاستنباط للأحكام من آيات القرآن، فهذا ما يزداد إلى علوم الاستمداد، لتكتمل بذلك عدّة العلوم الممدّة لعلم التفسير.





نسبة علم التفسير

نسبة العلم: هي علاقته بغيره من العلوم وصلته بها، ونسبة أي علم إلى غيره من العلوم تتردد بين أربع نسب هي:

١ - الترادف: فتطلق الأسماء المختلفة على مسمى واحد، وعِلْمٌ محدد، فتختلف الأسماء وتتفق المسميات.

٢ - التخالف: فتتباين الأسماء والمسميات بحيث لو نسب أحد العلمين إلى الآخر لم يصدق على شيء مما يصدق عليه الآخر.

٣ - التداخل: كأن يكون أحد العلمين أعمّ من الآخر، فأحدهما داخل بتمامه في الآخر، وهو العموم والخصوص المطلق.

٤ - التقاطع: وهو العموم والخصوص الوجهي، بأن يكون كل من العلمين أعمّ من جهة، وأخصّ من جهة أخرى.

وبناءً عليه؛ فإن العلاقات بين العلوم قد تكون علاقة تطابق وترادف، أو تباين وتخالف، أو علاقة العموم والخصوص المطلق أو الوجهي.

ولا يخفى أن العلوم الشرعية منظومة متكاملة مستقاة كلها من القرآن الكريم والسنة النبوية، فالذي يظهر: أن العلاقة بين علم التفسير وغيره من العلوم الشرعية لها عدة اعتبارات:

أولاً: باعتبار الانفصال في التدوين وخصوصية المسائل والمناهج، فهي علاقة التباين والتخالف، ومعلوم أن علم التفسير قد بدأ تدوينه مبكراً ومستقلاً عن غيره من العلوم.

ولا يمنع أن يقع بينه وبين بعض العلوم التي تقاربه علاقة، مثل: علم رسم المصحف، فإنه كعلم التفسير يبحث في كتاب الله، ولكن من حيثية الخط والرسم، أما التفسير فمن حيثية بيان المعنى، لكن لا يقال: إنها علاقة ترادف^(١).

ثانيًا: باعتبار الاستمداد منه، وابتناء العلوم الشرعية عليه وحاجتها إليه، فالعلاقة هي علاقة الأصل بفرعه، فهي تعتمد وتقوم عليه في وجودها وتأسيسها واستمدادها ومصدريتها؛ إذ لا وجود للفرع بدون أصله.

وفي بيان هذا المعنى يقول البيضاوي: «علم التفسير الذي هو رئيس العلوم الدينية ورأسها»^(٢).

ثالثًا: باعتبار انتفاع علم التفسير بالعلوم الأخرى المتفرعة عنه والمربطة في وجودها به، فإن هذه الفروع تمثل عصمة وحماية وحفظًا وإثراء للأصل؛ إذ بالفروع يحمى الأصل ويحفظ. وفي هذا يقول أبو بكر المرعشي رَحِمَهُ اللهُ: «علم العقائد والفقه منه - أي: علم التفسير - لم يتوقف عليهما علم التفسير، بل هما مستمدان منه، لكن ينبغي أن يقوم عليهما، ليكمل تحصيله»^(٣).

فالخاصل: أن علم العقيدة والفقه - مثلاً - يتوقف وجودهما على علم التفسير من غير عكس.

وفي قول المرعشي: «ليكمل تحصيله»: إشارة إلى أن علم التفسير يتوقف في كماله وتمامه - لا في أصله - عليهما، ويعني بذلك: أن المصدر الأساسي الذي يستمد منه علم

(١) كما مال إليه بعض الباحثين، انظر المعلمة الكبرى للعلوم، مقدمة د. عادل رفوش (ص ٣٢).

(٢) تفسير البيضاوي (١/ ٢٣).

(٣) ترتيب العلوم، لأبي بكر المرعشي الشهير بساجقي زاده (ص ١٦٢).

العقيدة والإيمان، وعلم الفقه والأحكام هو القرآن الكريم وبيان معناه، فهو المصدر الأساسي للتشريع: ومصدر الاستدلال الأول على مسائل العقيدة والأحكام، وغني عن البيان أن معرفة دلالة الآية على المسألة الفقهية أو العقدية يستفاد عن طريق تفسير الآية؛ فلذا لا يتصور وجود لعلمي الفقه والعقيدة بدون وجود علم التفسير.

وأما قوله: «وتوقف التفسير عليهما توقف كمال» فيقصد به: أن تلك العلوم عندما تأصلت ودوّنت صارت خادمة للتفسير والمفسرين، واعتبرت بمثابة الآلة التي تعصم المفسر من الوقوع في الخطأ، فعندما دوّنت مسائل العقيدة وحرّر اعتقاد أهل السنة والجماعة أصبح ما كتبه هؤلاء العلماء في العقيدة - مما هو مستمد من القرآن والسنة - ضابطاً للتفسير الصحيح.

بمعنى: أن مطابقة كلام المفسر لأصول العقيدة الصحيحة أصبحت إحدى معايير ومقاييس الحكم على التفسير من حيث القبول أو الرد.

فعلى سبيل المثال: يعتبر تفسير المعتزلة لقوله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۖ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣]، أي: إنها منتظرة لثوابه - من قبيل التفسير المردود؛ لمخالفته لأصل من أصول العقيدة الصحيحة، وهو ثبوت رؤية المؤمنين لربهم جل وعلا في الآخرة.

وبما أن العقيدة الصحيحة نابعة من القرآن والأحاديث الصحيحة الشارحة للقرآن فإنه من المستحيل شرعاً وجود التعارض الحقيقي بينهما؛ لأن هذا يؤدي إلى رمي القرآن والوحي بالتناقض والتعارض، ووصف الله سبحانه بصفة من صفات النقص، وهذا محال.

ومن ذلك يتبين: أن علم التفسير يتوقف في كماله وتماحه - لا في أصله - على علم العقيدة وعلم الشريعة وسائر العلوم الشرعية، وبيان تلك التعلقات أقول:

١ - علاقته بعلم الفقه:

إن القرآن الكريم هو المصدر الأول للتشريع، فتوقف وجود الفقه - أولاً - على العلم بالقرآن وتفسيره، وكذلك فإن المفسر يستفيد من جمع الفقيه لأدلة المسائل الفقهية في تفسير آيات أخرى قد تحمل معاني مرجوحة، مثل قوله تعالى: ﴿فَأَيُّنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] قد تحمل معنى جواز الصلاة لغير القبلة، ولكن الأدلة الفقهية التفصيلية من الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس وغيرها أفادت أن هذا مقيّد بصلاة النافلة في السفر دون غيرها.

٢ - علاقته بعلم القواعد الفقهية:

القاعدة الفقهية هي الأمر الكلي الذي ينطبق على جزئيات كثيرة تفهم أحكامها منه^(١). والقواعد الفقهية كثيرة موجودة في كتب القواعد، منها مثلاً: «الأمر بمقاصدها»، وهذه القاعدة وغيرها قد اعتمد الفقهاء في استنباطها على آيات عديدة من القرآن الكريم تضمنت المعنى الذي قرره تلك القاعدة، وبالتالي تعتبر هذه القاعدة من باب تفسير القرآن بالقرآن^(٢).
فالقاعدة السابقة يشهد لها كثيرة من الآيات، مثل: ﴿وَمَنْ يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرْعَاً كَثِيراً وَسَعَةً وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِراً إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَحِيماً﴾ [النساء: ١٠٠].

وكذلك الآيات التي تدل على أن تقويم العمل مرتبط بالنية والقصد، قال تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [البينة: ٥]، وقال سبحانه: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥].

ولذلك لا يجوز أن يتعارض التفسير مع القواعد الفقهية المتفق عليها والمعتبرة؛ لأن

(١) الأشباه والنظائر، تاج الدين السبكي (١/ ١١).

(٢) بحوث في أصول التفسير، محمد لطفي الصباغ (ص ٢١٠)، بتصرف.

ذلك سيفضي إلى تعارضٍ بين آيات القرآن نفسها!

٣- علاقته بعلم أصول الفقه:

علم أصول الفقه من العلوم الشرعية المستقاة من القرآن والسنة واللغة العربية، وفي نفس الوقت هو الأداة التي تعصم المفسر من الوقوع في الخطأ عند الاستدلال والاستنباط، وتحدد مقاييس الفهم والشرح السليم للنصوص الشرعية، والكلام في التفسير بدون الإلمام بمسائل وقواعد علم الأصول يحوّل التفسير إلى نوع من الخطب والتخليط الذي قد يفضي إلى الافتراء على الله سبحانه، وقد سبق بيان احتياج المفسر لعلم أصول الفقه بما يغني عن إعادته.

٤- علاقته بعلم السنة:

تقدم أنه لا خلاف بين العلماء المعترين في أن السنة يُحتجُّ بها، وأنها تستقل بتشريع الأحكام، وأنها كالقرآن في التحليل والتحريم.

وقد استدل العلماء على حُجِّيَّة السنة بآيات القرآن الكريم في المقام الأول، كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، وقوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٢]، وقوله: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]، وقوله تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]، ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا أَنْهَى عَنْ مَعْصِيَةِ الشَّيْطَانِ وَأَمَرَهُ بِتَقْوَى اللَّهِ وَالْيَتَّقِ اللَّهَ الْعَظِيمَ الَّذِي لَهُ الدِّينُ الْأَمْرُ الْأَعْلَى﴾ [الحشر: ٧]، وقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ﴾ [النور: ٦٣].

فالقرآن هو الدليل الأول على حُجِّيَّة السنة، ومن هنا كان التفسير أصلاً لعلم السنة والحديث.

أما توقُّفُ كمال علم التفسير على علم الحديث فهو من وجهين:

أولهما: أن السنة هي الشارحة للقرآن والمبينة لمشكله والموضحة لمبهمه، والمفصلة لمجمله، فهي من أهم وأوسع وأجمع روافد التفسير ومصادره - كما سبق بيانه - وفي ذلك قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

ثانيهما: لما كان الحديث هو ثاني مصدر من مصادر التفسير أصبح علم «مصطلح الحديث» الذي يُعنى بنقد الأسانيد والحكم عليها من حيث القبول والرد من الأدوات اللازمة للمفسر؛ وذلك ليستطيع الحكم على الحديث قبل اعتباره شارحاً، أو مخصّصاً، أو مقيداً للآية.

ولاختلاف العلماء في معايير نقد الأسانيد والمتون صحةً وضعفاً، قبولاً وردّاً، إضافة إلى تفاوت علم المفسر بالأحاديث والآثار، ومعرفته بأسباب ورودها وناسخها ومنسوخها - لذلك كله كبير الأثر في اختلاف أقوالهم في التفسير.

ولهذا صح أن يقال: إن علم الحديث من العلوم التي يتوقف عليها علم التفسير من حيث الكمال والضبط!

اعتراض ودفعه:

ذهب كثير من العلماء إلى أن علم التوحيد هو أساس العلوم الشرعية، باعتبار أن علوم الإسلام تقوم أولاً على معرفة الله تعالى وتوحيده، والتصديق ببعثة نبينا ﷺ والتصديق بالغيب، وهذا هو موضوع علم التوحيد، فيكون علم التوحيد هو الأساس، وليس علم التفسير.

ومما لا شك فيه أن العلوم الشرعية قائمة على اعتقاد التوحيد والإيمان ببعثة النبي ﷺ، إلا أن ذلك لا يعني: أن علم التوحيد هو الأساس؛ إذ إن التوحيد والإيمان ببعثة النبي ﷺ

ليس هو علم التوحيد! فليس كل من وحّد الله بقلبه وآمن ببعثه النبي ﷺ يمكن أن يقال: إنه قد حصّل علم التوحيد.

فالمعنى السابق هو الإيمان والتصديق والانقياد، وليس علم التوحيد بمعناه اللغوي والاصطلاحي.

والدليل على ذلك:

١- الأثر الثابت عن جندب بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «كنا مع النبي ﷺ ونحن فتيان حزاورة، فتعلمنا الإيمان قبل أن نتعلم القرآن، ثم تعلمنا القرآن فازددنا إيماناً»^(١). ولم يكن على عهد الصحابة أثناء نزول القرآن ما يسمّى بعلم العقيدة أو علم التوحيد بالمعنى الاصطلاحي.

٢- علم التوحيد: هو العلم بالأحكام الشرعية العقدية المكتسب من الأدلة المرضية ورد الشبهات وقوادح الأدلة الخلافية^(٢).

ومن هذا التعريف ومن معنى العلم الاصطلاحي يظهر: أن علم التوحيد يشمل الإيمان بالأمور العقدية مع القدرة التامة على إثبات تلك العقائد المنسوبة إلى الإسلام بإيراد الحجج النقلية والعقلية، ودفع الشبهات الخلافية.

ولا شك أن المسلم قد تثبت في قلبه العقائد يقيناً، ويأتي بجميع أعمال القلوب من خشية وخوف ورجاء وحب واستعانة وانقياد وقبول بحيث يؤثر فيه القرآن، ويأتي بالأوامر وينتهي عن النواهي - وهو ما يسمى الإيمان الإجمالي - ويؤتي ثماره، دون أن يكون عنده القدرة على إثبات تلك العقائد بأدلة تفصيلية، ودون أن يكون عنده علم

(١) أخرجه ابن ماجه (٦٠)، والبيهقي في الشعب (٥٠).

(٢) طريق الهداية، مبادئ ومقدمات علم التوحيد عند أهل السنة والجماعة، لمحمد يسري (ص ١٢٠).

بالشبهة، ولا بالرد عليها، ودون أن يكون عنده علم بمسائل علم التوحيد، وتفصيلاته، وحتى على القول بأن رد الشبهة وإيراد الحجج ضروري لسلامة الإيمان، فإن هذه الحجج وأدلة درء تلك الشبهات تستند إلى القرآن الكريم، وفهمها وبيان وجه دلالتها والمقصود منها مسلّم إلى علم التفسير!

أخيراً: فقد ذهب بعض العلماء إلى أن دراسة علم التفسير متأخرة عن سائر العلوم التي منها يُستمد.

حتى قال صاحب «اللؤلؤ المنظوم»: «فينبغي تأخيره في التحصيل عن العلوم التي يستمد هو منها»^(١).

وقال غيره: «لا يليق للتكلّم فيه إلا من برّع في العلوم الدينية كلّها، أصولها، وفروعها، وفاق في الصناعات العربية بأنواعها»^(٢).

وقال العربي المساري في نظمه «السراج»:

ثُمَّ الْحَدِيثُ بَعْدُ وَالتَّفْسِيرُ عَنْكَ بِهَذَا يَذْهَبُ التَّعْسِيرُ

وهذا الذي ذكره لو سلّم بصحته فلا يمنع أن يدرس طالب العلم المبتدئ ما به فهم غريب القرآن ومعانيه الإجمالية، وهذا لعمُرُ الله ميسّر لا صعوبة فيه، وهو مكتوب بطرائق شتى وبمناح قريبة المآخذ، سهلة العبارة، لطيفة الإشارة، ثم الترقّي في سلم علم التفسير وكتبه الجامعة الواسعة يأتي مع ازدياد طالب العلم بصيرةً في علوم الاستمداد، مع عناية بأصول التفسير وتقعيداته ومقدماته، بحيث تنضبط قواعد الفهم، وتتمهد طرائق العلم، والله أعلم.

(١) اللؤلؤ المنظوم في مبادئ العلوم، لمحمد أبي عليان (١٦٧).

(٢) ترتيب العلوم، للمرعشي (١٦٣).



مسائل علم التفسير

مسائل كل علم هي: معرفة الأحوال العارضة لذات موضوع العلم^(١). فإذا كان موضوع علم الفقه - مثلاً - أفعال المكلفين من حيث تعلق الأحكام بها، فإن مسأله هي: معرفة أحكام هذه الأفعال، وعلى هذا فإذا كان علم التفسير يبحث فيه عن أحوال القرآن الكريم وآياته من حيث دلالتها على مراد الله تعالى، فإن مسأله هي: معرفة دلالات الآيات من مختلف الجهات بقدر الطاقة البشرية. وبهذه الحيشة فارق علم التفسير في مسأله علم القراءات، فإنه يبحث في أحوال القرآن من حيث ضبط ألفاظه وكيفية أدائها، وخرج عن علم الرسم العثماني، فإنه يبحث عن أحوال ألفاظ القرآن من حيث كيفية إيرادها في الكتابة. وعُني علماء التوحيد بحال القرآن وحكمه من حيث هو مخلوق، أم غير مخلوق وغير ذلك، كما عُني الفقهاء بأحكامه من حيث قراءة الجُنب له وأحكام قراءته في الصلاة وغيرها. وإدراك مسائل علم التفسير من بيان معاني كلام الباري إنما يحصل ويقع بحسب الطاقة والقدرة البشرية، وإلا فإن الإحصاء والإحاطة بأسرار كلام الله تعالى لا يطيقها أحد، وإدراك تأويله على جهة القطع واليقين في كل موضع من مواضعه لا يتأتى لأحد. ومعرفة ما تشابه فهمه، أو اختص الله نفسه بعلمه، أو نحو ذلك أمر لا يتوصل إليه إلا بتوقيف!

(١) شرح الكوكب المنير، لابن النجار (١/ ٣٣).

ويدخل في بيان مسأله: قواعد التفسير الكلية وأصوله التي بها بيان معاني كلام الله تعالى - وإن وجد في المتأخرين من يحاول أن تكون قواعد التفسير علماً مستقلاً -، وبناءً عليه فإن الأصل في مسائل هذا العلم: أن منها ما هو قواعد كلية، ومنها مسائل جزئية.

ومن أمثلة القواعد الكلية:

- «يجري القرآن في إرشاداته مع الزمان والمكان والأحوال في أحكامه الراجعة للعرف والعوائد»^(١).

- «تقديم العتاب على الفعل من الله تعالى لا يدل على تحريمه»^(٢).

- «ظاهر القرآن لا يجوز العدول عنه إلا بدليل يجب الرجوع إليه»^(٣).

- «المحترزات في القرآن تقع في كل المواضع عند الحاجة إليها»^(٤).

وغيرها من القواعد النافعة في فهم معاني كلام الله تعالى ومعرفة المراد من بيناته، وهي قواعد مبثوثة في كتب التفسير عامة، وفي كتب قواعده وأصوله وضوابطه خاصة^(٥).

ومثال المسائل الجزئية:

معنى اسم الله (الرحمن)، ومعنى قوله: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، وغيرها من إدراك المفردات والتراكيب وفهم الأساليب.

ثم إن تلك المسائل الجزئية، قد تندرج تحت معاني كلية وموضوعات رئيسية، عدّها بعضهم سبعة، فقال: «فإذا فُصِّلَت معاني القرآن وُجدت سبعة: وهي: علم الربوبية،

(١) القواعد الحسان، للسعدي (ص ٦٢).

(٢) بدائع الفوائد، لابن القيم (٧/٤)، البرهان في علوم القرآن، للزركشي (١٣/٢).

(٣) أضواء البيان، للشنقيطي (٤/١٥٩).

(٤) القواعد الحسان، للسعدي (ص ٨١).

(٥) من تلك الكتب المعاصرة: قواعد التفسير، لخالد السبت.

والنبوة، والمعاد، والأحكام، والوعد، والوعيد، والقصص»^(١).

ولو أضاف الألوهية إلى الربوبية لكان قد أحسن، ولو اختصر فقال: الإيمان والتوحيد، والتشريع والأحكام، والثواب والعقاب، والقصص لما كان قد نقص أو قصّر. وعليه فإن إدراك موضوعات القرآن ومقاصده الكلية أَدْخَلَ في علم التفسير منها في علوم القرآن، ومن المفسرين من يتوسع فيضيف إدراك موضوعات السور ومقاصدها ووحدتها الموضوعية، ومن تمام ذلك معرفة فضائلها وخواصها، والتناسب بين آياتها ومقاطعها، وكتب التفسير ملأى بتلك المسائل، بل وأفردت بعض الكتب قديماً وحديثاً لبيانها وتحرير موضوعاتها، ومقاصدها.

ومما تجدر ملاحظته: أن توسعاً قد وقع عند تصور مسائل علم التفسير من بعض المفسرين، حيث عدّ بعضهم من مسائله: معرفة أسباب النزول، والمكي والمدني، والناسخ والمنسوخ، وغير ذلك^(٢).

ومن القصور في بيان مسائله عند البعض الاقتصار على أنها قضايا التفسير من حيث الأمر والنهي والموعظة وغير ذلك^(٣).



(١) القانون، لليوسي (٢١٣).

(٢) مقدمة ابن جزي في التفسير (ص ٦٠٥)، البحر المديد، لابن عجيبة (١/ ٤٣).

(٣) حدائق الروح والريحان، للهرري (١/ ١٢).



بعد جولة ممتعة في رياض مقدمات علم التفسير، يطيب تلخيص ثمارها وارتشاف رحيقها في نقاط محددة، على النحو التالي:

أولاً: علم التفسير: هو علم بيان معاني مفردات القرآن العظيم وتراكيبه، وقد نبّه على هذا جماعة من المتقدمين والمتأخرين.

ثانياً: لتمييز حدّ علم التفسير فوائد، من أهمها: صرف العناية لمعرفة المعاني الإجمالية للقرآن الكريم قبل البحث في معلومات كثيرة ترتبط بالتفسير وليست من صلبه، ومعرفة العلوم التي يجب أن يحيط بها من أراد أن يكون مفسراً.

ثالثاً: للتفسير علوم وألوان متنوعة بحسب أسلوب وطريقة التفسير: فمن ذلك: التفسير الموضوعي، ومنه التحليلي، ومنه الفقهي والبياني، وغير ذلك.

وقد يعبر عن ذلك بأنواع التفسير، فيقال: التفسير بحسب طريقة تناوله: إجمالي، وتحليلي، وبحسب عنايته بموضوع معين هو: موضوعي، أو موضوعي، وهكذا.

رابعاً: موضوع علم التفسير: هو كلام الله تعالى، من حيث دلالاته على المعنى المراد وفهمه.

خامساً: لعلم التفسير أسماء، أشهرها وأهمها:

التفسير والتأويل، وأما التدبر والاستنباط فيرتبطان بالتفسير وليس من أسماء علمه.

سادساً: تعلم علم التفسير فرض كفاية على الأمة؛ فيجب أن يوجد فيها من يعرف معنى كل آية بحسب الوسع والطاقة، ويجب عينياً على كل مسلم معرفة معنى ما لا بد منه من آيات القرآن الكريم.

سابعاً: أول مصنف جامع لأصول ومسائل علم التفسير وصل إلينا: هو تفسير مجاهد بن جبر المكي (١٠٤ هـ) الذي جمع فيه تفسير ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ثم كتاب عبد الملك بن جريج (١٥٠ هـ)، غير أن أعظم كتب التفسير شهرة وأكملها صنعة تفسير ابن جرير الطبري (٣١٠ هـ) باتفاق أهل العلم بالتفسير.

ثامناً: لعلم التفسير غايات شريفة وثمرات منيفة؛ تتعلق بالقرآن وتدبره، وفهمه والاستنباط منه، والالتذاذ بقراءته والانتفاع بتلاوته، وله ثمرات تتعلق باجتماع القوة العلمية والعملية في الإنسان، وله فوائد تتعلق بحفظ علوم الإسلام من الفقه والأحكام إلى العقيدة والإيمان.

وأخيراً: فثمراته الياضة تتعلق بالحياة والعمران، هدايةً للتي هي أقوم في كل شأن. تاسعاً: وفضل علم التفسير فوق كل العلوم فضلاً؛ فهو رأسها وأُسُها، ومنه تستمد، فموضوعه أشرف الموضوعات، ومعلومه أجل المعلومات، وغايته أسمى الغايات وهي إدراك السعادة في الآخرة والأولى! فلا غرو أن كان كل الخلق محتاجاً إليه، وكل العلوم تعول عليه.

عاشراً: علم تفسير القرآن يستمد من القرآن نفسه؛ فالقرآن يبين القرآن، ويشرحه، ويقيد مطلقه، ويخصص عمومه، ويعين مبهمه، وقراءاته تحل كثيراً من إشكالات فهمه. والسنة صنو القرآن في إيضاحه وبيان معانيه، وأقوال الصحابة مصدر ثري بعد السنة والقرآن، وأقوال التابعين دون أقوال الصحابة رتبةً في التفسير، ومتى اتفقوا على قولٍ لم يعرف لهم فيه مخالف فهو حجة على من خالفهم ممن بعدهم.

واللغة من أهم مواد التفسير وروافده الممددة له؛ إذ القرآن عربي مبين، ومع هذا فرتبة التفسير اللغوي متأخرة عن التفسير الشرعي المأثور في القرآن والسنة، وتفسير

الصحابة والتابعين اللغوي مقدم على تفسير غيرهم.

والتفسير المعقول هو التفسير الاجتهادي، ولا يُذَمَّ بعد استيفاء شروطه، وهو ثابت عن الصحابة والسلف الذين تأهلوا بأهلية الاجتهاد وتملكوا أدواته.

حادي عشر: علم التفسير علم مستقل بدأ تدوينه مبكرًا؛ وكل العلوم الشرعية أو عامتها ترتبط به ارتباط الفروع بأصلها؛ لذا هو رئيس العلوم الدينية ورأسها، ومع هذا فإن سائر العلوم الشرعية تمثل سياقًا حول علم التفسير يحفظه ويقويه، فهو يتوقف عليها في كماله وتمامه لا في أصله.

ثاني عشر: مسائل علم التفسير إدراك معاني مفردات القرآن وتراكيبه وأساليبه؛ والإحاطة بقواعد التفسير الكلية، ومقاصده ومرامييه، وموضوعاته في سورة وسياقاته. وفي ختام هذه الخاتمة نسأل الله تعالى أن يحسن لنا الختام، وأن يرزقنا دخول الجنة بسلام؛ إنه ولي الكرم والإنعام، والحمد لله رب العالمين.





كتب التفسير متعددة المناهج متنوعة المشارب ومن يريد أن يكون مفسراً ناهياً عليه أن يجمع بين تلك الأنواع، وأن يطوّل فيها الباع! وفيما يلي أنواع من تلك الكتب التي صنفت في التفسير وما احتفّت بها من كتب تفيد المفسر من علوم ترتبط بالتفسير برباط وثيق. وهي مرتبة بحسب كل عنوان بما يراعي النقاء المنهجي والتأصيل العلمي والتدرج التحصيلي:

❶ أولاً: كتب غريب ومضادات القرآن الكريم:

- ١- السراج في بيان غريب القرآن: لمحمد الخضير، طبع: كرسي القرآن الكريم، الرياض، السعودية. ط ١، ١٤٣٥ هـ.
- ٢- وجه النهار الكاشف عن معاني كلام الواحد القهار: لعبد العزيز بن علي الحربي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- ٣- المفردات في غريب القرآن: للراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد، تحقيق: صفوان الداودي، ط وزارة الأوقاف بقطر، ط ١، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

❷ ثانياً: كتب التفسير الإجمالي:

- ١- المختصر في التفسير: لمجموعة من العلماء، طبع: مركز تفسير للدراسات القرآنية بالرياض، ط ٢، الرياض، السعودية. ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م.
- ٢- المعين على تدبر الكتاب المبين: لمجد بن أحمد مكي، دار نواذر المكتبات للنشر والتوزيع، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، ط ٢، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.

٣- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان: لعبد الرحمن بن ناصر السعدي، مكتبة دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، ط٢، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.

⑤ ثالثاً: كتب التفسير الأثري:

- ١- تفسير القرآن العظيم: لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق: مجموعة باحثين، دار عالم الكتب، الرياض، ط٢، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م.
- ٢- جامع البيان عن تأويل آي القرآن: للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، دار هجر، القاهرة، ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- ٣- الدر المنثور في التفسير بالمأثور: لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز هجر، دار هجر، القاهرة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

⑤ رابعاً: كتب التفسير التحليلي:

- ١- محاسن التأويل: لمحمد جمال الدين القاسمي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط١، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م.
- ٢- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: لمحمد الأمين الجكني الشنقيطي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان، ط٢، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م.
- ٣- البحر المحيط: لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق: مجموعة من الباحثين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

⑤ خامساً: التفسير الفقهي:

- ١- فتح الرحمن في تفسير القرآن: لمجير الدين بن محمد العليمي المقدسي الحنبلي، اعتنى به نور الدين طالب، دار النوادر، دمشق، ط٢، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.

٢- زاد المسير في علم التفسير: لأبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ.

٣- الجامع في أحكام القرآن: لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

⑤ سادساً: التفسير العقلي:

١- أنوار التنزيل وأسرار التأويل: لعبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي، تحقيق: محمد صبحي حسن حلاق، ومحمد أحمد الأطرش، نشر دار الرشيد ومؤسسة الإيمان، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٢- تفسير المنار: لمحمد رشيد رضا، سنة النشر: ١٣٦٦هـ - ١٩٤٧م، وأعادت طباعته الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

٣- التفسير الكبير: لمحمد بن عمر بن الحسن فخر الدين الرازي، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

⑥ سابعاً: التفسير البياني:

١- الوسيط في تفسير القرآن المجيد: لعلي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، تحقيق: مجموعة من الباحثين، نشر: عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

٢- تفسير التحرير والتنوير: لمحمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية، تونس، ١٩٨٤م.

٣- حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: لمحمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

⑤ ثامناً: التفسير المقارن:

- ١- نكت القرآن الدالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام: لمحمد علي الكرجي القصاب، دار ابن القيم - دار ابن عفان، القاهرة، مصر، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ٢- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: لابن عطية عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن الأندلسي، مطبوعات وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بدولة قطر، ط ٢، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م.
- ٣- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: لمحمود بن عبد الله الحسيني الألوسي، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

⑥ تاسعاً: التفسير الدعوي التربوي:

- ١- القرآن تدبر وعمل: فكرة وإعداد: مركز المنهاج للإشراف والتدريب التربوي بالرياض، بالتعاون مع دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م.
- ٢- في ظلال القرآن: لسيد قطب إبراهيم حسين، دار الشروق، بيروت، ط ١٧، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- ٣- التفسير التربوي للقرآن الكريم: لأنور الباز، دار النشر للجامعات، مصر، ودار ابن حزم، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤٢٧- ٢٠٠٧م.

⑦ عاشراً: تفسير القرآن بالقرآن:

- ١- فتح البيان في مقاصد القرآن: لصديق حسن خان، تحقيق: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، المكتبة العصرية، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ٢- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: لمحمد الأمين بن محمد المختار بن

- عبد القادر الجكني الشنقيطي، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت - لبنان، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- ٣- مفاتيح الرضوان في تفسير الذكر بالآثار والقرآن: للأمير الصنعاني محمد بن إسماعيل بن صلاح، تحقيق: هدى بنت محمد بن سعد القباطي، مركز الكلمة الطيبة للطباعة، صنعاء، ط١، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م.
- ٤- التفسير القرآني للقرآن: لعبد الكريم يونس الخطيب، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م.

❏ حادي عشر: أصول التفسير:

- ١- التقرير للمبادئ العشرة لعلم التفسير: لمحمد يسري إبراهيم، دار اليسر، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٣٨ هـ - ٢٠١٦ م.
- ٢- شرح رسالة أصول التفسير لابن تيمية: لمساعد بن عبد العزيز الطيار، دار ابن الجوزي، بالدمام، ط١، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- ٣- التحرير في أصول التفسير: لمساعد بن عبد العزيز الطيار، دار ابن الجوزي بالدمام، ط٢، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

❏ ثاني عشر: قواعد التفسير:

- ١- قواعد التدبر الأمثل لكتاب الله ﷻ: لعبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، دار القلم - دمشق، ط١، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- ٢- قواعد التفسير: لخالد بن عثمان السبت، دار ابن القيم - دار ابن عفان، القاهرة، ط١، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- ٣- قواعد الترجيح بين المفسرين: لحسين بن علي الحربي، دار ابن الجوزي، الرياض، ط٢، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

④ ثالث عشر: علوم القرآن:

- ١- مباحث في علوم القرآن: لمناخ خليل القطان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط٣، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م
- ٢- مناهل العرفان في علوم القرآن: لمحمد عبد العظيم الزرقاني، تحقيق: فؤاد أحمد زمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ٣- البرهان في علوم القرآن: لمحمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، تحقيق: يوسف بن عبد الرحمن المرعشي، جمال حمدي الذهبي، إبراهيم الكردي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

④ رابع عشر: المداخل القرآنية العامة:

- ١- المدخل إلى القرآن العظيم: لمحمد موسى الشريف، دار الأندلس الخضراء بجدة، السعودية، ط١، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.
- ٢- مدخل إلى التعريف بالمصحف الشريف: لحازم حيدر، مكتبة دار الزمان، المدينة المنورة، ط٢، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ٣- المدخل إلى القرآن الكريم: لمحمد محمد أبي شهبه، مكتبة السنة، القاهرة، ط٢، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

④ خامس عشر: مناهج المفسرين:

- ١- مناهج واتجاهات المفسرين: مساعد بن عبد العزيز الطيار، دار ابن الجوزي بالدمام، ط٢، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- ٢- تعريف الدارسين بمناهج المفسرين: صلاح عبد الفتاح الخالدي، دار القلم، دمشق، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- ٣- التفسير والمفسرون: لمحمد حسين لذهبي، تحقيق: أحمد الزعبي، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

⑤ **سادس عشر: دراسات معاصرة في التفسير:**

- ١- الإجماع في التفسير: لمحمد الخضير، دار الوطن، الرياض، السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٢- الأقوال الشاذة في التفسير: د. عبد الرحمن المدهش، سلسلة إصدارات دار الحكمة رقم (١٩)، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- ٣- أسباب الخطأ في التفسير: لطاهر يعقوب، دار ابن الجوزي، الرياض، السعودية، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

⑥ **سابع عشر: مختصرات كتب التفسير:**

- ١- المصباح المنير في تهذيب تفسير ابن كثير: لصفي الرحمن المباركفوري، دار السلام، الرياض، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٦م.
- ٢- تفسير الطبري تقريب وتهذيب: لصالح الخالدي، دار القلم، عمان، الأردن، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- ٣- مختصر تفسير الخازن: لعبد الغني الدقر، دار اليمامة للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٥م.

⑦ **ثامن عشر: التفسير الموضوعي:**

- ١- التفسير الموضوعي: عبد الستار فتح الله سعيد، دار الطباعة والنشر الإسلامية، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- ٢- منهج التفسير الموضوعي للقرآن الكريم: دراسة نقدية، سامر رشواني، دار الملتقى، الرياض، السعودية، ط١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- ٣- مباحث في التفسير الموضوعي: د. مصطفى مسلم، دار القلم، دمشق، سوريا، ط٤، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

⑤ **تاسع عشر: معاجم التفسير والمفسرين:**

- ١- معجم تفاسير القرآن الكريم: المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، المؤتمر التأسيسي المنعقد في مدينة فاس في عام ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ٢- معجم المفسرين: لعادل نهويض، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، ط ٣، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- ٣- مفاتيح التفسير: لأحمد سعد الخطيب، دار التدمرية، الرياض، ط ١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

⑥ **عشرون: رد الشبهات والمطاعن حول القرآن والتفسير:**

- ١- دعاوى الطاعنين في القرآن الكريم، لعبد المحسن المطيري، دار البشائر، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م.
- ٢- العلمانيون والقرآن الكريم: لأحمد إدريس الطعان، دار ابن حزم، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ٣- التيار العلماني الحديث وموقفه من تفسير القرآن: د. منى محمد بهي الدين الشافعي، دار اليسر، القاهرة، مصر، ط ١، ١٤٣١هـ - ٢٠٠٨هـ.

⑦ **حادي وعشرون: القراءات القرآنية:**

- ١- مقدمات في علم القراءات، لمجموعة مؤلفين، دار عمار، عمان، الأردن، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ٢- متن الشاطبية مع شرحها الوافي: لعبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي، مكتبة السوادى، جدة، السعودية، ط ٥، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٣- متن الدرة المضية لابن الجزري مع الإيضاح: لعبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي، دار السلام، القاهرة، ط ١، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

❏ ثاني وعشرون: توجيه القراءات:

- ١- المغني في توجيه القراءات العشر، لمحمد سالم محسن، دار الجيل، بيروت، ط ٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م
- ٢- الكشف عن توجيه القراءات السبع وعللها: لمكي بن أبي طالب القيسي، المحقق: محيي الدين رمضان، الناشر: مجمع اللغة العربية بدمشق، سوريا، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م. وله بنفس التحقيق إصدار لمؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
- ٣- الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام: لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي، المحقق: حويجاي قهوجي، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

❏ ثالث وعشرون: رسم المصحف وضبطه:

- ١- الميسر في رسم المصحف وضبطه: غانم قدوري الحمد، معهد الإمام الشاطبي، جدة السعودية، ط ١، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
- ٢- منظومة عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد: للقاسم بن فيرة خلف بن أحمد الشاطبي الرعيني الأندلسي، المحقق: أيمن رشدي سويد، دار نوادر الكتب، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ٣- فتح المنان المروي بمورد الظمان: لعبد الواحد بن أحمد بن علي بن عاشر بن سعد الأنصاري الأندلسي الفاسي، بتحقيق، د. سلوى الأشقر، وأصله رسالة ماجستير من جامعة أم درمان الإسلامية ١٤٣٦هـ.

❏ رابع وعشرون: الوقف والابتداء:

- ١- إيضاح الوقف والابتداء: لمحمد بن القاسم بن بشار الأنباري، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، سوريا، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

١٢٢ _____ التَّقْرِيرُ للمبادئ العشرة في علم التفسير

- ٢- منار الهدى في بيان الوقف والابتداء: أحمد بن محمد عبد الكريم الأشمونى، تحقيق: شريف أبو العلا العدوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.
- ٣- علل الوقوف: لمحمد بن طيفور السجاوندي، تحقيق: محمد بن عبد الله بن محمد العيدي، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

❏ خامس وعشرون: التجويد:

- ١- دراسة متن تحفة الأطفال للجمزوي: لأيمن سويد، طبعة مكتبة روائع المملكة، جدة، ط١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
- ٢- المقدمة الجزرية: لابن الجزري، مع شرحها، تحقيق: غانم قدروي الحمد، معهد الإمام الشاطبي، جدة، ط٢، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
- ٣- هداية القاري لتجويد كلام الباري: عبد الفتاح عجمي المرصفي، مكتبة طيبة، المدينة المنورة، ط٧، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.





قائمة المراجع

- ١- أبجد العلوم: لمحمد صديق حسن خان، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
- ٢- الإتقان في علوم القرآن: لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.
- ٣- الإحكام في أصول الأحكام: لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- ٤- الإحكام في أصول الأحكام: لسيف الدين علي بن محمد الآمدي، تحقيق: د. سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
- ٥- إحياء علوم الدين: لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، دار المنهاج، جدة، ط١، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م.
- ٦- الأذكار: لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، المحقق: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.
- ٧- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: لمحمد بن علي الشوكاني، تحقيق: أبي حفص سامي بن العربي، دار الفضيلة، الرياض، ط١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- ٨- الأزهار الطيبة النشر، فيما يتعلق ببعض العلوم من المبادئ العشر: لأبي عبد الله محمد الطالب ابن الحاج، مجموعة البحث في التراث السوسي التابعة لكلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير، المغرب، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- ٩- استدراقات على كتاب تاريخ التراث الإسلامي في كتب التفسير والقراءات: لحكمت بشير ياسين، سلسلة بحوث نشرت في الأعداد من ٨٥ إلى ١٠٠ من مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

١٢٤ _____ التَّقْرِيرُ للمبادئ العشرة في علم التفسير

١٠- الإسلام في عيون غربية بين افتراء الجهلاء وإنصاف العلماء: لمحمد عمارة، دار الشروق، القاهرة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

١١- الأشباه والنظائر: لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

١٢- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: لمحمد الأمين الجكني الشنقيطي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

١٣- إعلام الموقعين عن رب العالمين: لابن قيم الجوزية، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الجليل، بيروت، ١٩٧٣م.

١٤- أنوار التنزيل وأسرار التأويل: لأبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البضاوي، المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١٥- إثبات الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق: لابن الوزير محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١٦- الباعث على الخلاص من حوادث القصاص: لزين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي، المحقق: محمد بن لطف الصباغ، دار الوراق - دار النيرين، دمشق، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

١٧- البحر المحيط: لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: مجموعة من الباحثين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

١٨- البحر المديد في تفسير القرآن المجيد: لابن عجيبة أحمد بن محمد بن المهدي الفاسي، المحقق: أحمد عبد الله القرشي رسلان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

١٩- بحوث في أصول التفسير: محمد لطف الصباغ، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- ٢٠- بدائع الفوائد: لابن قيم الجوزية، تحقيق: هشام عبد العزيز عطا - عادل عبد الحميد العدوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
- ٢١- البرهان في علوم القرآن: لمحمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، ط١، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م.
- ٢٢- تاج اللغة وصحاح العربية (الصحاح): لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٩٠ م.
- ٢٣- تاريخ التراث العربي: د فؤاد سزكين، ترجمة: محمود فهمي حجازي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.
- ٢٤- تاريخ بغداد (دار السلام): للخطيب البغدادي أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.
- ٢٥- التحير في علم التفسير: لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: فتحي عبد القادر فريد، دار العلوم، القاهرة، ط١، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- ٢٦- ترتيب العلوم: لساجقلي زاده محمد بن أبي بكر المرعشي، المحقق: محمد إسماعيل السيد أحمد، دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- ٢٧- تفسير التحرير والتنوير: لمحمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية، تونس، ١٩٨٤ م.
- ٢٨- تفسير القرآن العظيم: لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة، الرياض، ط٢، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- ٢٩- التفسير اللغوي للقرآن الكريم: لمساعد الطيار، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.
- ٣٠- تفسير المنار: لمحمد رشيد رضا، ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ م، وأعدت طباعته الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.
- ٣١- تفسير عبد الرزاق: لعبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني، تحقيق: محمود محمد عبده، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩ هـ.

١٢٦ _____ التَّحْقِيقُ للمبادئ العشرة في علم التفسير

٣٢- التفسير والمفسرون: لمحمد حسين لذهبي، مكتبة السنة، القاهرة، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.

٣٣- تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار: لأبي جعفر الطبري محمد بن جرير، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، جدة، ط ١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١٢م.

٣٤- تهذيب اللغة: لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى، تحقيق: عبد السلام هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ط ١، ١٩٦٦م.

٣٥- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان: لعبد الرحمن بن ناصر السعدي، مكتبة دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، ط ٢، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٣٦- التيسير في قواعد علم التفسير: لمحمد بن سليمان الكافيجي، تحقيق: ناصر بن محمد المطرودي، دار القلم، دمشق، ودار الرفاعي، الرياض، ط ١، ١٤١٠هـ.

٣٧- جامع البيان عن تأويل آي القرآن: للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، القاهرة، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٣٨- جامع بيان العلم وفضله: لأبي عمر ابن عبد البر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٣٩- الجامع في أحكام القرآن: لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٤٠- الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي (الداء والدواء): لابن القيم محمد بن أبي بكر الزرعي، دار المعرفة، المغرب، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٤١- حاشية محيي الدين شيخ زاده على تفسير البضاوي: لمحمد بن مصلح الدين مصطفى القوجوي الحنفي، تحقيق: محمد عبد القادر شاهين، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

- ٤٢- حاشية مقدمة التفسير: لعبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي القحطاني، توزيع: مكتبة الصميعي، ط٢، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
- ٤٣- حجب القرآن: لبدر الدين الرازي أحمد بن محمد بن أحمد المظفر ابن المختار، المحقق: أحمد عمر المحمصاني الأزهرى، دار الرائد العربى، لبنان، ط٢، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- ٤٤- حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: لمحمد الأمين بن عبد الله الهري، إشراف: هاشم محمد علي بن حسين مهدي، دار طوق النجاة، بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
- ٤٥- حضارة العرب: لجوستاف لوبون، ترجمة: عادل زعيتر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١، ٢٠٠٢ م.
- ٤٦- الرسالة: للإمام محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: أحمد شاكر، مكتبة الحلبي، مصر، ط١، ١٣٥٨ هـ - ١٩٤٠ م.
- ٤٧- رسائل ابن حزم الأندلسي: لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، المحقق: إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ١٩٨٠ م.
- ٤٨- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لمحمود بن عبد الله الحسيني الألويسي، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- ٤٩- زاد المسير في علم التفسير: لأبي الفرج ابن الجوزي جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٤٠٤ هـ.
- ٥٠- السبعة في القراءات: لأبي بكر أحمد بن موسى بن العباس البغدادي، المحقق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٤٠٠ هـ.
- ٥١- سير أعلام النبلاء: لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: مجموعة من كبار الباحثين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١٤، ١٩٧٩ م.

١٢٨ _____ التَّحْقِيقُ للمبادئ العشرة في علم التفسير

- ٥٢- شرح السلم للأخضري مع إيضاح المبهم للدمنهوري وحاشية الباجوري: مطبعة البابي الحلبي، مصر، ط١، ١٣٦٧هـ.
- ٥٣- شرح الكوكب المنير: لمحمد بن النجار الفتوحي الحنبلي، تحقيق: د. محمد الزحيلي، د. نزيه حماد، مكتبة العبيكان، ط٢، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- ٥٤- شرح رسالة أصول التفسير لابن تيمية: لمساعد بن عبد العزيز الطيار، دار ابن الجوزي بالدمام، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- ٥٥- الطبقات الكبرى: لمحمد بن سعد، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.
- ٥٦- طريق المهجرتين وباب السعادتين: لابن قيم الجوزية محمد بن أبي بكر الزرعي، تحقيق: عمر بن محمود أبو عمر، دار ابن القيم، الدمام، ط٢، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- ٥٧- طريق الهداية، مبادئ ومقدمات علم التوحيد عند أهل السنة والجماعة: لمحمد يسري، دار اليسر، القاهرة، ط٣، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م.
- ٥٨- علم القرآن من خلال مقدمات التفاسير بداية من القرن التاسع حتى العصر الحالي: لنادية النفيسة، دار التفسير للنشر والتوزيع، جدة، ط١، ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م.
- ٥٩- فتح الباري شرح صحيح البخاري: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت (مصورة عن طبعة المطبعة السلفية ومكتبتها بالقاهرة، مصر) ١٣٧٩هـ.
- ٦٠- فتح البيان في مقاصد القرآن: لصديق حسن خان، تحقيق: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، المكتبة العصرية، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- ٦١- فضائل الصحابة، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، المحقق: د. وصي الله محمد عباس مؤسسه الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- ٦٢- فضائل القرآن ومعالمه وآدابه: لأبي عبيد القاسم بن سلام، المحقق: أحمد عبد الواحد الخياطي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

- ٦٣- الفقيه والمتفقه: للخطيب البغدادي أحمد بن علي بن ثابت، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار ابن الجوزي، الدمام، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
- ٦٤- قالوا عن الإسلام: لعماد الدين خليل، الندوة العالمية للشباب الإسلامي بالرياض، ط١، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
- ٦٥- القاموس المحيط: لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية، ١٣٠١هـ.
- ٦٦- القانون في أحكام العلم وأحكام العالم وأحكام المتعلم: الحسن بن مسعود اليوسي، المحقق: حميد حماني، مطبعة شالة، الرباط، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ٦٧- قواعد التفسير: لخالد بن عثمان السبت، دار ابن القيم- دار ابن عفان، القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.
- ٦٨- الكامل في اللغة والأدب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٣، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- ٦٩- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: لمحمد علي التهانوي، تحقيق: د. علي دحروج، مكتبة لبنان، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
- ٧٠- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: لمصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٧١- الكشف والبيان عن تفسير القرآن: لأبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، تحقيق: نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- ٧٢- لسان العرب: لمحمد بن مكرم بن منظور، تحقيق: أمين عبد الوهاب، ومحمد العبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.
- ٧٣- اللؤلؤ المنظوم في مبادئ العلوم: لمحمد أبي عليان الأزهرى، دار النوادر، بيروت، لبنان.
- ٧٤- مجموع الفتاوي: لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، جمع وترتيب:

١٣٠ _____ التَّقْرِيرُ للمبادئ العشرة في علم التفسير

عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٧٥- المجموع المغيث في غريب القرآن والحديث: للحافظ أبي موسى محمد بن أبي بكر المديني الأصفهاني، تحقيق: عبد الكريم الغرباوي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٦٨م.

٧٦- محاسن التأويل: لمحمد جمال الدين القاسمي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط ١، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.

٧٧- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: لابن عطية عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن الأندلسي، مطبوعات وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بدولة قطر، ط ٢، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م.

٧٨- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين: لمحمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٢، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

٧٩- المستصفى في علم الأصول: لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٣هـ.

٨٠- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: لأحمد بن محمد الفيومي، المكتبة العلمية، بيروت.

٨١- معاني القرآن الكريم: لأبي جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٩هـ.

٨٢- المعجزة الكبرى القرآن: لمحمد أبي زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة، ط ١، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

٨٣- معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب): لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، المحقق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٨٤- المعجم الأوسط: لسليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله، وعبد المحسن إبراهيم، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ.

- ٨٥- المعجم الوسيط: لمجمع اللغة العربية، دار الدعوة، القاهرة، ط٤، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- ٨٦- معجم علوم القرآن: لإبراهيم محمد الجرمي، دار القلم، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- ٨٧- معجم مصطلحات علوم القرآن: لمحمد الشايع، دار التدمرية، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- ٨٨- معجم مقاييس اللغة: لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م..
- ٨٩- مفاتيح التفسير: لأحمد سعد الخطيب، دار التدمرية، الرياض، ط١، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
- ٩٠- المفردات في غريب القرآن: للراغب الأصفهاني الحسين بن محمد، تحقيق: صفوان الداودي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط١، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م.
- ٩١- المفسر.. شروطه، آدابه، مصادره: لأحمد قشيري سهيل، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٩هـ.
- ٩٢- مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتدبر والمفسر: لمساعد الطيار، دار ابن الجوزي، ط٢، ١٤٢٧هـ.
- ٩٣- مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير: لمساعد الطيار، دار المحدث، ط١، ١٤٢٥هـ.
- ٩٤- مقدمة إبراز المعاني من حرز الأمان: لشهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة، المحقق: إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤١٣هـ.
- ٩٥- مقدمة ابن جزي في التفسير: تحقيق: مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤٢٢هـ.
- ٩٦- مناهج المفسرين، القسم الأول التفسير في عصر الصحابة: لمصطفى مسلم، دار المسلم، القاهرة، ط١، ١٤١٥هـ.
- ٩٧- مناهل العرفان في علوم القرآن: لمحمد عبد العظيم الزرقاني، تحقيق: فؤاد أحمد زمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

١٣٢ _____ التَّقْرِيرُ للمبادئ العشرة في علم التفسير

٩٨- منظومة التيسير في علم التفسير: لعبد العزيز الدريني الشافعي، تحقيق: د. مصطفى الذهبي، دار الباز، الرياض، ١٩٩٩م

٩٩- منهاج السنة النبوية: لأبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

١٠٠- الموافقات في أصول الشريعة: لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، ومعه تعليقات: الشيخ عبد الله دراز، عناية: محمد عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت.

١٠١- الموسوعة الإسلامية العامة، مصطلح التفسير: تحرير د. إبراهيم خليفة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

١٠٢- نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر: لأبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، المحقق: محمد عبد الكريم كاظم الراضي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

١٠٣- النشر في القراءات العشر: لشمس الدين ابن الجزري محمد بن محمد بن يوسف، المحقق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى.

١٠٤- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.





٥	مقدمة
٩	أولاً: حد علم تفسير القرآن الكريم
٩	تعريف العلم
١٠	تعريف التفسير
١٢	معنى المركب الإضافي (علم التفسير)
١٣	علم التفسير باعتباره اللقي
١٧	علوم التفسير
١٧	١- التفسير الموضوعي
١٨	٢- التفسير اللغوي
١٨	٣- التفسير الإجمالي
١٨	٤- التفسير التحليلي
١٩	٥- التفسير المقارن
١٩	٦- التفسير الأثري
١٩	٧- التفسير الفقهي
٢٠	٨- التفسير العقلي
٢٠	٩- التفسير البياني
٢٠	١٠- التفسير الإشاري
٢١	أنواع التفسير
٢٢	ثانياً: موضوع علم التفسير
٢٥	ثالثاً: أسماء علم التفسير
٢٥	أولاً: علم التأويل
٢٥	معنى التأويل - لغة -
٢٦	معنى التأويل - اصطلاحاً -

- ١- تفسير ال لفظ وبيان معناه ٢٦
- ٢- بيان الحقيقة والعاقبة ٢٧
- ثانيًا: علم التفسير ٢٨
- رابعًا: حكم علم التفسير ٣١
- حكم الخوض في التفسير ٣٣
- خامسًا: واضعه ٣٧
- طور الرواية ٣٨
- طور التدوين ٤٠
- سادسًا: غاية علم التفسير وثمرته ٤٥
- أولًا: ثمرات تتعلق بالقرآن ٤٦
- ثانيًا: ثمرات تتعلق بالإنسان ٤٨
- ثالثًا: ثمرات تتعلق بعلوم الإسلام ٥٤
- رابعًا: ثمرات تتعلق بالحياة وال عمران ٥٦
- سابعًا: فضل علم التفسير وأهله ٥٩
- أولًا: فضل علم التفسير ٥٩
- ثانيًا: فضل علماء التفسير ٦٣
- ثامنًا: استمداد علم التفسير ومصادره ٦٥
- المصدر الأول: القرآن الكريم ٦٦
- الضرب الأول: ما ورد فيه البيان لآية بآية أخرى ٦٩
- الضرب الثاني: ما لم يرد فيه بيان آية بأخرى ٧١
- المصدر الثاني: السنة المطهرة ٧٥
- وفيما يلي وجوه وأنواع تفسير النبي ﷺ للقرآن ٧٧
- ١- بيان المعنى ابتداءً ٧٧
- ٢- أن يُسأل عن المعنى فيجيب ٧٧
- ٣- أن يبين بفعله ﷺ ٧٧

٧٨.....	٤- أن يرد في كلامه ﷺ ما يصلح أن يكون تفسيراً لآية.....
٧٨.....	٥- تخصيص السنة لعام القرآن.....
٧٨.....	٦- إيضاح السنة للمشكل.....
٧٩.....	٧- تقييد السنة للمطلق.....
٧٩.....	٨- بيان مبهم.....
٨٠.....	المصدر الثالث: أقوال الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.....
٨٣.....	المصدر الرابع: أقوال التابعين.....
٨٥.....	أهم الملحوظات على تفسير التابعين ومنهجيته.....
٨٥.....	المصدر الخامس: التفسير اللغوي.....
٩٢.....	المصدر السادس: التفسير بالرأي.....
٩٧.....	تاسعاً: نسبة علم التفسير.....
١٠٠.....	١- علاقته بعلم الفقه.....
١٠٠.....	٢- علاقته بعلم القواعد الفقهية.....
١٠١.....	٣- علاقته بعلم أصول الفقه.....
١٠١.....	٤- علاقته بعلم السنة.....
١٠٥.....	عاشراً: مسائل علم التفسير.....
١٠٩.....	الخاتمة.....
١١٣.....	ملحق مكتبة المفسر.....
١٢٣.....	قائمة المراجع والمصادر.....
١٣٣.....	الفهرس.....